

جاشية للولى قره تيل على رسا
محمدامين في جهة
الوحدة

۴

كرك رسوما تندن مستخادز

جاشية المولى قره خليل على رسالة
مجدامين في جهة
الوحدة

م

كرك رسوما تندن مستنادر



✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

الحمد لله الذي علمنا المنطق والبيان ✽ وهدانا الى سواء السبيل
بوضع الميزان ✽ والصلوة على محمد الهادي المؤيد بساطع البرهان
✽ وعلى آله واصحابه المبشرين بالخلود في غرف الجنان (اما بعد)
فيقول العبد الفقير الى عفوره القدير خليل بن حسن احسن الله
حاليهما لما اشتغلت في سنة خمس ومائة والف بمذاكرة رسالة جهة
الوحدة لصدر الافاضل المدعو بمحمد امين رحمه الله طلب مني حملة
من الاخوان والخلان ان اكتب عليها حاشية كاشفة للاصداق
عن وجوه فرائدها ✽ وجامعة لآلئها على معاقد قواعدها ✽ مع زيادة
مباحث شريفة لا بد منها خلت عنها تلك الرسالة كما زاد هو على
المشروح فوائد لا بد منها فانه في غابة الاختصار وحله يحصل في ضمن
ورقة اودونها الا انه لم يطل الكلام لشغفته على المحصلين فان هذه
المباحث تفيد بصيرة في الشروع في كل علم عقلي او نقلي وتعين

في تحصيله فن فازبها فقد فاز بكل شيء * اسعفت مرأههم وسلكت
 اثر المحشى في الابضاح بعبارات واضحة بحيث يسهل فهمها على
 المبتدئين لتكون عوناً على البر * وسميتها بالرسالة العونية في ابضاح
 الحاشية الصدرية * ليكون اسمها مطابقاً لسمائها والى الله انضرع
 في نفعها كاصلها للمحصلين * الذين هم الحق طالبون * وعن طريق
 العناد ناكبون * وعن طريق التقايد معرضون * والى سمت الصواب
 متوجهون * غرضهم تحصيل الحق المبين * لا تصوير الباطل بصورة
 البقين * ثم اقول انى وان لم آل جهداً في تأليف هذا الكتاب ولم ادخر
 في تسديده وتهذيبه لابد وان يقع فيه عثرة وذلك بان يوجد فيه
 خطأ وخطأ فلا يتعجب الواقف عليه منه فان ذلك مما يلزم البشر
 ولا ينجو عنه احد وقد روى البويطى عن الامام المجتهد بالاجماع وهو
 الشافعى رحمه الله انه قال له انى صنفت هذه الكتب فلم آل فيها
 الصواب فلا بد وان يوجد فيها ما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله عليه
 الصلوة والسلام قال الله تعالى (لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
 اختلافاً كثيراً) فاوجدت فيه مما يخالف كتابه وسنة رسوله فانى
 راجع عنه الى كتاب الله وسنة رسوله وقال المزنى قرأت كتاب الرسالة على
 الشافعى ثمانى مرة فامن مرة الا وقد كان يقف على خطأ فقال لى
 الشافعى ابنى الله ان يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه تعالى ؟ فالأمول بمن
 وقف عليه بعد ان جانب التعصب والتعسف ونبت وراء ظهره التكلف
 والتكلف ان يسعى فى اصلاحه بقدر الوسع والامكان اداء الحقوق
 الاخوة فى الايمان وامثال القول تعالى (ونعاونوا على البر والتقوى) وان
 ذلك من اشرف الاحسان * على الاصدقاء والخلان * وهل جزاء
 الاحسان الا الاحسان والله المستعان وعليه التكلان ومنه التوفيق ويده
 ازمة التحقيق * واعلم قبل الشروع فى المق ان نسخ الحاشية مختلفة
 ولكن الاصح منها رواية ودراية نسخة مولانا محمد صادق بن فيض الله

قوله الخطل وهو الفساد و
 الاضطراب فى النطق يقال
 خطل فى كلامه بالكسر على
 ما قال السيد فى شرح المفتاح
 مفه

فاذا كان حال المجتهد هذا
 فما ظنك يا غير مفه

ابن محمد امين المحشى الذى اغنى شهرته في البلاد كلها عن الوصف
 هذا وانى قد اشترت الى تلك النسخة بقولى كما في النسخة الموعول
 عليها وعلى الله التوكل والاعتماد (قوله ان احسن ما يفتح به) اشارة الى
 تعدد ما يفتح به وان المراد بالابتداء الوارد في حديث البسملة والحمد لله
 عز في لاحقى وانما كان احسن لانه يربط العتيد ٢ ويجلب المزيد
 فهو امر مهم عند اولى الابصار وجعل الحمد في حمد الله شاملا
 للبسملة تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى لا يقال لاحسن لاستعمال ان
 الدالة على التأكيده وهو انما يحسن اذا كان المقام مقام التردد والانكار
 ولا يساعد المقام لانا نقول فديؤكده الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه
 على ما تقرر في موضعه واعلم ان كلمة ما جنس يشمل الصلوة والحمد
 والبسملة فاحسنه امانوع واما جنس ايضا لان الجنس يدخل تحت
 جنس آخر فعلى كلا التقديرين يصح حل الحمد في حمد الله عليه لان
 اضافة الحمد الى الله للجنس لانه هو الوصف بالجميل على قصد
 التعظيم او اظهار الصفات الكمالية وليس المقصود القول بالخصوص
 وهو الحمد لله حتى يتوهم انه لا يصح حل الفرد المشخص على الكل
 وهو ظاهر وانت خبير بما في لفظ المحشى من صنعة الاستغراب ٧ كما
 لا يخفى (قوله المنطق) مصدر والمراد به معناه المجازى وهو المنطوق
 به بدليل عطف الكلام عليه ولا يخفى ما فيه من براعة الاستهلال
 بطريق التورية ولا يخفى ان اللام للجنس دون الاستغراق والالزم
 التسلسل ولا للعهد الخارجى اذ لا قرينة فلا يرد ان الكلام قد يكون غير
 حسن فتأمل ٩ (قوله حمد الله) ولم يقل حمد لوجود اشارة الى ان
 البسملة ليست جزءا من الكتاب وامكان التوصيف بالواحد والاشارة
 الى علة الاستحقاق كما لا يخفى (قوله الواحد) اراد بالوحدة الوحدة فى
 الالهية والخالقية وسائر الصفات المختصة به تعالى وليس المراد الوحدة
 العددية ولذلك قال فى الفقه الاكبر والله واحد لا من طريق العدد

٢ وهو الحاضر المهيأ على
 ما فى الصحاح سـ
 آخر البحث المنعلق بكلمة
 ان وما عن بيان الفوائد من
 الاشارتين والاحسن لكونها
 اهم من البحث المذكور لانه
 من قبيل التنبية فندبر سـ
 ٧ وهو العدول عن المشهور
 سـ

٩ قوله فتأمل اشارة الى منع لزوم
 التسلسل مستند ابا نه يجوز
 كون ما يفتح به مستثنى عن
 الكلام كما قيل فى قوله كل امر
 ذى بال الحديث ان البسملة
 والحمد لله مستثنى منه والوجه
 الصحيح ان المنطق والكلام
 قد يكونان غير حسن فلا يكون
 اللام للاستغراق سـ

بل من طريق انه لا شريك له انتهى وفيه اشارة الى انه تعالى مستحق
بالاستحقاق الوصفي ايضا فتأمل (قوله برأ الا نام) خصه بالذكر لكونه
اشرف الخلق ولمراعاة السجع (قوله ونصب جهات) الجهة الطريقة
اراد بها الدلائل فانها طرق موصلة الى المطلوب ولا يخفى ما في الجهة
والوحدة من راحة الاستهلال (قوله دالة على وحدته) يعني ان كل واحد
من الجهات دالة على وجوده ووحدته بل على جميع كالاته وتنزهه عما لا
يليق به تعالى اذ كل ما في الوجود من الذرات دال عليها فالوحدة خصت
بالذكر لامر براعة الاستهلال (قوله على وجوه السهور والاعوام)
ومن معان الوجه الذات وفي الصحاح يقال هذا وجه الرأي اي هو الرأي
نفسه انتهى فاضافة الوجوه بيانية فكلية على اما متعلقة بنصب وهو
ظ الفساد واما متعلقة بدالة فيلزم ان يكون الدهور مدلوله وهو فاسد
ايضا فهي اما بمعنى في فيكون المعنى دالة على وحدته في جميع الازمان
او متعلقة بما قية على ان يكون صفة لمصدر محذوف اي دلالة باقية
على جميع الازمان (قوله وابهي) من البهاء وهو الحسن (قوله
ما ينزعمه البلابل في الحدائق) استعار البلابل للمتكلمين ووجه الشبه
حسن الصوت والمرغوبة واثبت لها التزم والحدائق ترشيمها
(قوله جلست) اي وضحت وظهرت من الحلي بالتخفيف وهو نقيض
الخفاء ومن الحل بالخاء المهملة فعلى هذا يكون على صيغة المجهول
فكان الرموز اشياء معقودة فانحلت بكلماته الشريفة فيكون في الكلام
استعارة مكنية والاول اظهر فتأمل ٧ (قوله بدرر كلماته) ولا يخفى ان الباء
سببية واضافة الدرر من قبيل اضافة المسببه الى المشبه كالجين الماء
لا يقال ان كتابه خال عن الحمداة والنصليية على النبي وعلى آله لا نقول
جعلها جزأ من الرسالة غير واجب لانه يجوز الاتيان بهما في التلفظ على
ان حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية في الخلو عن اولال نظر
جلي نعم او جعلها جزأ لكان اولى الاقتداء بالاسلاف (قوله

٧ وجه التأمل ان تشبيه الرموز
بالاشياء المعقودة غير ظ
وفي الاول مبالغة ايضا

المبعوث بمجزته) ولا يذهب عليك ان البساء للمصاحبة فيرد عليه ان
القرآن مثلا من المعجزات الباهرة وانه لم يزل ان ينزل الى ثلثة وعشرين
سنة وان زمان البعث امر غير ممد لان الارسل والبعث يتحققان
بنزول الوحي مرة واحدة والجواب عنه ان زمان البعث ممد الى ارتحال
النبي صلى الله عليه وسلم الى دار البقاء عرفا فتأمل ٦ ثم المجزة ما يظهر
بخلاف العادة على من يدعى النبوة مع تحدى المنكرين على وجه يدل
على صدقه ولا يمكنهم معارضته وهي اما قولية واما فعلية والخواص
للقولية اطوع وانعوام للفعالية اطوع كافي شرح الاشعارات للمحقق
واعلم ان حقيقة الاعجاز اثبات المجز ثم استعبر لاظهاره ثم اسند الى
ما هو سبب العجز والتناء للنقل من الوصفية الى الاسمية وزعم بعضهم
انه تناء المباعدة (قوله الباهرة) اي الظاهرة او الغالبة على معجزات
سائر الانبياء حيث كانت باقية الى الابد فتأمل (قوله الى كافة الخلائق)
وفيه بحث لان ابن هشام قال ان كافة منصوب ابدا على الحال والجواب
عنه انه ممنوع لانه قد يستعمل في كلام البلاء مجرورا وقد صرح به السيد
عبد الله شارح البناء واعلم انه يشهد بانه مبعوث الى كل الخلق من الانبياء
والملائكة كما قال عليه الصلوة والسلام * كنت نبيا وادم بين الروح
والجسد * في جواب من قال متى كنت نبيا فتكون نبوته عامة لجميع الخلق
من زمان آدم الى يوم القيمة ويكون الانبياء وامتهم كلهم من امته وهو
ظاهر قوله تعالى (ليكون للعالمين نذيرا) وظاهر حديث مسلم * وارسلت
الى الخلق كافة * وغير ذلك من النصوص الا انه اراد بالخلائق
الانس والجن الذين وجدوا في زمانه الى يوم القيمة لان كونه صلى الله
عليه وسلم مبعوثا اليهما ثابت بالاجماع وكونه مبعوثا الى جميع المخلوقات
حتى الجمادات بناء على ان لها علما وحيوة كما قال به البعض فتحمل
العبارة على المتيقن ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في بعثة النبي صلى الله
عليه وسلم الى الملائكة على قوانين والخاص ان الكلام فيه كثير
لا يتحمل المقام الحقيقة والله اعلم فتأمل (قوله وبعد) اي بعد

٦ وجه التأمل انه يمكن حمل
الاضافة على الجنس
ومصاحبة البعض

الحمد والصلوة هذا هو المشهور في هذا المقام والحق بعد البسملة
والحمد والصلوة والمقصود منه تذكيرا بتداء تأليفه بهذه الامور
المتبرك بها ليكون ٣ مع التبرك والتين ان الشارح غير ذا هل عنها
فيزيد في التين والتبرك والفصل لان ماسبق انشأت وماسيأتي اخبار
على ما في الاطول فتأمل (قوله فهذه الاحتمالات المشهورة في المشار
اليه بالفتنة هذه سبعة) والمختار منها الالفاظ المخصوصة من حيث
انهاد الة على المعاني المخصوصة (قوله تحقيقات شريفة) وصفها
بالشرف لاشتمالها على نكت وفوائد خلت عنها كتب المتقدمين
والتأخرين كما لا يخفى على من تأمل في كلامه فتأمل (قوله راثقة)
من الريق وهو من كل شيء اوله وافضله على ما في الصحاح والمعنى
ان عبارات تلك التحقيقات سالمة عن التعقيد واضحة الدلالة على
المراد (قوله تسابق معانيها الاذهان) صفة ثانية ويحتمل ان يكون
استيافا تعاليلها والمق ان معاني تلك العبارات تسارع في الجي الى
الاذهان ولا يخفى انه من المسابقة وان الاذهان مفعوله وفيه نظر
لان مفعول باب المفاعلة بشارك الفاعل في اصل الفعل نحو ضاربت
زيدا وليس الاذهان كذلك فلا يصح ان يكون مفعولا في العبارة
مساخرة واوقال تسابق بعض معانيها البعض او تسابق تلك المعاني
في الجي الى الاذهان لكان اولى لا يقال ان المفعول محذوف اي
تسابق معانيها ايها اي الالفاظ في الجي الى الاذهان لاننا نقول
هذا بعيد لا يصار اليه الا بال دليل ولا يمكن ان يكون الاذهان فاعلا
والمعاني مفعولا على معنى ان الاذهان تدرك المعاني قبل ادراك دوالها
لانه يحتاج الى تكلفات فتأمل (قوله بل تدقيقات تدق في المدح)
لان المشهور ان التحقيق هو المسئلة بالدليل وان التدقيق اثبات
دليل المدعى بدليل آخر قال سيد المحققين في شرح المفتاح التحقيق
رجوع الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة انتهى وقال المحقق

٣ اي ليكون المؤلف مصاحبا
بالتبرك والتين في آن الشروع
في المقصود منه
قوله المشهورة اشارة الى ان
الاحتمالات تزيد على ذلك في
القول الغير المشهور وتفصيله
في حواشي التهذيب منه
قوله الالفاظ المخصوصة
والنقوش الدالة على تلك
الالفاظ من حيث انها كذلك
والمعاني من حيث انها مدلوله
لتلك الالفاظ او من المركب من
اثنين منها او من الثلاثة وانما
كان الاول راجعا لما يتبادر اليه
الذهن عن اطلاق الكتاب
والرسالة اولانه بوصف
بالاختصار والتطويل
والاغلاق والاشتمال على
الحشو والزوائد والاخذ
والسمع والرواية عن فلان
والقسيم الى الابواب
والفصول والفائحة والخاتمة
والمقدمة ومن المعلوم انها
كلها صفات الالفاظ ظاهرا
فتأمل منه

٧ قال العلامة التفناني في شرح المفتاح ان التحقيق يرجع الشيء الى محض التحقيق والاثبات في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة انتهى لفظه الشريف وانت خير بان هذه العبارات متحدة المسأل لكن احسنها عبارة العلامة هذه كما لا يخفى **سند**

٦ لان قوله حاوية لم يطمئنهم انس قبلهم ولا جان صريح في ذلك كما لا يخفى **سند**

٩ قوله شروع في بيان سبب التأليف في الحقيقة امر ان الاول شرف المبحث المذكور بحيث صار راجعا على سائر المباحث لعموم نفعها والثاني ما حصله المحشى من الفوائد النفيسة الواجب حفظها عن الضياع ونشرها على اهلها ارشاد الطالب التحقيق **سند**

الرازي في المحركات التحقيق جعل الشيء حقا والمراد التحصيل العلمى انتهى ٧ (قوله غامضة) اى مشكلة ملتبسة لدخولها في اشكالها وامثالها لا يقال ان الغموض ينشأ في السهولة المفهومة من قوله رائية ومن تسابق لانا نقول لانسلم ذلك لان المستفاد منهما عدم الاغلاق من جهة دلالة اللفظ لفصاحته وهو لا ينشأ الاغلاق في المعنى والصدق لا شمله على نكت واعتبارات لا يطلع عليها الا اولوا الالباب كما هو شان كلام البليغ (قوله تعجب استماعها الاذان) ولا يخفى ما فيه من المجاز العقلي من وجهين وانما كانت تلك التذقبات معجبة وملقبة في العجب لذوى الازهان السليمة والعقول المستقيمة لكمالها في الحسن وعدم ٦ نظيرها وغرايتها (قوله المشتملة) صفة المبحث باعتبارانه مسمى بجهة الوحدة ولا يجوز ان يكون صفة لجهة الوحدة ووجهه ظاهر (قوله الى اطائف امور) من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وهو ظاهر (قوله لا يلوح عليه) اى لا يظهر على شيء من الامور اللطيفة ارباب واول قال لا يلوح عليها المكان اظهر (قوله هن ام الكتاب) وفيه اقتباس من قوله تعالى (هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب) والمعنى ان المبحث المذكور متضمن لاصول يرد اليها غيرها بما فيه الاتباس والاشباه والغرض منه حث الطالبين على تحصيلها (قوله وقد كنت) شروع ٩ في بيان سبب التأليف (قوله متكاثر في مطالعتها) تنبيه لطالب التحقيق من اصحاب التحصيل دون التضييع على ان الوصول الى حقيقة الحال يحتاج الى التأمل مرة اخرى (قوله ومتجاهر في مناظرتها) من جهرت الرجل واجهرته اذ ارأته عظيم المراد والمعنى انى قد كنت في مناظرتها مع الفضلاء مما غاية الاهتمام ليظهر الصواب اذ الفكران اقوى من الفكر الواحد والعلمان خير من العلم الواحد وفي بعض النسخ متجاسر او المعنى على هذاظ والاول

اظهر وفيه تنبيه على ان طالب الحق لا ينبغي له الاعتماد على فكره بل
 اللابق له ان ينظر مع ارباب المناظرة في المطالب سيما العالية (قوله حتى
 لم يخف من شيء) وفيه نظر لانه يقل خفي عليه الاثر على ما في الصحاح
 فتأمل (قوله والستائر) السترة ما يستتر به كأنها ما كان وكذلك
 الستارة والجمع ستائر على ما في الصحاح (قوله من وجوه كنوزها)
 الكنز المال المدفون شبه الثكنة بالكنوز في المرغوبة والمحجوبة
 فهو استعارة مصرحة واثبات الحجب والستار والرفع ترشح فتدبر
 (قوله على نكات) جمع نكتة كنقطة وهي امر دقيق (قوله لا يهتدى
 اليها) كل احد (قوله بدون المعالم) جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به
 على الطريق وكأنه اراد بهم المعلمين من الخدائق (قوله الالهي)
 وهو الذكي المتوقد على ما في الصحاح (قوله الا وحدي) يقال فلان
 او حد زمانه والياء للبالغ كما في اخرى والمعنى انها لا يفهمها الا المنفرد
 في الذكاء (قوله فشمرت) يقال شمر ازاره اي رفعه (قوله عن ساق
 الجذ) وهو الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامور يجذب كسر
 العين وضعتها واجد مثله وساق الجذ مكنية وتخيلية وشمرت
 ترشح وقيل ان اراد بالجد نفسه على طريقة رجل عدل لكان له
 وجه فتأمل (قوله استخراج نفائس درر) اضافة النفائس الى
 الدرر من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وفي تشبيه الاطلاع
 على ما في المبحث من الاسرار والدقائق باستخراج الدرر من قعر
 البحر استصعاب له وهو الملائم لما مر من كثرة المطالعة والمجاهرة
 في المناظرة (قوله جلايب عباراته) جمع جلباب وهي المخفة من
 قبيل جين الماء كما لا يخفى (قوله براقيع) جمع برقع وهو للدواب
 ونساء الاعراب (قوله من عوائد) جمع عائدة وهي المنفعة (قوله
 فجاء بحمد الله) الباء للملابسة ورسالة منصوب بجاء لتضمنه معنى

قوله فتدبر اشارة الى جواز
 الامر ببقاء الستائر والحجب
 والرفع على معانيها الحقيقية
 تابعة للاستعارة لا يقصد بها
 الانقوشها وجواز استعارتها
 من ملائمتها المستعار منه
 ملائمتها المستعار له والمراد
 بالستائر اسباب الثكنة
 قوله كل احد رفع لا يجاب
 الكلوي وهو في قوة الجزئية
 فالعنى لا يهتدى اليها الا الذكي
 الالهي

الصبرورة (قوله لم يسمع بمثله) او بمثلهما على اختلاف السخ
والثانية اولى (قوله الاذهان) او الاذان على بعضها والثانية
اظهر اوجود السماع والاول يحتاج الى تضمين معنى الادراك فكان
الرسالة ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ففيه صنعة التلميح (قوله
فرايد) جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفيه استعارة مصرحة لا تخفى
(قوله لم يطمئنه انس قبلهم ولا جان) وهو اقتباس واول الآية فيهم
قاصرات الطرف اي في الجنات قاصرات الطرف اي نساء قصرن
ابصارهن على ازواجهن لم يمس من الانسيات انس ومن الجنيات
جن فعلم ان ضمير قبلهم لا يرجع الى الاذان باعتبار اصحابهم بل يرجع
الى اصحاب الجنات والمعنى ههنا ان الرسالة لم يسمعها انس ولا جن
اعدم سبق نظيرها الى هذا الآن في هذا المقام ولا يخفى ما فيه من
الى طراء والمباغة في المدح وايضا ان ضميرهن ضمير العقلاء والجمع وضمير
قبلهم كذلك ليس لهما مرجع في الرسالة طاهرا والاقتباس انما
يحسن اذ كانت الآية منطبقة للمقام بلا تعسف التأمل وفيه اشارة الى
ان فوائده مثل الابكار الفاخرة كما لا يخفى (قوله اعلم ان القوم) شروع
في بيان وجه ايراد الشارح قبل الشروع في المقي وهو شرح ما في الرسالة
ووجه ترك المصنف في ذلك المبحث المتداول بين ارباب التحصيل
المفيد لقوائد لا يسع جهلها لاصحاب التحقيق محصول ما ذكره فيه
ان المصنف ترك ذلك المبحث بناء على انه اعتبر حال المبتدى وعدم
اتفاعه به لعدم اهليته لفهمه لدقته وغموضه مع عدم رغبته
لتحصيل العلوم والشارح اعتبر حال غيره ممن يليق بخطابه ويرغب
في تحصيل العلوم والكمالات من اصحاب التمييز فان نفع الشرح
لا يختص بالمبتدى ولكل جهة هو مواليها فتأمل ٩ (قوله مختاطوبا)
اي مختاطوبا وذكرنا في ذلك المبحث امورا من تعريف الفر
رسمه وبيان الموضوع وغايته ووضعه واسمه وابوابه وفصوله وغيرها

٩ وجه التأمل ان علة الايراد
والترك ترك من امرين
في الحقيقة فتبصر

مما يعين في تحصيل الفن (قوله اشروع) في الفن وهو الفن واللام في الشروع للعهد الخارجي فلا حاجة الى التقدير والمقصود في الكتاب اعم منه والمقصود من الفن وهو غاية المترتبة عليه ببيان كلاميهما فالق من هذا التفصيل بيان اطلاق لفظ الفن فلا تغفل ٧ (قوله على وجه البصيرة) ظرف مستقر حال من الشروع اي يتوقف الشروع على تلك الامور كما ما كان على وجه البصيرة ثم الوجه اما بمعنى الذات واما بمعنى الطريق والاضافة بيانية على الوجهين ويجوز ان يكون على معنى الباء اي يتوقف عليها شروع ملاسا بالبصيرة التي هي ضد الغفلة والاولى ان يقول بالبصيرة كما قال الشارح في فصول البدائع ثم المراد بالشروع بالبصيرة الشروع المشتمل على الامن من محذورات تحصيله وانما قيد الشروع بذلك لان الشروع الذي هو فعل اختياري يتوقف على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة ترتب عليه سواء كان جازما او غير جارم مطابقا او غير مطابق واما تصوره برسمه والتصديق بفائدته المقصودة منه والتصديق بان موضوعه اي شئ هو فيتوقف عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث الانفاظ توجب زيادة بصيرة في الشروع بطريق الافادة والاستفادة فقوله اهم في تفسير المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ارادوا به الشروع على بصيرة فان هذه الامور توجب زيادة ولا يرهان على انحصار البصيرة في رتبة واحدة فن اطلع على خامس يوجب ازديادا في البصيرة فله ان يعده من المقدمة بل المقصود توجيه ما ذكرنا في كتب المنطق من الامور الثلاثة او الاربعة على سبيل الخطابة الكافية في امثال هذه المقدمات على ما قال سيد المحققين في حاشية المطالع فلا يرد ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الشمسية من انهم ان ارادوا بالتوقف في تفسير المقدمة امتناعه بدونه فاذا ذكره من تعريف العلم برسمه وبيان الموضوع والغاية لا يتوقف عليه الشروع في العلم لان كثيرا

٧ وجه عدم الغفلة ان
المقام صدق ثلثة الاول اخص
والثاني اعم والثالث المبين
مشهد

قوله على سبيل الخطابة
الكافية قال العلامة في
فصول البدائع احتمال الثاني
الصحيحة للصحيح يكفي لما قبل
لا نظن بكلمة خرجت من
في اخيك سوأما وجدت محملا
صحيحا انتهى ثم قال
في الحاشية ذكره مولانا
عضد الدين في المواقف قبل
هو قول امير المؤمنين رضي الله
عنه انتهى وبهذا وجه
التعريف مانع بكيفية الاحتمال
وكذا الكلام في سائر
التوجيهات مشهد

من المحصلين بحصول العلوم من غير ان يكون له شيء من ذلك قبل
الشروع فيها فلا يصح عددها من المقدمة وان اراد وابه الشروع
على بصيرة فلا انحصار لمقدمة العلم في هذه الثلاثة اذ ليس للبصيرة
معنى محصل يوجب انحصارها في الثلاثة انتهى فقد ظهر من هذا
التفصيل وجه زيادة قوله على وجه البصيرة وان المقدمة لم تنحصر
في مرتبة من الاعداد فكل ما بين في تحصيل المقصود وقدم امامه
فهو من المقدمة فلا تغفل (قوله وسموه بالمقدمة) اي سمي
المنطقيون ذلك البحث بالمقدمة ولا شك ان ذلك البحث عبارة عن
الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة ثم اطلاق المقدمة على تلك
المعاني بطريق الحقيقة بلا نزاع عن احد واطلاقها على دوالها
اما بطريق المجاز تسمية للدال باسم المدلول كما ذهب اليه سيد
المحققين واما بطريق الحقيقة ويقال له مقدمة الكتاب كما ذهب
اليه العلامة التفتازاني وعبارة المحشى تلابم القول الثاني فتأمل ٧
(قوله بمنع عن الاحاطة) وفيه ما لا يخفى من المباعدة على من
تبع كلامهم (قوله تسهيلات للتعليم) اي تسهيلات للفهم على الطالب
والذا قيل ان الكلام بسيط ليفهم ويختصر ليحفظ وفي بعض
النسخ تسهيلات للتعليم والاول اولى فان الثاني يحتاج الى التكلف
اي تسهيلات للفهم لاجل المتعلم ولا منافاة بين دعوى التسهيل
منهم وبين دعوى العسر من المحشى فتأمل ٢ (قوله تركها) اي البحث
ونأيت الضمير باعتبار التسمية بالمقدمة ولو قال تركه لكان اولى
لا يقال ان الضمير راجع الى المقدمة المذكورة في قوله وسموه بالمقدمة
لانا نقول يحتاج حينئذ الى الاستخدام فتدبر ٣ (قوله رأسا) اي اصلا
(قوله وقصر على ما هو المقصود) بل على بعضه مما يجب
استحضاره للمبتدى فانه ترك كثيرا من متاصدا الفن ايضا (قوله
روما منه الى الايجاز) يقال رمت الشيء ارمته اذا طلبته على ما في الصحاح

٧ وجه التأمل ان المتبادر
من التسمية كون الاطلاق
حقيقة

٢ وجه التأمل انه مع احتياجه
الى الحذف ركيك فان
الظاهر ان يقال تسهيلات
للفهم على المتعلم وهو ظاهر
مستد

٣ وجه التنبه ان المراد
بالمرجع اللفظ وبالراجع المسمى
فيكون استخداما وهذا مبنى
على ان كل لفظ موضوع
بازاء نفسه فتبصر

فالمعنى طلبا من المصنف او من التارك الايجاز فكلمة الى زائدة لانه
متعد بنفسه فتأمل (قوله وكون كتابه) علة ثانية معطوفا على روما فيجب
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعال لان تقدير اللام شرط انتصاب
المفعول له عند ابن الحاجب او شرط كون الاسم مفعولا له عند غيره
والمعطوف على المفعول له يجب صحة اقامته مقامه وههنا ليس الامر
كذلك كما لا يخفى فالصواب ان يقال ولكون كتابه باللام الجارة
اللام الا ان يكون مبنيا على مذهب البعض من عدم اشتراط كونه
فعلا لفاعل الفعل المعال وجعله مجرورا باللام المقدرة بان يكون الجار
والمجرور منصوب المحل معطوفا على روما في غاية الضعف لانه
شاذ في امثال هذا المقام لا يقال انه مجرور معطوف على الايجاز لانا
نقول ان الايجاز يترتب على الترك بلا شك ولا يترتب عليه الكون
المذكور بل الامر بالعكس ويمكن الجواب بان المعنى ترك المبحث المذكور
لتحصيل الايجاز وليكون كتابه صالحا للبتدى وفيه تعسف ظاهر
لان الظاهر ان الترك مسبب عن الكون المذكور لا العكس واو قال
اونظرا الى المتبتدى الذى آه لكان اطبق للقاعدة التحويلية واسلم
من الابراد (قوله قسرى) اى غير ارادى لانه لا يكون الفن عنده
من المطالب لانه مشغول بمشغليات نفسه ومرغوبات طبعه من اللعب
وغيره (قوله فلا ينفعه) الفاء فصيحة الا اذا كان تحصيله عن اكرام المعلم
ايه لا ينفعه ذلك المبحث او البصيرة على ان يكون مرغوبا بالفعل لان عمل
المصدر المعروف باللام قليل لان التحصيل معروف باللام في النسخة
المعول عليها وفي بعض النسخ في تحصيله مضافا الى المفعول فعلى هذا
يجوز ان يكون البصيرة منصوبا بالمصدر فتبصر ٢ (قوله ولا ما يوجب)
على ما في النسخة المعول عليها وفي بعض النسخ ولا يوجب فعلى الاول
يكون ما موصولة معطوفة على البصيرة وعلى الثانى يكون لا يوجب
معطوفا على لا ينفعه وضمير يوجب ح راجع الى المبحث اى انما ترك المص

٢ وجه التبصر انه يجوز ان
يكون تحصيله مضافا الى
الفاعل ويكون البصيرة
مفعوله

ذلك المبحث بالكلية الاختصاص او لمراعاة المبتدى لان ذلك المبحث
لصعوبته يحتاج فهمه الى الرغبة الى تحصيل العلوم وتكميل النفوس
وهو ليس في صدره بعد فلا ينفعه ذلك المبحث ولا يحصل به البصيرة له
الرغبة ايضا فيكون حفظ المبتدى لذلك عبثا وفيه بحث لان حفظ
ذلك لو سلم عدم نفعه في تحصيل مافي الرسالة ينفعه في تحصيل غيره
فالتعويل على التعليل الاول فتأمل ٣ (قوله على حفظ مافي الكتب) الظ
انه اراد الحفظ مع الفهم والاف الحفظ بدونه مذموم عند الحذاق وعدم
نفع المبحث له ممنوع كما مر الاشارة اليه (قوله لما اراده) يعني لما اراد
اتباعهم في ذكر المبحث على وجه يناسب المقام وهو التخصيص عن
الحث والاختصار ليكن ضبطه وحفظه اورد ملخص ذلك المبحث
وله وحاصله (قوله ان قننى اثر القوم) وفي الصحاح اثنى اثره
وتفقاها اتبعه انتهى (قوله فصدره) الفاء لا يظهر وجهه فالاولى
الاولى معنى قصد تصديره اهتماما ببيان المبحث والافكل ما ذكر
في الكتاب فهو مطلوب العلم يقال سيد المحققين في هذا المقام في شرح
المفتاح ان كلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقى سمعه الى ما بعقبها وهو
شاهد انتهى فتأمل ٦ (قوله ايها الطالب) تنبيه على ان المخاطب
بالمبحث خاص بغير المبتدى المقصود (قوله المسترشد) اي طالب
الارشاد وهو خلاف الغي (قوله ان من حق كل طالب) يعني عقلا
والحق بمعنى الباطن والواجب فذلك قد يكون شرعا وهو ما يستحق
تاركه العقاب بتركه وقد يكون عقلا وذلك اما مطلقا اي لبا اعتبار
الامر المعين وهو اللازم العقلي والضروري او بحسب المقصود
المعين ويتوقف حصوله عليه وهو المراد ههنا فان الشروع بالبصيرة
الائمة موقوف على معرفة هذه الامور المشتملة على الاغراض المذكورة
على ما قال السارح في حواشي فصول البدايع (قوله كثرة) خلاف
الوحدة ذكر المأخذ واريد المشتق مجازا من باب ذكر الجزء واردة

٣ وجه التأمل الاشارة اما
الفرق الى الفرق بين النكتين
واللازم لا يضر
قوله فذلك اي الواجب قد
يكون شرعيا وهو اي
الواجب الشرعي ما يستحق
فاعله بتركه العقاب
قوله وذلك اي الواجب
عقلا اما مطابقا كما تصور
بوجه ما والتصدىق بفائدة
ما فان الشروع لا يمكن
بدونها
قوله او بحسب المقصود
المعين وهو الا من عن
محذورات التحصيل وهو ما
يتوقف على علم المبحث عقلا
ولا يتوقف عليه تحصيل
الفن لان كثيرا من المحصنين
يحصلونه بدونه فتأمل

الكل ولو قال في التفسير اى امور كثيرة لكان اظهر ولم يقل طالب كثيرة
 لتحسن المقابلة مع الوحدة كما لا يخفى (قوله علما كانت او غيره) يعنى ان
 تلك الامور الكثيرة اعم من العلم ومن غير العلم نحو العسكر فانهم مثلا
 كثيرة تضبطها جهة واحدة وهى كونهم مجاهدين ومريدن لاعلاء
 كلمة الله اللهم انصرهم نصرا عزيزا الى قيام الساعة وايدهم بمن تشاء
 من عبادك (قوله مدونة او غيرها) والمدونة ظاهرة كالنجوم وغير المدونة
 كعلم الخياطة وذلك العلم اما التصديق وهى احدى الكيفيات الفسائية
 القائمة بذهن الخياط او القواعد المخصوصة او الملكة القائمة به ايضا
 فتأمل (قوله كائنة تلك الكثرة) آه بيان المعنى لا تصوير الاعراب
 لان تضبطها صفة الكثرة وهو ظ (قوله اى تجعل تلك الكثرة)
 ولا شك ان تلك الكثرة مفعولة الاول (قوله بحيث لا يشذ منها)
 بيان كيفية الضبط الا انه قاصر لانه لا يدخل فيها ما يجب
 خروجه ايضا فالوجه ان يقول بحيث لا يشذ منها ما يجب دخوله
 فيها ولا يدخل فيها ما يجب خروجه عنها يدل على ذلك ما سيجي
 من قوله وصرف الهمة الى ما لا يعنيه فتأمل ٧ (قوله اى جهة
 وامر صار سببا لوحدة الامور) بيان لحاصل المعنى متضمنا لبيان ان
 اضافة الجهة الى الوحدة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب
 لان الجهة لا تكون بمعنى الامر ثم اعلم ان الجهة والوجه بمعنى واحد والهاء
 عوض من الواو على ما فى الصحاح والوجه يكون بمعنى العضو ويكون
 ايضا بمعنى الطريق كما مر فوجه الشبه ان ذلك الامر مثلا الموضوع
 طريق يوصل الى وحدة الكثرة والى ضبطها كما ان الطريق يوصل
 سالكها الى مقصوده ولو قال فى التفسير اى طريق يوصل الى وحدة تلك
 الامور المتكثرة لكان اولى لمسايقه من بيان اصل الجهة فتأمل (قوله
 بسببها) اى بسبب تلك الجهة (قوله عددها) اى عدد تلك الامور
 المتكثرة شيئا واحدا مثل العسكر والبيت (قوله وتفردها) نوقش ٩ فيه
 بان الاولى ان يقال وافرادها يكون مناسبا للعد والتسمية لان المتبادر

٧ وجه التأمل ان ضبط جهة
 او وحدة انما يعتبر اذا اخذ
 منها تعريف جامع ومانع فكل
 من الجمع والمنع ناظر الى كل
 من القيدين فلا بد من ذكرهما
 معا ولا يجوز ترك احدهما
 في مقام التفسير كما لا يخفى

٩ المناقش مولانا ضياء الدين
 خواف سند

منهما المصدر المعلوم فلو قيل وافرادها لكان الكل على وتيرة واحدة واجاب المناقش عنه بان العد والتسمية مصدر ان مجهول لان اى الكون معدودة والكون مسماء فيكون الكل على وتيرة واحدة قافهم انتهى وفيه نظر لانه لا بدفع الاولوية لانه خلاف المتبادر واعل هذا وجه الامر بالفهم (قوله ان كان من العلوم) قيد اقوله وتفردها بالتدوين انما قيده لان الكثرة اعم من العلوم كما مر التصريح به من المحشى وتذكير الضمير باعتبار كون تلك الامور المتكثرة شيئا واحدا ومسمى باسم واحد فكانه قال ان كان ذلك الواحد من العلوم ولو قال ان كانت من العلوم كما في بعض النسخ لكان اولى كما لا يخفى (قوله كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة) يعنى ان كل علم هي المسائل الكثيرة المتعددة لان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ومع كونه كثيرا وصفوه بالوحدة وعدوه علما واحدا ولذلك سموه باسم واحد وافردوه بالتدوين ولو كانت الضمائر ضمير التانيث وكانت راجعة الى تلك المسائل لكان اولى ايناسب قوله امر ايناسب تلك الكثرة فتأمل (قوله فلا شك) اى اذ كان الامر كذلك فلا شك ان عددهم تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وتسميتهم باسم واحد وافرادهم بالتدوين بسبب امر ضابط لهما رابط بعضها ببعض لان كل واحد من العد وغيره فرع الوحدة فلا بد من امر صار سببا لهما (قوله عدوه علما واحدا) واقتضى العد يفيدان وحدة العلم اعتبارية لاحقية ولذلك قال في الحاشية بافتاء التفريعية فوحدة العلوم اعتبارية ليست الا اما وحدة الموضوع فقد تكون حقيقية وقد تكون اعتبارية كما سيجي تحقيقه بالامر بدعيه انتهى (قوله وبواسطته استحسن عددها) اى عد تلك الكثرة علما واحدا قال في الحاشية والافليعد كل مسألة علما على حدة او جميع مسائل جميع العلوم لكونها متشاركة في انها مشتملة على نسب انتهى يعنى بواسطة ذلك الامر وهو جهة الوحدة

وجه التأمل ان المتبادر من الضمير المنصوب في عدوه وامثاله ان يكون راجعا الى العلم وارجاعه الى المسائل المتكثرة باعتبار انها هي العلم تكلف وعلى تقدير رجوعه الى العلم يكون المعنى قد عدوا ذلك العلم علما واحدا وهو لا يناسب سياق الكلام كما لا يخفى

الذاتية والعرضية استحسنت الذوات عند المسائل الكثيرة التي تضبطها تلك الجهة على واحد أو أفرادها بالتدوين والتسمية باسم واحد في العلم والتعليم تسهلا على المتعلم لأن معرفتها مختلطة متسيرة وفيهم الامور المتناسبة متسيرة لأن فهم بعضها مقدمة لفهم البعض معينة له فذلك الافراد والامور استحسنوا لاعتقلى والا فلا مانع عقلا من ان يعد كل مسألة علميا على حدة ولا من ان يعد مسائل متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا بفرد بالتدوين لكونها متشاركة في انها احكام باسمور على اخرى (قوله فذلك الامر) حاشاه ان اضافة الجهة الى الوحدة لامية وقد علم ذلك اولا من تفسيره ضمنا وصرح به ثانيا واراد عرض المعنى اللغوي للجهة حتى يظهر وجه التسمية لكان اولى (قوله احتراز عن المسائل المتكررة المجموعة من عدة عارم) مثلا عن النحو ومن الفقه ومن الكلام ولها ضابطة وهي كونها مشتملة على النسب وهذا لا يعتبر عند الخذاق لما مر من ان الاختلاط يوجب العسر والغرض اليسر فقوله تضبطها يخرج امثال ذلك لان المراد من الضبط هو انضبط الاعتبار عند العلماء وكذلك الكلام في غير العلوم فقوله احتراز عن المسائل انما هو بطريق التمثيل ثم اعلم ان الاحتراز اما بتقييد الضبط بحمله على الفرد الكامل واما بجهة وحدة والاول هو المتبادر من قوله صفة واحتراز وتفسيرها يفيد الثاني وهو المراد فأملا ٩ (قوله في انها احكام باسمور على اخرى) اي على امور اخرى ولا يخفى ان المسئلة ليست نفس الحكم الا انه العمدة من اجزائها لانه المقصود الاصلى واذا جمعاها نفس الحكم مبالغة في المدخلة فكانها نفس الحكم فأملا ٣ (قوله فن حق طالب كثرة كذلك) اي فن حق طالب كثرة لا تضبطها جهة وحدة لكونها مجمعة من عدة علوم مثل ان تصور كل واحدة من تلك الكثرة بخصوصها اذا ليس اياها جهة وحدة حتى يمكن اخذها ببعض الجمع المنع منها في تصور على

قراءة متعسر والاصل جعلهم العارم فتونا عديدة وافرادهم بالتدوين ليس واجب عقلى بل هو امر استحسانى وتسهيل على المتعلم وليس ايضا بمجرد صطلاح كالا يخفى

٩ وجه التأمل انه اخذ في تفسير الجهة الاستحسان عند العلماء وبهذا خرجت المسائل المجموعة من العلوم لان ضابطتها وهي كونها مشتملة على النسب غير معتبر عند العلماء وبالحمل ان مدار الاحتراز هو الفاعل كما يدل عليه سياق كلامه

٣ وجه التأمل ان هذا مبنى على ان المراد بالحكم هو النوع وان كان المراد بالحكم هو الايقاع كما هو الملا باسئعنا له بالباء لا يصح هذا فيحتاج الى زيادة المبالغة فكما ان القضية تتوقف على وقوع ايضا تتوقف على الايقاع وهو التصديق

الوجه الاجمالي وفيه نظر لانه لا ياتي جمعا وطبعا لمصر من عشر
فهم المختلطات فليس من حق طالبها ذلك على ان ذلك لا يدل عليه
كلام الشارح فتأمل (قوله كما ان من حق طالب امر واحد) وهو
ظاهر فالمطالب ثلثة على ما زعم (قوله مادام العقول) اي العقول
العشرة فهذا قول بالمجردات وهو مذهب الفلاسفة ولا يقول بها
المتكلمون ولا ياتي بحال المحشى او النفوس البشرية وفيها اقوال
كثيرة وعند الحكماء هي من المجردات وهو اختيار اغزالي والراغب
وعند المتكلمين من الجسمانيات فتأمل (قوله ما من كثرة) مقول القول
فما نافية (قوله تضبطها) اي تضبطها بان تجعلها واحدة
اعتبارية فقوله تجعلها عطف تفسير اما افراد تلك الوحدة الاعتبارية
اذا كانت من العلوم المدونة بالادوين والتسمية باسم واحد فليس
بلازم لان تلك الجهة على قسمين عند الاول ما يعتبر ضبطها
وهذا اذا كانت الجهة موضوع الفن او غايته والثاني ما لا يعتبر ضبطها
وهذا اذا كانت غيرهما بان كانت مثلا اشتمال تلك المسائل الكثيرة
على النسب وقد خص المحشى جهة وحدة بالقسم الاول في التفسير
سابقا لا يخفى فالحقيقة بينهما ظاهرة والحق ما ذكره المحشى من
التفسير لانها وان كانت اعم منه بحسب المفهوم واللغة لان معانيها
لغة طريقة الوحدة لانها مخصوصة بحسب الاصطلاح لانهم
اتفقوا على ان التعريف يؤخذ من جهة الوحدة وقالوا ايضا صار
بمسائل الكثيرة علما واحدا حسنا فاطلاقاتهم دالة على انهم
ارادوا بالوحدة هي الامر الذي صار به عددها علما واحدا حسنا فتأمل
(قوله ما لم يعتبر) وضمير لم يعتبر راجع الى ما فيكون في الكلام مسامحة
اوراجع الى الضبط المذكور فيرد عليه انه لا عائد الى الموصول حيث
والاولى ان يقول ما لم يعتبر ضبطها كما في بعض النسخ فتأمل (قوله
كالمسائل الكثيرة الغير المشاركة في امر بعينه) وهي المسائل

سند

٢ وجه التأمل انه يمكن ان
يقال ان مق المحشى ليس بيان
مراد الشارح بل الاشارة
الى فائدة سند

قوله ثلاثة الاول الامر
الواحد والثاني الكثرة التي لها
جهة وحدة والثالث الكثرة
التي ليست لها جهة وحدة
سند

المجموعة مثلاً من عدة علوم من الفقه والنحو والمنطق فإنها تشارك في الاشتغال على النسب لأنه امر لا يعتد به ولا نسب بالسبق كالمسائل المتشاركة في امر لا يعتد به (قوله فقوله تضبطها إشارة الى جهة واحدة اعتبر ضبطهم) يعني ان جهة الوحدة وان كانت اعم بحسب اللغة الا ان المقصود به ما اعتبر ضبطها عند العلماء كما ان التبادر من قواه تضبطها الضبط المعتبر عندهم بالفعل لا بالقوة ولا ما يمكن اعتباره لانه الفرد الكامل فيرجع ما ذكره الاستاد الى ما مر منه فلا مخالفة بينهما في الحقيقة لان قوله لعدم كونها في امر يعتد به ينادي اعلى نداء ان مدار الوحدة امر معتد به كما لا يخفى (قوله لا ما يمكن ان يعتد به) كافي لتسحق المعول عليها لا الى ما يمكن ان يعتد به والتبادر منه ما يقابل الفعل وفيه نظر لانه لا يتصور ان يتوهم ان المقاضاة بالقوة دون الفعل فالوجه ان يقال لا اعم منه فتأمل ٦ (قوله فيخرج المسائل المجموعة من عدة علوم) الفاء فصيحة اي اذا كان المراد بها ذلك يخرج تلك المسائل عن الكثرة اذا المشاركة في الوجود ليست بمعتبرة لعدم كون تلك المشاركة في امر يعتد به والامر المعتد به ما يمكن اخذ التعريف الجامع والمانع منه وهو اما الموضوع او الغاية والوجود لكونه عرضاً ما لا يؤخذ منه التعريف كما لا يخفى (قوله هذا كلام نحفي لا ريب فيه) وهو حق الا ان قوله الا انه مبني على ان المراد الى آخره خطأ لان كون ذلك مراد اغير صحيح لما مر من ان مراده بعلوم جهة واحدة العلوم بحسب اللغة اما بحسب الاصطلاح فهو عين ما ذكره المحشي لما مر من التصريح منه بان الجهة لا بد وان تكون امر معتد به فقد اعتبر امر الاستحسان فلا نزاع بينهما في الحقيقة (قوله على ان المراد بجهة الوحدة) اي على ان مراد القوم بجهة الوحدة في اطلاقاتهم الامر الذي صار سبباً لوحدة الكثرة آه (قوله ولا شك انه لا توجد على هذا) يعني على قول الاستاد لا توجد كثرة لا تضبطها جهة واحدة فهذا بحسب اللغة صحيح ولا نزاع فيه واما بحسب الاصطلاح فغير صحيح وليس بمراد الاستاد ايضاً ثم قال في الحاشية عطف على

٦ وجه التأمل ان التبادر من قوله لا ما يمكن مقابل الفعل وهو ليس بمقصود بل المقصود ما هو اعم فالعبارة قاصرة عن المراد في الجملة

قوله لا توجد بل يخالف ما قرره السيد السند قدس سره في حاشية شرح القاصي حيث قسم الكثرة الى ماله جهة واحدة وإلى ما ليست له تلك انتهى وقد عرفت التوفيق وعدم المخالفة بالله التوفيق (قوله) وبما يفضي منه العجب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا (وهو الاخص مما ذكره الاستاد وهو امر صار سيدها لوجه كثره بها بعد واحد) وتفرد بالتدوين ان كانت مدونة ومن المعلوم بدية ان الكثرة المرصوفة بقوله تضبطها جهة واحدة اعم مطلقا من المضبوطة بها ومن غيرها فكيف يكون قيدها واقعا وهو خلاف البداهة لا يتصور صدورهما عن ليس له تميز فضلا عن التميز وهو المولى عبد الرحيم الشرواني اسناد المحشى على ما قال في الحاشية فلا بد له من وجه واحد وجهه انه حمله على المعنى اللغوي وليس له معنى اصطلاحى عنده فهو بحسب المفهوم اللغوي قيد واقعي اما ارادة ما ذكره المحشى فبمعونة المتسام لانه معناه الاصطلاحى عنده واحد وهذا وجه الامر بالمعرفة وهذا اولى من الحمل على وجه يتعجب منه من لا تميز له ومن ههنا يظهر توجيه آخر لكلام الاستاد الوالد وهو ان ارادة ذلك من جهة واحدة لا يتوقف على النقل والاصطلاح بل يكفي في ذلك المقام فتأمل وبالله التوفيق والقول بان المولى عبد الرحيم فسر الكثرة بكثرة مناسبة وهي العلم المدون ولذا جعله قيده واقعا في غاية الضعف لان الكثرة منقسمة الى قسمين كما مر من السيد السند قدس سره والاعم لا يدل على الاخص فتأمل ٩ (قوله انه لا يفيد المقي) وبيان ذلك ان قوله ولان كل علم كثره تضبطها جهة واحدة صغرى القياس المتضمن لوجه جريان العادة على تقديم الشعور به وقوله اعلم ان من حق كل طالب كثره اشارة الى كبراه وتقرير القياس ان المنطق علم مدون وكل علم مدون كثره تضبطها جهة واحدة وكل كثره تضبطها جهة واحدة من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فقوله اعلم ان من حق كل

قوله وقد عرفت التوفيق حاصل الكلام ان كلام الاستاد ليس فيه لفظ دال على ان المراد بجهة واحدة معناه الاصطلاحى فيجوز حمله على معناه اللغوي وانقرينة على ذلك اطلاقات القوم سيما ما نقله عن سيد المحققين ومع احتمال التوفيق لا يصار الى الحمل على المخالفة والعدول عن المتبادر شابع سند

٩ وجهه ان اطلاق الكثرة لانا في حل الكثرة بمعونة المقام على القسم منها وما مر عام الا وقد خص ولذا قال في غاية الضعف وفيه شئ تدبر سند

طالب كثرة تضبطها جهة واحدة اشارة الى الكبرى كما ان قوله ولان كل علم الى آخره كذلك كما لا يخفى على من برأى اساليب الكلام وقواعد المنطق فهو في قوة كثرة تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة ولا شك انه مهملة والمهملة لا تنجح ولا تصلح لان تكون كبرى القياس وبهذا التقرر ظهر وجه عدم افادته المقصود وظاهر ان قولهم ان الكثرة مسامحة ظاهرة لان الكثرة لكونها مفردة لا تكون جملة فضلا عن ان تكون قضية فالمقصود ان القضية التي وقعت الكثرة موضوعا فيها مهملة فإظهار القرينة على المراد تسامحوا وقالوا ان الكثرة مهملة ثم قال في الحاشية قد ناقش بعض المتأخرين وهو احد اطالشي علينا بان الكثرة ليست بقضية فضلا عن ان تكون مهملة وقلنا في جوابه كانه مبنى على ان المراد ان الكثرة المطلوبة من حق كل طالبها ان يعرفها الى آخره وعلى هذا يكون لفظ الكثرة موضوعا والحق الحقيق بالقبول ما اوردنا في الكتاب ولا يحول حوله الايراد المذكور ولا المناقشة المزبورة انتهى وقد عرفت اندفاع المناقشة وسيجيى ما يرد على ما زعمه حق (قوله تارة بان التووين في الكثرة للعموم) وانت خير بان هذا على تقدير تمامه يفيد عموم الكثرة لا كونها قضية كلية فيظهر منه ان مقصود المورد ان الكثرة لا تدل على احاطة افرادها بالمهملة ليست على معناها الاصطلاحي لظهور انها ليست بقضية بل المراد ان الكثرة ليست بمستغرقة لافرادها فيندفع المناقشة بهذا ابضا ثم بقي الكلام في افادة التووين العموم والظاهرا انه لا يفيد وانما انكر الشيخ في الاشارات المهمة في لغة العرب وقال العلامة التقنا زاني في التلويح والنكرة المستغرقة باقتضاء المقام كقوله تعالى علمت نفس وقولهم هم ثمرة خير من جرادة واقعة انتهى الغرض من كلامه فالكثرة من هذا القبيل كما لا يخفى فلا اشكال اصلا وكان هذا مقصود من قال ان التووين للعموم الا انه ساءح في العبارة ومن قال ان

قوله فقد سهى ذن كون
التوين سور الكلى اس
بمطرد بل في بعض المقام
وكون النكرة في الاثبات
محمولة على الاستغراق
في بعض المقام لا ينكره احد
حتى يكون محل الخلاف على
ان التحقيق ان الاستغراق
مستفاد من المقام

٢ قوله فتأمل وجهه ان
اصلاح كلام اهل المنطق
بقاعدة اهل العربية انما
لا يجوز اذا كان في القواعد
واما اذا كان في الخطبة
فيجوز على ان المهمة قد
تكون في قوة الكتابة عند
ارباب المنطق باقتضاء المقام
وقد ذكرنا هاهنا حاشية قول
احد تفصيلا فارجع اليها
سدد

كون التوين سور الكلى في اثبات وهو مذهب بعض فقهاء سبى لانه
لا قائل به اصلا (قوله تارة بان المهمة عند علماء البلاغة قد تكون في قوة
الكتابة دفعا للترجيح) آه قال المحشى في الحاشية قال المحشى المدقق
برهان الدين نور الله مر قد ان المهمة عند علماء البلاغة قد تكون في
قوة الكتابة دفعا للترجيح ويرد عليه انه يلزم ح ان لا يصح عقد قضية
جزئية فيما كان المحمول فيه اعم او مساويا دفعه للترجيح وايضا
لا يتشبه ذلك فيما كان المحمول فيه اخص من الوضوح كقولنا
الانسان كاتب بالفعال ولما قلنا قد يكون لم يرد علينا هذا انتهى
وكلف قد مذكورة في حاشية قول احد ايضا والجواب عن طرف
البرهان ان ما ذكره المهمة ايضا والمآل واحد اللهم الا ان يكون
مقصوده ترجيح ما ذكره من التقرير وفيه نظر لانه يلزم اصلاح
قاعدة المعقول بقاعدة اهل العربية وهو لا يجوز وان هذا القول
منهم غير مذكور في كتبهم المشهورة ولان المهمة قد تكون في قوة
الكتابة وقد لا تكون عند ارباب البلاغة على ما ذكره واعتبارها
من قبيل الكتابة يحتاج الى اعتبار المقام وقد عرفت ان النكرة قد تعم
باقتضاء المقام فلا حاجة الى المنقول عن علماء البلاغة فتأمل ٢ (قوله
هذا بناء) اي عدم الافادة بناء على ان آه (قوله بان تعتبر الاضافة
مقدما على السور) يعني تعتبر الاضافة مقدما على السور في الملاحظة
والارادة تحصيل المفهوم كلى شيئا مل لافراد متكررة وذلك المفهوم
مفهوم طالب كثر وهو يتساوى لافراد كثيرة لكن لا يتغير فهم
يدخل عليه ما يفيد الاستغراق وهو افظ الكل فيفيد استغراق
المضى اليه ايضا مثل كل رجل يأتني فله درهم فانه يستغرق
الرجل وافراد من يأتني ايضا وقال في الحاشية قد استحسن هذا الذي
قلت ابونا واستادنا خلد الله ظلال افادته على رؤسنا وعامه المستفيد بن
انتهى وفيه بحث طاهر لان افادة كل استغراق المضاف والمضاف اليه

مع لا نظيره في لغة العرب ولا شاهده أصلاً يزيد على خلافه ما
 قيل في قوله تعالى كذ لك يطع الله على كل قلب متكبر من ان
 المضاف محذوف أي على كل قلب كل متكبر انتهى ولم ينقل عن أحد
 من الثقات ولا لالات إنما ثبت بالأوضاع والمجى في الاستعمالات
 ولا شيء منها بثابت أصلاً في لفظ الكل وما ذكره من الشاهد
 لا يصلح لأن يكون شاهداً على ما ندعاه لأن الصفة والموصوف
 متحدان في الخارج لأن الآتي هو الرجل فاستغراق الرجل لاستغراق
 الضمير العائد إليه لأنه يتبع المرجع فالصواب ما ذكرنا فإلا عن التلويح
 وبالله التوفيق (قوله أول من وقع فيه) وهو مولانا برهان الدين
 (قوله وتبعه الباقيون) وهم مولانا قول أحمد وعبد الرحيم الشرواني
 ومن يحذو حذوهم (قوله رتبة التقليد) الرقب بالكسر الحبل
 وفي الحديث خلع ربة الاسلام من عنقه على ما في الصحاح ثم إضافة
 الربة من قبل إضافة المشبه به إلى المشبه وأولاً التقليد لما حرم عن
 معرفة الحق واحد من الجاهلين ولم يسمع منهم ما سمعنا بهذا من
 آباءنا الأولين من شاء ربه أن يكون العالم المتقن وفقه بفقهِ الحكمة
 ضالة المؤمن وجهه ملتزم أن يأخذ ما صفا ويدع ما كدر ولا يفرق
 في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر وعرفه أن الخطأ من لوازم
 البشر وأنه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق مستقر
 ولا ظك مرتباً في الصبح أن كنت بصيراً عارفاً بكرمة لو كان من عند
 غير الله أوجدوا فيه اختلافاً كثيراً وفيه تبصرة لطالب التحقيق أيها
 الذكي المتوقد لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال فإنه طريقة المحققين
 وسنة الموفقين اللهم اسلكنا مسلك الأسلاف وارزقنا بعلومهم
 من الخفك فان فيضك عام لا يختص بشخص دون شخص ووقت
 دون وقت آمين يا رب العالمين بحرمة سيد المرسلين (قوله وهم يحسبون)
 وفيه ما لا يخفى من الاقبياس ٩ (قوله المقصود) أي مقصود الشارح

٩ الا ان قوله وهم يحسبون
 انهم يحسنون صنعا في سورة
 الكهف وقوله لبئس ما كانوا
 يصنعون في سورة المائدة و
 قوله او كانوا يعلمون في سورة
 البقرة فلا يتوهم ان المجموع
 في محل واحد متحد

من قوله من حق كل طالب كثرة انه يليق الى آخره فالحق في عبارة
 الشارح بمعنى اللائق دون اللازم والواجب لان كثيرا من المحصلين
 يحصلون الفن بدون تقديم علم ما في البحث فلا يتوقف المقصود عليه
 فلا يكون واجبا ولا زما عقلا بل يكون محصلا قبل المقصود احسن
 واول فالحق انه بمعنى اللائق دون الواجب عقلا وفيه نظر لانه لا حل
 الكلام على ما لا يرضيه صاحبه لما مر نقلا عن الشارح واعلم انه
 قال الشارح في حواشي فصول البدايع والمراد بالشروع بالصيغة
 الشروع المشتمل على الامن من محذورات تحصيله انتهى فانه من هو
 المق من هذا البحث وهو المتوقف عليه فن حاوله بحسب علمه تقديم هذا
 البحث فالحق انه بمعنى الواجب واللازم عقلا كما مر نقلا فتأمل وبالله
 التوفيق (قوله الكثرة) الاولى تنكيره لانها غير معينة (قوله ولها جهة
 وحدة) الاولى حذف الواو ليكون الجملة صفة الكثرة كما في الشرح
 (قوله ضبطا معتبرا) يعني معتبرا عند العلماء بالفعل احتراز عن
 المحمول فان محمولات مسائل المنطق مثلا ترجع الى الاتصال فيمكن
 ان يعتبر جهة وحدة الا ان العدة لما كان الموضوع لان المحمولات
 صفات مطلوبة لذوات الموضوعات اعتبر هو دون ذلك وليس
 قوله معتبرا تقييدا للضبط لان ضبط الجهة معتبر كله على ما مر منه
 بل هو بيان الواقع فتدبر (قوله اولا) اي قبل الشروع في المقصود
 كما هو شأن سائر المقدمات (قوله اي يتصورها بخصوصها) تفسير
 لقوله بعرفها فالمعرفة بمعنى انتصور مقابل التصديق والمقام
 قرينة على ذلك وقيدتها بقوله بخصوصها ليرتب عليه قوله حتى يأمن
 الى آخره (قوله تعريف مأخوذ) واعلم ان المنطق مثلا مسائل كثيرة
 ولها اعتباران الاول اعتبارها من حيث انها متكررة والثاني اعتبارها
 من حيث انها واحدة واحدة اعتبارية فاذا اريد تعريفه يعرف
 بالاعتبار الثاني دون الاول اذ واخذ تعريفه بالاعتبار الاول ومن حيث

٨ وغير المحشى قد حل الحق
 على معنى اللائق كما في
 حواشي مختصر ابن الحاجب
 سند
 ٩ وجه التأمل ان كلا
 النظرين صحيحان الا ان
 الاول حل الكلام على مراد
 قائله سند

انه متكثر لم تحصل المطلوب اعني معرفة ما هو علم واحد من حيث
 كذلك وايضا ان مسائل الفن تتراد بترايد الافكار يوما فيوما فمعرفة
 متعذرة او متعسرة فاذا اريد تعريفه بالاعتبار الثاني فلا بد من اخذه من
 جهة الوحدة فالأخوذ ان كان حقيقة مسمى اسم ذلك العلم كان حداله
 حقيقيا اما ما ان كان تماها او ناقصا ان كان بعضها والا فلا بد
 ان يستلزم المأخوذ تميز تلك الحقيقة لا اخذه من جهة الوحدة الضابطة
 الميزة فيكون حداله رسميا فظهر ان تصور العلم انما يكون بالحد الاسمي
 او الرسمى المأخوذ من جهة الوحدة ولذلك قال بتلك الجهة
 فذكر الجهة واريد المأخوذ من باب ذكر الملزوم واردة اللازم فتبصر
 ثم قال في الحاشية يريدان الباء في تلك الجهة ليست بدخلة على
 المعرف بالكسر كما هو المتبادر فان الجهة مبينة للكثرة انتهى وفيه
 نظر لانه يشعر ان الجهة على معناها الحقيقي وقد عرفت انه مجز فالباء
 داخلة على المعرف في الحقيقة ولو قال في الحاشية يريد التنبيه على
 انه مجاز لكان أولى فتأمل ٢ (قوله فيحصل للطالب) بالنصب معطوف
 على تصور المنصوب بان ولو قال ليحصل لكان اظهر كما لا يخفى في
 (قوله وتكون بحيث تمتاز عما عداها) لما مر من ان التعريف مأخوذ
 عن جهة الوحدة المانعة لدخول غيرها فيها وخروج شيء منها ولو
 قل بحيث تمتاز عما عداها لكان اظهر واخصر (قوله فالعلم الخاصل)
 مبتدأ وقوله العلم الاجمالي خبره وقوله على الوجه الكلى متعلق
 بكائن معطوف على الخبر وهو ظاهر فلا تغفل ولو قال اى تصورها
 بتعريف جامع مانع مأخوذ عن تلك الجهة بجملة لا مفصلة اذ الكثرة
 لكونها جزئيات يتوقف تصورها مفصلة على الاحساس بها
 وعلى المباشرة بكل منهما على حدة وذا غير ممكن لان مسائل الفن
 تتراد بتلاحق الافكار وعلى تقدير امكانه لا يكون الا بعد تحصيل
 كل منها فلا يكون مقدمة اظلم كان هرا واخصر وقد مر من تقرير

آ وجه التأمل انه يمكن منع
 المجاز وما ذكره من قوله
 بتعريف مأخوذ فهو بيان
 لحاصل المعنى

احسن من تقرير المحشى فتأمل ٢ (قوله وعلى وجه الكللى) عطف
تفسير للعلم الاجالى مقصوده هو التنبه على المراد بالمعرفة فى ان
يعرفها لا يهمل المعرفة كونها على الوجه الجزئى ولذلك قال فى الحاشية
لا العلم التفصيلى وعلى الوجه الجزئى كما يشعر به قوله ان يعرفها
على ما هو المشهور من ان المعرفة تستعمل فى الجزئيات لكن بقى الكلام
فى ان المعرفة هل هى ادراك الجزئى او على الوجه الكللى كما قالت
الفلاسفة من انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كللى ام ادراكه
بوجه جزئى فيه نزاع انتهى (قوله بالا حساس) الباء بمعنى على
متعلق بتوقف فالاولى على الاحساس كما مر الاشارة اليه فى انشاء
التقرير وفيه بحث لان الكثرة اعم من العلم المدون ومسائل العلوم
قضايا حلية موجبة كلية فكيف يكون من المحسوسات ويمكن
الجواب بان الكثرة اعم من العلم وغير العلم فالاحساس ناظر الى غير
العلم والمباشرة ناظرة الى العلم لا عطف تفسير كما هو المتبادر فتأمل ٧
(قوله والى هذا المعنى) يعنى ويحصل الشعور بها قبل الشروع
فيها عطف تفسير لقوله ان يعرفها بتلك فالمراد منهما واحد فقيده
اولا فيما سبق مأخوذ من قوله قبل الشروع فيها وصلة الشعور
مذكورة اعنى بها لان ضمير بها راجع الى الكثرة كسائر الضمائر
على ما هو المتبادر وتلك الجهة مقدرة فى نظم الكلام ههنا بقربينة
ما سبق وبضم احدى الجملتين الى الاخرى يظهر المقصود فلذلك
لم يكتف بالاولى بل جعل الثانية عطف تفسير الاولى كما لا يخفى
(قوله اى العلم الاجالى) والشعور اعم من الاجالى والتفصيلى
الا ان المراد به الاول والقرينة عليه ظاهرة (قوله او بسبب تلك
الجهة) يعنى ان الباء فى سببية وان الضمير راجع الى الجهة
واما التفكير فسهل عند ظهور المراد وان صلة الشعور مقدرة بقربينة
المقام وهذا لا يخلو عن نوع تكلف ولذا اخره وفيه نظر لان لام الشعور

٢ لانه يضمن ان المنطق
يعرف باعتبار انه واحد
وحد فاعتباريه لا باعتبار
انه كثر وايضا انه يمكن
ان يكون تعريفه حدا حقيقيا
اور سما اسما سند

٧ وجه التأمل انه لو قال
توقف تحصيلها على
المباشرة بكل منها لكان
اظهر واسلم سند

اما عرض عن المضاف اليه واما المهد الخرجى اى شعور الكثرة
 بتلك الجهة فلا حاجة الى التقدير فتأمل ٤ (قوله التبس به ولو بجزء منه)
 بقصد تحصيل الكل وهو المراد حذفه اعتمادا على التبا دراذ
 من البين ان من خرج من دارة بقصد السوق لا يقال له انه شرع في
 سفر مكة المشرقة (قوله فضمير بها) بمعنى على التفسير الاول
 (قوله محذوف) وقد حصل الاستغناء عن ارتكابه مع انه خلاف
 الاصل ولا يصار اليه الا لضرورة فتأمل ٢ (قوله وصلة الشعور
 مقدرة) وقد عرفت الاستغناء عنه (قوله وانما كان تصور الكثرة)
 شروع في بيان كون تصور الكثرة على الوجه المذكور مما يتوقف
 الشروع بالبصيرة عليه دون تصورها لاعلى الوجه المذكور (قوله
 بخصوصها) الباء للملابسة وهو حال عن الكثرة اى انما كان تصور
 الكثرة ملابسة بخصوصها اى حال كونها مخصوصة (قوله اذلولها)
 اى اذلول تصور الكثرة على ذلك الوجه موجود يلزم محذور والظاهر
 اذلولاه والنأ ثبت باعتبار المضاف اليه لان الحال لا تخلو عن هذه
 الاقسام وكل قسم منها يخل بالمقصود الا التعريف المأخوذ عن تلك
 الجهة وذلك المقصود هو الامن عن محذورات تحصيل الفن لان
 الاعتبارات بينك وبين الخو مثالا خمسة وسبى عليك تفصيلا
 والى الاول اشار بقوله ان لا يتصورها اصلا (قوله فيمنع طلبها) فاذا لم
 يتصورها اصلا تكون مجهولة مطلقة ويكون طلبها محالا لان الطلب
 لكونه فعلا اختياريا مسبوقا بالعلم والارادة وكلاهما متفبان ح فيكون
 محالا وانما كان الطلب اختياريا لانه هو التوجه المخصوص لانه هو
 التوجه الملبس بقصد تحصيله والتوجه نحو الشيء بقصد تحصيل
 ذلك الشيء مسبوق بارادته وعلمه وهو بديهى فان قلت العلم فرع توجه
 النفس نحوه فيلزم الدور قلت ان التوجه قسمان التوجه بلا قصد تحصيله
 وهو الموقوف عليه للعلم والتوجه بقصد تحصيله وهذا هو الموقوف على

٤ وجه التامل انه ان اريد
 ان التقدير واجب يرد السؤال
 وان اريد انه هو المتبادر لان
 الظاهر ان لام الشعور للجنس
 لا برد
 ٢ وجه التامل ان الاستغناء
 يحصل بلام المهد

العلم فالطلب عبارة عن هذا القسم كما شار إليه في الحاشية ومنهم من قال ان الطلب هو التوجه مطلقا أما نحو الاسد فتوجه الى معرفته فال مطلوب هو المعرفة وإبطال توقف العلم على التوجه بان الامر السامح يحصل بالتوجه من انفس اصلا فتأمل ٧ (قوله وأما ان بتصورها الكن لا بخصوص صها) اشارة الى بيان فائدة انقيد الثاني وهو قوله بخصوص صها لان الظاهر انه مقدر في نظم الكلام معناه ان بتصورها بحيث تتنازعها عداها بان لا يتصورها بوجه عام فان من تصور النحو بعلم العربية لا يأمن عن الشروع في الصرف مثلا وهو ظاهر (قوله فلا بتصور طلبها بخصوص صها) لان طلبها بخصوص صها فرع معرفتها بخصوص صها واراقتها بخصوص صها نحو النحوفان من تصوره بعلم العربية لا ينبعث من الطاب المتصور بهذا الوجه شوق الى النحو بخصوصه بل الى فرد من الوجه العام فلم يتميز عند الطاب المطلوب وهو النحو مثلا عن غيره وهو الصرف فظهر انه لو قال الى فرد منه اى الى فرد من الوجه العام لكان اولى لان ضمير متنها في لفظه راجع الى الكثرة وهو وان صح الا ان اعتبار الفردية للوجه العام اظهر فتأمل وبالجملة انه اذا تصور المطلوب بوجه عام لا يمكن طلبه ولما كان هذا في محل المنع مستند ابانه يجوز ان ينبعث الشوق الى فرد من علم العربية فليكن ذلك الفرد النحو فيمكن طلبه بوجه عام فاجاب بقوله ولئن اندفع الى طلبها وقال يحتمل ان يكون الطلب مفضيا الى طلب الصرف في اثناء تحصيل النحو او ينبعث الشوق الى الصرف من اول الامر فيفوت مطلوبه فلا يأمن من محذورات تحصيله كما قال الشارح حتى يأمن الخ واءعلم ان الشروع في العلم يتوقف على تصوره بوجه ما كما هو المشهور وفيه بحث ذكره بعض المحققين وهو ان الشروع في العلم عبارة عن تحصيل بعض اجزائه اما قصد تحصيل الكل فليس بالازم فالواجب على الشارع فيه تصور هذا

٧ وجه التأمل ان دعوى طلب المعرفة بعبادة عن الافهام كما لا يخفى

البعض اما تصور العلم فغير لازم لجواز ان نحصل مسألة ولا يخطر
 ببالنا العلم الذي تلك المسألة منه كما جاز ان نصل الى جزء طريق
 فتصوره ونسلكه ولا يخطر ببالنا الطريق الذي ذلك الجزء بعضه
 فان قلت تحصيل جزء العلم انما يكون شروعا فيه اذا علم ان ذلك
 الجزء منه فلا يكون تحصيل جزئه شروعا فيه قلت لو كان كذلك فاذا
 حصل علما جزءا جزءا ولم يعلم ان تلك الاجزاء منه لزم تحصيله بدون
 الشروع فيه هف فظهر ان تحصيل جزء العلم شروع في العلم سواء علم
 ان ذلك الجزء منه او لم يعلم وغاية ما لزم من ذلك انه قد شرع في امر ولم يعلم
 الشارع انه قد شرع فيه ولا محذور في ذلك ودفع هذا البحث عن
 المشهور ظ بناء على ان اعتبار قيد قصد الكل معتبر في معنى الشروع
 في الشيء المر كـ وهو عبارة عن تحصيل جزء منه بقصد
 تحصيل الكل ومبنى البحث عدم اعتبار ذلك فيه وسيجيء التفصيل
 ان شاء الله تعالى فنأمل (قوله واما ان يتصور بخصوصها) اشارة
 الى فائدة القيد الثالث وهو قوله بتلك الجهة بمعنى انما كان من حق
 طالبها ان يتصورها بتعريف جامع مانع محملة اذ لو تصورها مفصلة
 مسألة مسألة يتعسر ذلك التصور لكثرة مسائل المنطق وربما
 يحصل له الملل في اثناء الطلب فيتقاعد عن الطلب فيؤدي الى
 القوات والضيق بل يتعذر ذلك التصور لعدم تنامي مسأله
 لتزايدها بتلاحق الافكار يوما فيوما فملي هذا يفوت المطلوب
 بلامرية اصلا والرابع ان يتصورها بوجه خاص مثلا يتصور المنطق
 بانه آله قانونية نعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في كسب
 المطالب التصورية لتلافيف بعض ما يعنيه من اجزاء الفن فهذا
 القسم مع ظهوره قد غفل عنه المحشى وهو فائدة قوله بتلك الجهة
 ايضا والخامس ما ذكره الشارع والتحقيق ان ما عدا الاول
 من القوائد فائدة قوله بتلك الجهة ولا حاجة الى تقدير بخصوصها

في نظم العبارة كما هو ظاهر تقريره فان معنى قوله ان يعرف
 بتلك الجهة ان يتصورها بتعريف جامع مانع فاذا اول فائدة
 لقوله بتلك الجهة لانه ينفي التصور بوجه اعم وبوجه اخص
 وتصورها على الوجه الجزئي وعلى الوجه التفصيلي وفائدة
 اصل التصور ظاهرة لان امتناع طلب المجهول المطلق ظاهر
 لا يخفى على احد على ان الكلام ليس في اصل الشروع ولذا
 لم يتعرض الى فائدته بل الشروع بالبصيرة اما التصور بوجه
 عام او بوجه خاص فيفضى الى فوات ما يعنيه وكذلك التعسر
 بل التعذر فانه لا آمن فيهما عن فوات المطلوب فقوله حتى يأمن
 فوائده الاقسام الثلاثة لان قوله بتلك الجهة احراز عن كل
 من هذه الاقسام الثلاثة لا عن واحد منها بعينه وهو التحقيق
 في هذا المقام ولو قال الشارح حتى يأمن من محذورات تحصيله لكان
 اظهر واخصر فأمل (قوله من جزئيات تلك الكثرة) على ما في
 النسخة انقول عليها صوابه من اجزاء تلك الكثرة لان ذات
 مسائل المنطق مثلا كما مضى زيد وهو ظاهر ومع ظهوره قد نبه
 عليه الشارح في فصول البدائع وفي بعض النسخ بل يتصور
 كل واحد من تلك الكثرة انتهى وهذا ظاهر التوجيه بان المضاف
 محذوف اي من اجزاء تلك الكثرة كما لا يخفى (قوله فعلى هذا
 التحقيق) اي على تحقيق القبول الثلاث في قوله ان يعرفها بتلك الجهة
 وتحقيق فوائدها وقد عرفت ان التحقيق غير ما زعمه تحقيق (قوله
 ما يعنيه) كلمة من بانية لا تبعية ولذا قال في فصول البدائع ليا من
 فوات ما يعنى وضباع وقته فيما لا يعنى انتهى لفظه فشميل الكل
 والبعض وكذا ما في ما لا يعنيه يشمل لما لا يكون من مطاوعه بان خلط
 في اثناء تحصيل نحو بعض مسائل الصرف ولما يكون مفايرا للمطاب
 بان يكون شارعا في الصرف بناء على انه تصور النحو بعلم العربية

وما ذكره المحتسب في بيانه قاصر (قوله فيكون كمن ركب) الفاء جواب
 لشرط محذوف تقديره فاذا لم يتصور بتعريف جامع مانع مأخوذ
 من تلك الجهة بل كان متصورا بوجه عام فيكون كمن ركب أم أو عاطفة
 على قوله فوات وحينئذ يكون منصوبا بان مقدرة فيكون المعنى
 حتى يأمن من ان يكون كمن ركب أم ٩ (قوله عيباء) أي ناقة لا تبصر
 (قوله عشواء) هي ناقة لا تبصر بالليل (قوله فيرد ان المناسب
 اما ذكر فوائد جميع الاقسام) أي بان قال حتى يمكن الطلب و يأمن
 من فوات شيء من مظلومه و يمكن التفصي عن التعسر بل التعذر
 (قوله أو الاقتصار على فائدة القسم الثالث) بان يقول حتى يحصل
 الخلاص عن التعسر بل التعذر وقد عرفت ان هذا لا يرد على مراد
 الشارح بل يرد على ما فهمه كما لا يخفى (قوله اذا انفي والاثبات) تعليل
 لكون الاقتصار منسبا يعني ان محط الفائدة في الكلام المثبت والمنفي هو
 القيد فالمتبر في هذا الكلام هو القيد الثالث فلما اقتصر على بيان فائدة
 لكان له وجه لانه هو الراجح من بين القيود واما الاقتصار على بيان فائدة
 قيد ليس كذلك فليس له وجه بل هو خطأ عند البلغاء لانه ترجيح بلا
 مرجح بل ترجيح المرجوح فتأمل ٢ قوله وهو هو هنا قوله بتلك وقد عرفت
 ان فائدة هذا القيد لا تختص بالامر الثاني فلا يرد ما ذكره (قوله الا ان يقال
 اذا تعذر) ناظر الى قوله فائدة للامر الثاني وتزيف له بان ذلك القول فائدة
 للامر الثالث ايضا فلا يرد ان المناسب آه (قوله وبالجملة فائدة الامر الثالث)
 حاصل توجيهه ان فائدة القسم الاول وهو امكن الطلب ترك اظهارها
 وفائدة القسم الثاني والثالث مذكورتان وهو الامن عن فوات ما يعنيه
 الا ان الظن من قوله من فوات شيء مما يعنيه فائدة القسم الثاني ولو قال
 من فوات ما يعنيه لكان شاملا لهما بلا خفاء فتأمل (قوله بواسطة
 حصول متدنتين كائيتين حاصلتين من طرف التعريف) ومنعه الاغيار
 وعكسه وجهه لاجزاء الفن وفي بعض النسخ مقدمة كلية حاصلة

٩ والاظهار ان يقال ولا يكون
 كمن ركب حتى يكون مطوفا
 على قوله يأمن كما لا يخفى
 فتأمل

٢ وجه التساؤل ان قوله ان
 المناسب آيدل على صحة
 ما ذكره الشارح فلا يصح
 الحكم بانه خطأ والجواب ان
 هذا الحكم انما هو بطريق
 الترقى لا بيان للكلام كما
 لا يخفى

من طرد آه انتهى مثلاً من تصور الخويبانه علم باصول يعرف بها
 احوال اواخر الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة
 كلية اى كل مسألة من مسائل الخويبانه مدخل في تلك المعرفة وهذه
 المقدمة حاصلة من طرد التعريف وهو ظاهر وحصل عنده ايضا
 مقدمة كلية اخرى اى لاشئ من مسألة ليس لها مدخل في شئ منها
 من مسائل الخويبانه وهذه حاصلة من عكس التعريف ووجهه فاذا
 ورد عليه مسألة من مسائل الخويبانه عرف انها منه مثلاً الفاعل
 مرفوع مسألة لها مدخل في الاعراب والبناء وكل مسألة كذلك
 فهي من الخويبانه المسئلة من الخويبانه واذا ورد عليه مسألة ان الواو
 المحرك ما قبلها تقاب الفاعل عرف انها ليست منه بان يقول هذه
 مسألة ليس لها مدخل في الاعراب والبناء ولا شئ من مسألة
 ليس لها مدخل في الاعراب والبناء من مسائل الخويبانه فهذه
 المسئلة ليست من الخويبانه وكذا الكلام في المنطق وغيره وبالله
 التوفيق (قوله ومن حق ذلك الطالب) وقد مر الكلام في بيان
 المراد من الحق واتبع الحق فانه بالاتباع احق وبالله التوفيق (قوله
 ايضا) يعنى ككما ان من حق طالب كثرة كذلك ان يتصورها
 بتعريف جامع مانع مأخوذ من جهة الوحدة ٦ من حيث انها واحدة
 كذلك من حق طالبها ان يصدق (قوله ان يصدق) يريد ان يتيقن
 على ان المراد بالمعرفة غير المراد بالمعرفة السابقة ولا بعد ان يجعل
 اعادة قوله ان يعرف قرينة على ذلك فالاولى ان يقال ان يصدق
 غايها كما لا يخفى على اهل العرفان اما لزوم اصل التصديق فسيجي
 وجهه (قوله يترتب فائدة عليها) اى يصدق بفائدة مترتبة عليها
 (قوله مختصة بها) كما هو المتبادر من اضافة الغاية اليها (قوله في اعتقاد
 الطالب) قيد الاختصاص اما بحسب نفس الامر فليس بلازم

٦ قوله من حيث انها واحدة
 وقدم الاشارة نقلاً عن سيد
 المحققين الى ان هذا التقييد
 معتبر فعلى تقدير عدم التعسر
 او العذر لا يحصل المطاذا
 تصور الطالب تلك الكثرة
 من حيث انها كثرة ولو
 اشار المحشى اليه لكان اولى
 كما لا يخفى

(قوله معينة) صفة ثابته لفائدة (قوله ومعتدة) معطوف على معينة وهذا تفنن في العبارة وإذا لم يجعل صفة والحاصل إن الفائدة مقيدة بأور كونها مترتبة وكون ترتبها في الواقع وكونها مختصة بها وكونها معينة وكونها معتدة وكون الاعتماد بالنظر إلى مشقة تعرض له إلا أن كون الترتب في الواقع غير مذكور صريحاً ولو ذكره صريحاً لكان أولى كما وقع في بعض النسخ أي يصدق بفائدة مختصة بها في اعتماد الطالب معينة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة انتهى ففي كل من النسختين ترك قيداً اعتماداً على التبادر فالأولى التصريح والتنقيص وهذا لا يرد على ما في بعض النسخ وهو قوله أي يصدق بترتب فائدة عليها مختصة بها في اعتماد الطالب معينة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة بالنظر إلى مشقة تعرض له هكذا في بعض النسخ الغير المعول عليها وهو الأولى كما لا يخفى وفوائد القيود سترد عليك واحدة بعد واحدة إن شاء الله تعالى (قوله فيصدق بان الشيء) إشارة إلى طريق التصديق وتنبيه على أن الظن كافٍ وإن الجزم واليقين غير لازم كما صرح به سيد المحققين في تصانيفه (قوله فالمعرفة) يعني أن ما ذكره من فائدة إعادة لفظ أن يعرف من فوائد تفسير المحشى به وهو التنبيه على المغارة بأن الأول بمعنى التصور الساذج والثاني بمعنى التصديق وفيه بحث لأن يعرف مع قطع النظر عن مفهوه بمعنى الإدراك الشامل للتصور والتصديق وتعيين أحدهما إنما هو بمجرد مفهوه الخاص وتعيين المقام لأن يعرف في مقامين معنيين على أن إعادة يجوز أن يكون لبعد المعطوف عليه ولذلك عطف الشارح العلامة على الضمير المنصوب الفائدة ٦ في فصول البدائع فتأمل ٧ (قوله لا يمكن بدون التصديق بفائدة) فيه لأن الفعل الاختياري يتوقف على الاختيار والارادة وهما يتوقفان على قصد الفائدة والالزام ترجيح بلا مرجح وكون التصديق بفائدة ما يتوقف عليه الشروع ويستحيل بدونه كما صرح به

قوله ترك قيداً أو هو قولنا في الواقع وكون الاعتماد بالنظر إلى المشقة العارضة له في أثناء التحصيل

٦ هكذا في الأصل بلفظ الفائدة لا الفايده وان كان معناه واحداً
٧ وجه التأمل أنه يمكن التوجيه بحمل قوله لكونها بمعنى التصديق على المسامحة والمعنى لكون المراد بها التصديق لم يعطف الشارح آه

سيد المحققين في تصانيفه وهذا على قاعدة الفلاسفة وأما عند أكثر المتكلمين ومنهم أهل السنة فهو مردود لان مجرد الإرادة من جهة ٩ ولذا كانت أفعال الله تعالى غير معاملة بالأغراض على أن توهم رؤية المحبوب ووجدان الكنز كافية في الذهاب إلى أقرب موضع من بيته وفي حفر الأرض ثم اعلم أن ههنا بحثا قد افاده بعض المحققين وهو أن الشروع في العلم عبارة عن تحصيل بعض أجزاء ذلك العلم فيوقوف على التصديق بفائدة ذلك البعض لا على التصديق بفائدة العلم إذ من الجائز أن تصدق بفائدة مسألة وتحصلها ولا يخطر ببالنا العلم الذي كانت تلك المسألة جزءا منه فضلا عن أن تصدق بفائدته وتلك القاعدة لا تقتضي سوى ذلك إذ الفعل ههنا بالحقيقة هو تحصيل الجزء ومعلقه هو الجزء المحصل لا الكل فإذا توقف الفعل الاختياري على التصديق بفائدة متعلقة به كان ذلك الفعل متوقفا على التصديق بفائدة جزء العلم والجواب أن هذا مبني على أن لا يعتبر في الشروع في الشيء قصد تحصيل المشروع فيه وهو ممنوع لما مر وسيجيء التفصيل أيضا في معنى الشروع (قوله فانبعاث الشوق) هذا مبني أيضا على قاعدة الفلاسفة من أن الإرادة نفسها غير مبرجة وقد عرفت أنه مردود والمؤثر في أفعال العباد قدرة العبد فقط بالايجاب وامتنع الخلف عندهم كما أن الأمر كذلك عند المعتزلة إلا أنه بالاختيار عندهم على ما قال الخبالي في حاشية شرح العقائد وهما مردودان أيضا عند أهل الحق والغرض هو التنبيه على مبنى الكلام فلا تغفل (قوله ترجيح بلامر جمع) وهو محال وما يستلزم المح فهو مع فالانبعاث مع فالشروع بدون تصديق الاختصاص مع وهو مناف لما مر من أن التصديق بفائدة ما كاف في أصل الشروع (قوله فلا ينبعث منه شوق) فلا يتصور الشروع بدونه وفيه ما مر من المخالفة (قوله لان أصل الفائدة) مثلالكل فلم مدون فائدة ومجرد الاختصاص ليس أمرا

٩ قوله ولذا كانت أفعال الله
آه هذه المسئلة دارت بين
بحرين أحدهما ملح والثاني
غلب غلب ماؤهم ما حتى
انقطع ذهب الثاني إلى أنه
غير معاملة بالأغراض والاول
ذهب إلى أنه معاملة به ٩
قوله على ما قال الخبالي آه إنما
أحال عليه لان كلامهم
في هذا المقام مضطرب كما
لا يخفى ٩

شوقيا لان الاختصاص ايضا مشترك لان فائدة كل علم مختص به
 فلا توجه النفس الى واحد بعينه لا مشترك اصل الفائدة واشترك
 الاختصاص بين الفوائد ايضا والله اعلم فتبصر ٩ (قوله بين جميع
 الافعال) اي الافعال الاختيارية بناء على مامر من قاعد
 الفلاسفة من ان الارادة نفسها غير مرجحة بل لا بد من فائدة (قوله
 اما كون تلك الفائدة مترتبة عليها في الواقع ومعتدا بها فانما هو آه)
 كل منهما معلل باحريين الاول زيادة الاجتهاد والسعي فكون
 الترتيب باعتبارها ظاهرا وكذا الاعتداد والثاني لزوم العبثية على تقدير
 انتفاءهما وهو ظاهر من تقرير المحشى (قوله ليزداد جدا ونشاطا)
 واعلم ان فائدة تصديق الفائدة ثلاث الاول ان يجزم بان طلبه ليس
 عبثا الثاني ان يزداد جده اذ كانت الفائدة مهمة الثالث ان
 لا يصرف فيه وقته اذ لم يعجبه على ما قال الشارح العلامة في فصول
 البدائع ولا يخفى ما بينهما من نوع مخالفة ويمكن التوفيق بانه اطلق
 بناء على الغالب وبانه ترك الامر الاول لظهوره فتأمل ٨ (قوله او عرفا)
 باو القاصلة على ما في النسخة المعول عليها معطوف على محل
 في نظره والاولى ان يقال او في العرف فتأمل ٦ (قوله اذ لو اعتقد آه)
 تعليل لقوله في نظره كما لا يخفى (قوله فيصير عبثا بلا فائدة في نظره)
 يعني يصير سعيه عبثا وضلالا بحسب العرف وبحسب نظره وان
 لم يكن من اول الامر كذلك اذ لم يترتب على سعيه فائدة يعتد بها
 بالنظر الى سعيه بحسب اعتقاده وذلك عبث بحسب العرف لان
 العبث بحسب اللغة اللعب على ما في الصحاح وانما قال في نظره لان
 غيره ربما لم يطلع على اعتقاده فلا يعبده عبثا ولانه يجوز ان يكون له
 فائدة معتدة بحسب الواقع ونفس الامر وكون هذا عبثا عرفا مذكور
 في حواشي شرح الشمسية (قوله ولو اعتقد) معطوف على قوله
 لو اعتقد وتعليل لقوله عرفا (قوله لعدم العرف) والمتبادر منه

٩ وجه التبصر ان في عبارة
 المحشى نوع قصور لانه اتوهم
 ان المانع في اصل الفائدة
 هو الاشتراك وفي الاختصاص
 ليس كذلك وليس الامر
 كذلك منه
 ٨ وجه التأمل ان المخالفة من
 وجهين الاول انه قد بقوله
 اذا كانت مهمة في فصول
 البدائع واطلق في هذا الشرح
 والثاني انه ثبت الاحتمالات
 وثني في هذا الشرح منه
 ٦ وجهه ان اول منع الخلو كما
 لا يخفى منه

ان العرف لا يعد الاول عبثا وقد عرفت نه عبث عرفا ايضا (قوله
 فالعبث آه) قال في الحاشية لعبث على ثلاثة اقسام الاول عبث
 حقيقي وذلك اذا لم يتصور فائدة ما والثاني عبث عرفي وذلك اذا
 لم يتصور فائدة معتد ابها بالنظر الى المشقة والثالث عبث في النظر
 وذلك اذا تصور فائدة معتد ابها لكن لا تكون مطلوبة عند الطالب
 انتهى وفيه نظر لان كلا منهما عبث عرفي اما الثالث فقد عرفت
 ان كونه عرفيا مذكور في حواشي شرح الشمسية واما الاول فلما قال
 قدس سره في حاشية الحاشية على شرح المختصر العبث بحسب العرف
 ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به نظرا الى ذلك
 الفعل المشتمل على مشقة انتهى على ان في اخذ التصور في تعريفاتها
 مناقضة لان المعيار فيها الترتب كما دل عليه كلام سيد المحققين
 ثم الحقيقي في لفظه اما مقابل المجازي ففيه نظر لان العبث حقيقة في كل
 من الاقسام واما مقابل الاضافي فتقسمه الى الحقيقي والاضافي غير
 مشهور وكذا الفاء الدالة على التفرع ليست في محلها وقوله
 العبث على ثلاثة اقسام يفيد ان العبث مشترك معنوي بينها
 وهو ممنوع بل الظاهر من اطلاقاتهم ان له اطلاقات ثلاثة قنأمل ؟
 (قوله ثم اعلم ان كل امر) لا كان ههنا الفاظ متقاربة المعاني من الغاية
 والفائدة والمصلحة والحكمة وغيرها على بعضها تكثير اللفظة
 كما فعله قدس سره في حاشية المختصر (قوله على الفعل) سواء
 كان فاعله مختارا او موجبا فلا يكون فاعله عبثا (قوله فاعله
 يتغابرا) ففائدة الفعل وغايته متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
 (قوله ويعلم ان الافعال الاختيارية وغيرها) اي غير الافعال
 الاختيارية من افعاله تعالى وافعال العقول العشرة على ما هو المشهور
 عند الحكماء اذ التحقيق ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى اما العقول
 وغيرها بمنزلة الشروط والآلات الا ان التوقف عليها حقيقي عندهم

وجه التأمل انه يمكن الجواب
 بالمنع بانه يجوز ان يكون العبث
 اسما المقسم الشامل للاقسام
 الثلاثة واسما المقسم تميزا بين
 الاقسام وتسمية ذلك باسم
 الحقيقي وبيان قوله في نظره انما
 هو لجرد التمييز وبيان الفاء
 لتعقيب المجهول بالمفصل
 لافاء التفرع فلا يرد شيء
 من ذلك فتبصر

وعا دى عند الاشياء علة لان الله يخلق الاشياء عند الاسباب لاجلها
كما تقرر في موضعه (قوله لكن الفائدة آه) ثم ذلك الاثر المترتب
المسمى بهذين الاسمين ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل
يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى
فعله علة غائية فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان
بالاعتبار وان لم يكن سببا لاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية
والفائدة والمصلحة والحكمة اعم من العلة الغائية والغرض والمقصود
(قوله وافعله تعالى من هذا القبيل) اى من قبيل زيارة الصديق
بالنسبة الى العثور على الكثر فان العثور على الكثر ليس بحاصل على
الزيارة الا انه مترتب عليها وتوضيح المقام ان الغارس مثلا اذا غرس
شجرة تكون ثمرة باعثة على الغرس اما المنافع الاخرى من الاستظللال
والارتفاع باورا قها وحطبها وغيرها فليست بباعثة على الغرس
فافعال الله تعالى كالغرس بالنسبة الى المنافع الاخرى فالحكم والمصالح
في افعاله تعالى وان كانت معلومة له ليست بباعثة على فعله فهذا
غاية تحرير المذهب فبهذا اندفع توهم ان كل فعل يترتب عليه فائدة
فعلل بالاغراض فانه خلاف المذهب فان مذهب اهل السنة ان افعاله
تعالى وان كانت صادرة عن الحكيم ليست بمعللة بالاغراض بل هي
مشتعلة على حكم ومصالح لا تحصى (قوله فن حيث انها مطلوبة
للفاعل تسمى غرضا) فالفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه سواء
امكن تحصيلها بدون ذلك الفعل اولا غرض على ما هو المستفاد
من اطلاقه الان هذا خلافا لما ذهب اليه الشارح العلامة في
فصول الباع من ان الفائدة انما تكون غرضا ان لم يمكن تحصيلها
الا بذلك الفعل وان امكن لا يكون غرضا كفعل المختار عندنا وان
كانت الفائدة فائدة الى العباد دفعها الاستكمال انتهى والجواب
عن طرف المحشى ان ما ذكره الشارح من دود بما ذكره سيد المحققين

في حاشية المختصر من انه قال ما قيل من ان المقصود يسمى غرضاً
اذا لم يكن تحصيله الا بذلك الفعل فاصطلاح جديد لم يعرف له
مستند عقلاً ونقلاً انتهى فتأمل ٩ فان قلت ان قول الشارح وان كانت
الفائدة عائدة الى العباد يدل على ان افعاله تعالى معللة بمصالح العباد
وهو خلاف مذهب اهل السنة بل هو مذهب المعتزلة فانهم ذهبوا
الى وجوب تعليلها برعاية مصالح العباد لانه انما ساقه ردا لما قيل
انه تعالى فاعل بالاختيار وهو حكيم وفعل المختار يقتضي القصد
والحكيم انما يقصده لفائدة فيلزم التناقض كما صرح به في الحاشية
قلت قال الفقهاء لا يجب ذلك لكن افعاله تابعة لمصالح العباد
تفضلاً واحساناً على ما في شرح المواقف وقال الامام في الاربعين
وهو اختيار المتأخرين من الفقهاء فظهر ان المخالف لمذهب
اهل السنة هو وجوب التعليل اما التعليل تفضلاً واحساناً فهو مما قال
به بعض علماء اهل السنة ولا يجوز تبديع قائله لان مسألة التعليل
بمصالح العباد مسألة اختلافية بين اهل السنة وانما المخالف
لمذهب اهل السنة هو القول بوجوب التعليل كما لا يخفى وقال صدر
الشريعة في الاصول وما ابعد عن الحق قول من قال انها ليست
معللة بهما فان بعثة الانبياء عليهم السلام لا هتداء الخلق واظهار
المعجزات لتصديقهم فمن انكر التعليل فقد انكر النبوة وقال صاحب
التلويح في مقام التعليل لان تعليل بعثة النبي عليه السلام بهتداء
الخلق لازم لها وكذا تعليل اظهار المعجزة على يد النبي عليه السلام
بتصديق الخلق وانكار الالزام يوجب انكار الملزوم لان الملزوم
ينتفي بالتفاء الالزام انتهى ثم قال صدر الشريعة دليل القائلين بعدم
التعليل انه تعالى ان فعل الغرض وداع الى الاقدام فان لم يكن ذلك
الغرض اولى به من عدمه امتنع منه فعله وان كان اولى به كان مستكملاً
به فيكون ناقصاً واجيب بمنع الملازمة مستدابعانه انما يكون مستكملاً به

٩ وجه التأمل الاشارة الى ان
قوله لم يعرف له مستند محل
نظرو هو مذكور في الحواشي
على حاشية سيد المحققين على
شرح المختصر فان شئت
فارجع اليها

او كان الغرض راجعا اليه تعالى وههنا راجع الى العبد واجابوا
 عن ذلك ان تحصيل مصلحة العبد وعدمه ان استويا بالنسبة اليه
 لا يكون غرضاه وداعياه الى الفعل لانه حينئذ يلزم الترجيح من
 غير مرجح وان لم يستويا بالنسبة اليه يكون فعله اولى فـ يلزم
 الاستكمال اقول هذا الجواب غير مرضي لانا لانـ لم انه ان استويا
 بالنسبة اليه لا يكون غرضاه وداعياه ولا نسلم الترجيح من غير مرجح
 لم لا يجوز ان يكون الاووية بالنسبة الى العباد مرجحا انتهى ومحل
 النزاع في هذا المقام ليس الا ان هذه الاولوية الثابتة بالنظر الى العبد
 مرجحة اولابل لا بد من الاولوية بالنظر الى الفاعل وادعى السيد
 السند قدس سره الضرورة في وجوب هذه الاولوية في شرح
 المواقف حيث قال ان ما استوى وجوده وعدمه بالنظر الى الفاعل
 وكانت مرجوحا بالقياس اليه لا يكون باثنا على الفعل وسببا لاقدامه
 عليه بالضرورة فكل ما هو غرض وجب ان يكون وجوده اولى
 بالفاعل من عدمه وهو معنى الكمال فاذن يكون الفاعل مستكملا
 بوجوده وناقصا بدونه انتهى فظهر ان منع صدر الشريعة خارج
 عن قانون المناظرة لان منع مقدمة ضرورية مكابرة والجواب عنه ان
 دعوى الضرورة في محل النزاع غير مسموعة لان القائل يجوز
 التعليل برعاية مصالح العباد يقول ان الاولوية بالنظر الى العبد
 مع مساواة وجود الفعل وعدمه بالنظر الى الفاعل كافية في الترجيح
 والمنكر لا يقول بالكفاية ويقول لا بد من الاولوية بالنسبة الى الفاعل
 وهو عين محل النزاع وقد اورد الشارح العلامة في حاشية فصول
 البدائع سؤالا وجوابا يتضح بهما زيادة انضاح كلام صدر
 الشريعة حيث قال لا يقال عود الفائدة الى العباد امام مقصود له
 فتحصيله استكمال او لا فقد نحقق فعله بلا قصد لانا نقول مقصود
 بمعنى توجه ارادته اليه ولا يلزم منه الاستكمال بمعنى ان فيه مصلحة

٢ بل هو اهل ضلال وتضليل
 القائلين بالتعليل لا يجوز لان
 فيهم الفقهاء وانما بضال
 منهم المعتزلة لالكونهم
 قائلين بالتعليل بل لكونهم
 قائلين بوجوب رعاية مصالح
 العباد على الله وهو بطل عند
 اهل الحق اذ لا يجب على الله
 شئ كما تقرر في موضعه فمسئلة
 المعتزلة وجوب رعاية مصالح
 العباد لامسئلة رعاية تفضلا
 واحسانا فانها من المسائل
 لاختلافية بين اهل السنة
 لا ينسب المخالف فيها الى
 البدعة كما مر فتنبه فانها
 مما يشبه على الافهام ^{مقدم}
 ٧ وجه التأمل ان الفاء لا تكون
 داخلة على الجملة التي كانت
 جواب سؤال مقدر فالظاهر
 المراد او المراد كما لا يخفى ^{مقدم}

نفسه ومثل هذا قد يصدر من امثلائنا انه قد يواسى ويحسن بالمنفعة
 نفسه من ثناء او ثواب او غرض بل مقتضى الرحمة واشفقة على فعل
 يحتاج اليه لاسيما في معرض ان يهلك لولا تلك المواساة وفعل الله
 تعالى الذي هو غنى عن العالمين ككيف لا يكون كذلك فضلا
عن الاستحالة انتهى ثم اعلم ان العلامة التفتازاني قال في شرح
 المقاصد ان الحق ان تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية
 بالحكم والمصالح ظاهرا كاجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات
 وما شبه ذلك واما تعميمه بانه لا يخلو فعل من افعاله عن غرض
 ففعل بحث انتهى وفيه ما لا يخفى من تقوية كلام صدر الشريعة
 الا ان هذا الكلام قد رده المحقق الدواني في شرح العقائد بانه ان
 اراد بالتعليل جعل تلك الحكمة علة غائية باعثة فلا شئ من افعاله
 تعالى معللة بهذا المعنى وان اراد به ترتيبها على الافعال والاحكام
 وكل افعاله واحكامه كذلك غاية الامر ان بعضها مما يظهر
 علينا وبعضها مما يخفى الا على الراغبين في العلم المؤيد بنور
 من الله تعالى انتهى ولا يخفى عليك ان كلام العلامة التفتازاني
 صريح في الشق الاول لكن المحقق الدواني لم يأت في الرد عليه
 بشئ صالح له لان عدم كون شئ من المنافع علة غائية محل النزاع
 بين القائل بالتعليل وبين القائل بعدمه (قوله غير معللة بالاغراض)
 اي غير معللة برعاية مصالح العباد ففيه رد على المعتزلة كما مر
 تفصيلا (قوله عند اهل الحق) يوهم ان المخالف فيهما ليس باهل
 حق ٢ فالاولى ان يقول بدله عندنا فأمل (قوله فالمراد بباية العلم) الظ
 ان الفاء للتفريع على قوله كل امر يترتب على الفعل لان العلم من
 مقولة الكيف لا من مقولة الفعل على المشهور فاضافة الغاية
 الى العلم لادنى ملازمة او جواب سؤال مقدر تقديره ان تعريف
 الغاية منقوض بغاية العلم او كانه قبل ما المراد بغاية العلم فأمل ٧ (قوله

ونخصه (اما عطف تغير التدوين واما ناظر الى تحصيل الطالب
 لان الفن نظري ٩ يحتاج الى اكتساب والتحصيل والظاهر من قوله
 معنى معرفة غاية العلم هو الاول فتبصر ٦ (قوله دعت المدون الى
 تدوين العلم وفيه نظر لانه مخالف لما شتهر بينهم من ان غاية
 العلوم الغير الآتية حصولها انفسها والمغايرة بين الغاية وذى
 الغاية اعتبارية وسيجيئ التفصيل ان شاء الله تعالى (قوله بموضوعية
 موضوع تلك الكثرة) انما كل ذلك من حقه لامرين الاول ان يحصل
 البصيرة الكاملة بالتغير الذاتي فان اشتمل تعريفه عليه جاز
 الاكتفاء بالذكر لضمي والا فحقه التصريح بالتصديق بموضوعيته
 واشتاتى ان تغير المقصود بالذات عن المقصود بالعرض ليهتم به
 اكثر منه على ما قال الشارح العلامة في فصول البدائع (قوله زيادة
 تميز للمطلوب عن غير) وهذا حق على تقدير تقدم التميز الحاصل من
 التعريف الرسمي لا مطلقا (قوله لان تمايز العلوم) اى لان تمايز العلوم
 بعضها عن بعض في انفسها وبالنظر الى ذواتها لا مطلقا بحسب
 تمايز الموضوعات لانها متميزة بالغايات ايضا ولذلك قال في ذواتها
 واعلم ان الموضوع واسطة في ثبوت الامتياز لنفس العلم لا واسطة
 في العروض ثم اعلم ان في تميز العلوم بغاياتها بحثا افاده بعض
 المحققين وهو ان اشتراك العلمين في بعض المسائل جاز فان العلم
 الطبيعى والعلم الرياضى مشتركان في مسألة ان الارض كرى مثلا فانها
 من مسائل العلم الطبيعى اذا استدلل عليها بالبرهان الملى ومن
 مسائل العلم الرياضى اذا استدلل عليها بالبرهان الانى على ما فصل
 في موضعه فأمل (قوله تمايزا معتبرا) اى بالفعل عند القوم وانما
 قال كذلك لان التمايز بالمحمول ممكن ايضا الا انه غير معتبر عندهم
 وسيجيئ تفصيل الحشى (قوله التأم تفصيله بلا كلفة) كذا
 في النسخة المعلى عليها في بعضها التام والمآل واحد وفيه اشارة

٩ لما كان اكثر الفن نظريا
 قال كذلك على ما قال السيد
 السند قدس سره

٦ وجه التبصر انه يجوز
 الاكتفاء بالاول كما لا يخفى

الى امكان التوجيه بان يحمل قوله ويحصل الشعور على التصديق
بموضوعية الموضوع لعل على العطف التفسيرى كما سبق واما قيد
ان كانت من العلوم المدونة فلا يستفاد من الكلام الا انه حذف
لظهوره لان من تصور مفهوم الموضوع يعلم ان الموضوع يختص بها
فليتأمل (قوله واستقام) آه لان تقديم الشعور والتصديق
بموضوعية الموضوع لم يلزم مما تقدم كما لا يخفى (قوله وما يقال من
ان قوله) آه القائل مولانا المدقق عبدالرحيم الشروانى على ما قال
فى الحاشية (قوله اشارة اليه) اى الى التصديق بموضوعية الموضوع
(قوله بطريق ذكر اللازم) يعنى بطريق المجاز والقرينة ما ذكر
فى مقام التفصيل من قوله فالمرج فى الاول معرفة الموضوع الا ان
الطريق فى مجاز ذكر الملزوم واردة اللازم لا العكس على ما
تقرر فى علم المعانى والاصول واوقال بطريق ذكر المسبب واردة السبب
ليكن اسلم عن المناقشة ويجوز ان يحمل على ذكر المسبب اللازم
كما يشعر به الباء السببية فى قوله اذ بالتصديق فتأمل ٩ كما لا يخفى
(قوله مع كونه حملا) آه وفيه ان الايراد فى مقام التوجيه بانه خلاف
المتبادر مما لا يليق بالنظر وقدم نقلا عن الشارح العلامة ان
مجرد احتمال المعانى الصحيحة كاف فى مقام التوجيه (قوله من
المعلوم وغيره) كذا فى النسخة المعول عليها فالاولى وغيرها فتبصر
(قوله يتبادر منه) كذا فى النسخة المعول عليها فالاولى منها
وتذكر التضمير باعتبار اللفظ وهو سهى (قوله لا بد فيه من قيد)
وقد عرفت جوابه (قوله وبانه لازم اعم) ولا يخفى ان الكلام فى
المجاز والمعتبر فيه الملزوم فى الجملة لا الملزوم العقلى وهو امتناع
الانفكاك فلا يصلح هذا ان يكون وجهها لرد ايضا (قوله ولادلالة
للعلم على الخاص) لان الحيوان مثلا لا يدل على الانسان لان
مفهوم الانسان ليس عين معنى الحيوان ولا جزؤه بل الامر بالعكس

قوله مفهوم الموضوع وهو
ما يبحث عن عوارضه
الذاتية فى العلم منه

قوله فى الاول اراد التعريف
الاول المنطق على المذهبين
منه

٩ وجه التأمل ان ذلك
التوجيه صحيح ولا يدفع
المناقشة المذكورة منه

ولا يستلزمه الحيوان لانه قد يتحقق في ضمن الفرس وهو ظهروا لكن
 هذا لا يجري في هذا المقام لانه قد يذكر المطلق كثيرا ويراد به المقيد
 ويذكر العام ويراد به الخاص لانه لا بد من القرينة وهو شائع ويمثل ذلك
 لارد احتمال المجاز (قوله والقول بان الاخيرين مذكوران صريحا)
 جواب سؤال مقدرو هو ان الشهور وان كان لازما لهم الا ان المعرفة
 برسمه والتصديق بفائدته مذكوران صريحا وقد قال السيد السند
 قدس سره في حاشية التجريد العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا
 الخاص ٨ فيراد بالشهور مسبب التصديق بموضوعة الموضوع
 فلا يرد ان العام لا يدل على الخاص لانه يكون مساويا بقرينة
 المقابلة فتأمل (قوله لا يسمعن ولا ينفون من جوع) لان مقام توضيح
 المطلب وتنقيح مناط كلام القوم بأبي عن الاكتفاء بمثل ذلك
 على ما قال في الحاشية ولا يذهب عليك ان هذا ايضا لا يصلح وجهها
 للرد لان العدول عن الظاهر ليس بعزيز والتوجيه شائع وكثيرا ما
 يرتكب التكلف فوق ذلك وبالجملة توجيه مولانا عبد الرحيم
 غير محذور بل موجه وكونه خلاف الظاهر مما لا يمكن ان يشك
 فيه احد ولا ينكره القائل ايضا (قوله واعلم ان المقصود الاصل
 ههنا انه جرى آه) يعني ان مقصود الشارح في هذا المقام من
 قوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة الى قوله جرى عادة العلماء بيان
 جريان عادة العلماء على تقديم تعريف العلوم باحدى الجهتين
 على الشروع في مسائلها وسببه وذلك البيان متوقف على الدليل
 المركب من مقدمتين احدهما كبرى وهي قوله وكل كثرة تضبطها
 وأشار العلامة اليها بقوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة آه
 وقد مهسا في البيان على الاخرى لكونها اعم لمراعاة قانون
 التعليم لان الاعم لكونه اسهل يقدم في التعليم كما قال المحشى قدم
 رعاية آه وثانيهما صغرى وهي قوله لان كل علم كثرة (قوله في اول

٨ فان قلت لا مقابلة ههنا لان
 الشهور ذكرينهما قلت المقابلة
 انما هي في الارادة لان الاصل
 ان يذكر لكل معنى دال فلما ذكر
 الاخيران بلفظين مستقلين علم
 ان المراد غير ما ذكر فتأمل منه

تصانيفهم) الانسب في اوائل تصانيفهم وهذا لا يجعل قول
 الشارح على الشروع في مسائلهما مستدركا (قوله لان كل علم آه)
 علة لقوله جرى كما مر (قوله ان يعرفها بهما) يعني قبل الشروع
 في المسائل ولا بد من هذا القيد وقدم في كلام اش والاولى ذكره ههنا
 ايضا (قوله فكل علم من حق طائفة ان يعرفه بهما) اي قبل الشروع
 فيه كما مر وهذه النتيجة كبرى لقياس آخر ٩ وهو ظاهر وهو يفيد
 في الحقيقة وجه تقديم الشارح التعريف بهما (قوله ومعرفة بهما
 لكونها) اي معرفة العلم بتلك الجهة تصور نظري والتصور النظري
 يكتب من التعريف ولا بد من ملاحظة هذا القياس ايضا والا
 لا يفيد القياس الاول وجه جريان العادة بالتقديم الا انه ترك لظهوره
 كما لا يخفى وبالله التوفيق (قوله من العلوم المخصوصة المدونة)
 يريد ان العلم ليس على عمومته بل المراد به العلم المدون بدليل قوله تعد
 مسأله ٧ وتخصيص العلم شئ حق قل ما من عام الا وقد خص منه
 البعض فلا تغفل ٤ (قوله اي مسائل كثيرة) نبه على ان الكثرة بمعنى
 الكثير وان موصوفها المسائل على ما قال في المشبهة وهذا مخالف
 لما قرر في موضعه من ان اجزاء العلوم ثمة موضوعات اي هياتها
 ومباد ومسائل والجواب ان ما ذكرته مشهور وما ذكره تحقيق
 اذ قد قيل حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم واما عدهما جزءا منه
 فلشدة الاحتياج على ان لكل قوم ان يصطلحوا على ما يترجح
 عندهم على ما قال سيد المحققين فان قلت ان كل علم مدون واحد
 فكيف يحمل عليه الكثرة اذا الوحدة والكثرة لا يجتمعان في محل واحد
 قلت المراد ان العلم في الاصل قبل جعله واحدا باحدى الجهتين كثيرة
 ولذا قال الش العلامة في فصول البدايع كل علم في الاصل مسائل كثيرة
 ووحدة العلم اعتبارية فالوحدة الاعتبارية والكثرة تجتمعان في محل
 واحد ثم اعلم ان المركب التام من حيث انه يقع في العلم وبسأل عنه يسمى

٩ وهو ان المنطق علم وكل علم
 من حق طائفة ان يعرفه بهما
 قبل الشروع فيه فالمنطق
 من حق طائفة ان يعرفه قبل
 الشروع فيه مثله
 ٧ قوله وتخصيص العام شائع
 دفع لما يتوهم من ان العام
 لا يدل على الخاص باحدى
 الدلالات الثلاث فكيف يصح
 تفسير العلم العام بالعلم المدون
 وحاصل الدفع ان هذا حل
 اللفظ على بعض ما يتناول
 بدليل خارجي وهو ظ مثله
 ٤ وجه عدم الغفلة ان هذا
 القول عام خص منه البعض
 ايضا وهو نحو انه بكل شئ
 عليم والاشافض نفسه لانه
 عام ايضا كما لا يخفى مثله

مسئلة ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله
الصدق والكذب خيرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث
كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث تطلب بالدليل مطالوبا
ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة فاذا ات واحد واختلاف
العبارات باختلاف الاعتبارات (قوله لكن لا يلزم) وجه عدم
الملازمة ظاهر وهو ان المتبادر من الاضافة ان تكون لامية فيلزم
ان يكون للمسائل مسائل وهو باطل (قوله الى ضمير العلم) قال في
الحاشية لان الاضافة تقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه
انتهى بمعنى المتبادر ههنا المغايرة والا لا يصح لانه يجوز كون الاضافة
بيانية نحو شجر الراك اذا قال اولى يمكن التصحيح بوجه آخر
وهو انه يمكن حمله على التجريد واليه اشار في الحاشية حيث قال
انه مبنى على المسالفة بتجريد مثله عن نفسه من قبل قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد اى في جهنم فتبصر انتهى وجهه ان اعتبار
المسالفة لا يناسب في عبارة المصنف لان المقام ليس مقام المسالفة
وليس الكلام بلبغا يعتبر فيه للطنائف والنكت الا انه كاف في
التصحيح ويمكن توجيهه ايضا بما ذكرنا من ان العلم يطلق على الاجزاء
الثلاثة المذكورة فليكن المراد بقوله كل علم كثرة كل علم امور كثيرة
من الموضوعات والمبادئ والمسائل بناء على المشهور وليكن قوله
نوع مسائله مبنيا على التحقيق فاشار في كل من المقامين الى كل
من القولين ويجوز اعتبار الاستخدام في ضمير مسائله بان يجعل عبارة
عن التصديقات او عن الملكية او عن المفهوم الكلى الشامل
لها فان العلم يطلق على كل منها فتأمل (قوله وتصيرها شيئا
واحدا) عطف تفسير وقد سبق منه تفسير الضبط فتأمل (قوله
فذلك الجهة) اى الجهة الضابطة لتلك المسائل على ما قال في
الحاشية فلا يتوهم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره (قوله اما امر ذاتي

قوله والا لا يصح اى وان لم
يحمل على التبادر لا يصح قوله
لان الاضافة آه لان الاقتضاء
منوع لانه يجوز ان يكون آه

سدد

وجه التأمل ان المراد
بالتصوير هو التصيير المعبر
نحو لا يشذ منها ما يجب
دخوله ولا يدخل فيها
ما يجب خروجه كما مر

وهو موضوع الحق على ما ينبغي له قوة وما مر عني أو هو غاية
 الحق على ما ينبغي أيضا (فراجع إلى جهة الوحدة الذاتية) وإلى
 الجهة المطابقة لأن المبدأ في اعتبارها سببية ووحدة الوحدة العينية
 مشتركة في سببية وهو بين المستمرة فيه فلا يجمع إلا إلى المطلقة
 فاستقام الحصر ولا تكلف فأمل : (قوله وتعميم الصلة بالاهتمام)
 أو يكون الضمير أقرب إلى مرجعه (قوله أذا باعتبار آراء) يصلح
 أن يكون عامة لكل من الأمرين المذكورين وهو ظاهر (قوله تعدد
 مسائله على واحد) فتفرد بالدين والتعليم لأن مجرد تعدد مدونه
 ليس له كثير معنى والمقصود ذلك إسهل فهمه وتخصيله لأن الأمور
 المتشعبة سهولة لأن بعضها يمين بعضها ولذلك لم يعتبر ضبط كل ضابط
 بل اعتبر ضبط ما يوجب المناسبة بين تلك المسائل نحو اشتغال القضايا
 على الأحكام فإنه يجمع جميع العلوم المدونة ولا يكن لا يحصل
 المقصود به وهو السهولة ولذلك لم يعتبر كما لا يخفى (قوله أذ جمع
 مسائل جميع العلوم) عامة أقوله تعدد مسائله علما واحدا لأن البناء
 السببية في اعتبارها تفيد أنه أول بصيرها تلك الجملة واحدة
 لم تعد واحدا لأن الفنون المدونة مشاركة في الاشتغال على الأحكام
 والنسب الحكيمة من الوقوع والاقتران ولم يعتبر واهذا الجبايع
 وهو الاشتغال بل طلبوا أمرا آخر به يتفرق الفنون إلى الطوائف
 والفرق وكل فرقة متجانسة الأجزاء ومتناسبة الأفهام والله درهم
 حيث سهاوها علينا (قوله في أنها تصديقات) ولا يخفى أن
 التصديق على جميع المذاهب من قبيل الإدراكات لا من الإدراكات
 والمعلومات فلا يصح الحكم بأنها تصديقات ولدفع ذلك قال في الحاشية
 أي في أنها فيها تصديقات لأن نفس المسائل تصديقات انتهى
 ويمكن أن يقال أن التصديقات بمعنى المصدق بهما وهو الوقوع
 ولما كانت النسبة عامة جعلت نفس القضية مباحة فيكون المعنى

قوله أو إلى الجهة المطلقة
 المذكورة في ضمن المقيد نظير
 ذلك قول الكائن في متن
 السببية العلم أما تصور فقط
 وهو حصول صورة الشيء
 في العقل فإن ضمير هو راجع
 إلى التصور المطلق المذكور
 في ضمن التصور فقط على ما
 تقرر في موضعه مفيد

قوله بالانكشاف لا يقال إن
 التكلف مشترك لأن الظاهر
 رجوع الضمير إلى الظاهر
 لا نقول إن المتني هو التكلف
 في الحصر لا التكلف في
 التلام على أن هذا التكلف
 ليس في مرتبة كما لا يخفى مفيد
 في وجه التأمل أن الاشتغال
 في السببية والسكوت عنها
 عند العرضية صحيح بالمرئ
 مفيد

قوله الاهتمام لا يصلح الاهتمام
 المطلق نكتة على ما تقرر في
 موضعه فتأمل مفيد

متشركة في كونها قضايا فتأمل (قوله ولم يسجد من افراده)
 اي افراد الجميع (قوله ليس ذلك) اي ليس الجملي والعدالا
 بواسطة امر ارتباط به بعضها ببعض ارتباطا حسنا عند اهل
 الفن (قوله وصار المجموع) اي صار المجموع من المسائل ممتازا
 بذلك الامر عن المجموع الاخر من المسائل (قوله مسائله) اي مسائل
 العلم ولا يرد هنا ما مر فتأمل ٩ (قوله او غايته) الظاهر ان اول منع الخلو
 فينحصر جهة الوحدة فيهما وفيه نظر لانه يكون التعريف حدا
 كان اورسما جهة وحدة وقد صرح به اصحاب حواشي المختصر
 ونعم مولانا على الطوسي فانه قال التعريف ايضا جهة وحدة
 للعلم الا انها تابعة لجهة وحدة اخرى له انتهى (قوله هي الموضوع)
 لان موضوع الفن قد يكون موضوع المسئلة فيكون داخلا في المسئلة
 فيكون ذاتيا لان الذاتى ما يدخل في حقيقة الشئ وهذا معنى قوله
 لكونه ذاتيا (قوله لا يكون تلك المسئلة) لان الكون صفة المسائل
 وصفة الشئ خارج عن الشئ فلا يكون ذاتيا وفيه نظر ٧ لجواز
 ان يكون المراد بالذاتى الامر المنسوب الى الذات وهو الموضوع
 وسعى ذلك الكون ذاتيا لكونه مأخوذا من الذات ومستند الى الذات
 لان ذلك الكون معتبر بالقياس الى الموضوع ونظير ذلك الاعراض
 الذاتية وما ذكر في تفسير جهة الوحدة لا ينافي كون ذلك جهة
 وحدة حقيقة لا مسامحة فلا بد من دليل حتى يثبت القول بالمسامحة
 وقد فسر الشارح العلامة في فصول البدائع جهة الوحدة الذاتية
 بقوله هي خصوصية بحثها عن الوارض الذاتية اشئ واحد هو
 موضوعه نعم المشهور ان جهة الوحدة الذاتية هي الموضوع
 فلا يجب حمل كلام الشارح عليه وهو لا يدل على الحصر في الموضوع
 ولا ينفى كون ذلك ايضا جهة وحدة ذاتية بل التحقيق ان كون
 الموضوع ضابطة لتلك المسئلة ليس لاشتراكها فيه بان يكون جزءا

٩ وجه التأمل ان العلم محمول
 على المشهور وهو المركب
 من الموضوع والمبادئ
 المسائل كما مر منه
 ٧ وحل الذاتى في قوله ذاتية
 على الامر الداخلى فى الفن
 ليس بواجب لانهم ذكروا
 الذاتى معانى قد ذكرتها
 فى حاشية قول احد منها
 باذكرة صاحب المحاكمات
 من انه يطلق على ما يعبر
 الذاتى والارض الذاتى
 انتهى وهو يؤيد ما ذكرناه
 فتأمل منه

من كمال منها بل لا شـ تراكم في بحث عن احواله فلا يثبت له
الاضبط الابواسـ طة الذكون المذكور فليكن جهة وحد ذ ايضا
حقيقة لامـ باحة ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البرهان وعليه
الاعتماد والتكلا ٩ (قوله اي تلك المسائل) اراد بها المسائل الكثيرة
والاظهر ان يقول اي تلك المسائل (قوله وفي الاصطلاح)
اراد به اصطلاح المصنفين (قوله على ما ان ثلث) كذا في النسخة
المعمل عليها وغيرها الا انه سهو وقال صواب على ما ان ثلث وهو
ظاهر (قوله الاول المناظرة والمباحثة) وهذا اصطلاح اهل
آداب البحث والمناظرة قال في الحاشية هي في اللغة الابصار
والانتظار وفي الاصطلاح هي النظر من جانبي المتخاضمين في وقوع
النسبة او لا وقوعها اظهارا لصواب انتهى فعلى هذا يكون
البحث مركبا من النظرين (قوله والثاني اثبات النسبة الإيجابية
والسلبية بالاستدلال) اي بضريق الاستدلال ولوقال بالدليل وما
في حكمه من التبيين لكان اولى وكأنه اراد بالاثبات البيان (قوله
والثالث حمل شيء على شيء وثبته له) وهذا اصطلاح المنطقيين بـ
الاثبات انه لا بد من الدليل وفيه نظر لان البحث عندهم مطلق
الجل كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فتأمل ٢ (قوله وهذا هو المراد
في تعريف الموضوع) قال في الحاشية هذا بناء على ان المسائل
موجبات وسيجي ما يتعلق به (قوله ويذكره وبين الثاني عموم من
وجه) اي بين الثالث وبين الثاني عموم من وجه قال في الحاشية
اتصافهما في اثبات النسبة الإيجابية بالاستدلال وتحقق الثاني
بدونه في اثبات النسبة السلبية بالاستدلال وتحققه بدون الثاني
في اثبات النسبة الإيجابية بدون الاستدلال وفيه ما فيه انتهى وهو
انه لا يتحقق البحث بدون الاستدلال فيكون الثاني اعم مطلقا
وهذا مبني على ان العلم نظري فلا بد في البحث من الدليل لان

٩ وفيه توريط لا يخفى لان ضمه
عليه راجع اليه تعالى او الى
البرهان فيكون المعنى على
هذا ليس الاعتماد على
المشهور بل على البرهان

٢ وجه التأمل ان ما قلنا
في الثاني من ان المراد به البيان
بدليل ذكر الاستدلال

المسئلة ما يبرهن علمه على ما تقرر في موضعه والجواب عنه ان
 كلا منهما ٩ غاي لا كلي لان بعض المسائل بد يهي صرح به سيد
 المحققين ٦ ولم يتعرض لبيان النسبة بين الاول وبين كل واحد من
 الاخيرين لظهورهما لان الاول لكونه من ك بما من النظرين
 يبين لكل منهما لكونهما بسيطين لان ظهور كونه اعم منهما
 وهو ظاهر نعم ان الاخيرين اعم من الاول بحسب التحقق فتأمل ٤
 (قوله والمراد بكون الكثرة) واذ لك يقال في تعريف العلوم علم
 يبحث فيه على صيغة المجهول فنسبة البحث الى الفن نسبة مجازية
 فهو مسند حقيقة الى امله كافي قوله تعالى في عيشة راضية (قال المص
 عن الاعراض) وهو جمع العرض هو المحمول على الشئ الخارج عنه
 وقد يذكر في الامثلة ما هو مبدأ للمحمول على قياس تسامحهم في امثلة
 الكلليات والعرض الذاتى ما يكون منشاؤه الذات على احد الوجوه
 التي ذكرها المحشى (قوله شئ واحد) اى وحدة حقيقة كاعداد
 الحساب او وحدة اعتبارية كالخط والسطح والجسم التعليمي
 للهندسة فانها واحد اعتبارى لانهما متشاركة في المقدار الذي
 هو الكم المتصل القار الذات وهو ذاتى لهما والمحققون على ان
 المقدار موضوع الهندسة على ما قال الشارح العلامة في فصول
 البدايع وقد يكون المشاركة في العرضى كبدن الانسان
 واجزائه والاعذية والاركان والامزجة والادوية وغيرها اذا
 جعلت موضوعات الطب فانها تشارك في كونها منسوبة الى الصحة
 التي هي الغاية لذلك العلم والمحققون على انه بدن الانسان فقط
 على ما قال الشارح العلامة في فصول البدايع فليس لاحد ان يصطلح
 على ان علم الهندسة وعلم الحساب علم واحد موضوع العدد والخط
 والسطح والجسم التعليمي لان وحدة الموضوع معتبرة في وحدة العلم
 لان التناسب بين الامور التي هي الموضوع شرط فتأمل كالاثنى

٩ اى كون العلم نظريا وكون
 المسئلة برهنة س

٦ على اننا سلمنا كون المسائل
 كلها نظرية نقول ان المعنى
 اثبات قد يتحقق في غير الفن
 بان يكون متعلق البحث
 مقدمة من مقدمات الدليل
 ويكون تلك المقدمة بديهية
س

٤ وجه التأمل انه يجوز
 ان يكون الكم جامعا بينهما
 والجواب ان جعل المسائل
 طوائف استحسنى كما س

(قوله كما في العرض الاول) العرض الاول ما انتفى فيه الواسطة في العروض وربما يحتاج الى الواسطة في الاثبات على ما قال في الحاشية توضيحه ان المعتبر في العرض الاول انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت فان اللون يعرض للسطح اولا وبالذات وبواسطته يعرض للمعرض وهو الجسم فالعرض بالنسبة الى السطح واحد وبالنسبة الى الجسم اثنان لانه يعرض للسطح اولا وبالذات والجسم ثانيا وبالعرض فعروضه الجسم يحتاج الى الواسطة في العروض دون العروض للسطح فانه لا واسطة فيه بخلاف الواسطة في الثبوت فان اللون مفاض الى السطح من المبدأ الفياض فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقول ويحتاج الى الواسطة في الثبوت بدل قوله وربما يحتاج الى الواسطة في الاثبات لان افظ ربما يشعر جواز عدم الاحتياج قلت ٨ العرض منه دفع ما اوردته بعض الافاضل من ان العرض الاول لا يحتاج الى الواسطة فلا تكون مسألة من مسائل العلم وحاصل الدفع ان العرض الاول لا يحتاج الى الواسطة في العروض دون الواسطة في العلم بل الواسطة في الثبوت لازم كما مر منا فتأمل (قوله او بواسطة امر يساويه) وهذه الواسطة تسمى واسطة في العروض فالعرض الذاتي يعرض اولا وبالذات اذ لا الامر ثم يعرض للمعرض الذي هو ذو الواسطة فليس ههنا عروضان كالحركة فانها تعرض اولا وبالذات للسفينة وبواسطتها تعرض لجالس السفينة فعروضها الجالس مجاز فهذا اي اطلاق المتحرك على جالس السفينة مجاز عند اهل اللغة ايضا لتحقق الواسطة في العروض وهي السفينة فانها المتحركة حقيقة باتفاق ارباب اللغة والمعقول وبعض الاطلاقات مما ينبغي على اهل اللغة كاطلاق الماشي على الانسان لامن حيث خصوص ذاته فانه مجاز اتفاقا بل من حيث

٨ حاصل الكلام ان في مقام العرض الاول ثلاثة امور الاول انتفاء الواسطة في العروض والثاني الواسطة في الثبوت وهي غير منتفية قطعا والثالث الواسطة في الاثبات وهذه محتاجة اليها اذا كانت المسئلة التي وقع العرض الاول محمولا فيها نظرية والا فلا شه

انه من افراد بل من افراد الحيوان فان ذلك الاطلاق اطلاق
الماشي على الانسان مجز عند ارباب المعقول ولو بالاعتبار الثاني
ولكن قد خفي هذا على اهل اللغة فان اطلاقه على الحيوان
حقيقة لانه معروفه اولاً وبالذات وكذلك اطلاق الابيض
على الجسم بتوسط السطح فانه مجاز عند ارباب المعقول
وحقيقة عند اهل اللغة لانهم اطلقوا الابيض على الجسم الذي
كان ظاهره ابيض بلا تعيين قرينة ويفهمون ذلك بلا قرينة
ايضاً فيكون حقيقة ولا يبعد ان يقال اهل اللغة لم يكن عارفاً
بهذا التدقيق على ما قال بعض الافاضل نقلاً عن بعض الاجمالة
وسيجي نوع تفصيل ان شاء الله وبالله التوفيق فافهم (قوله
جزأ كان او خارجاً) واعلم ان المعارض بواسطة امر اعم من
الاعراض الغريبة التي لا يبحث عنها في العلوم اما المعارض
بواسطة الجزء الاعم فهو اختلا في والتحقيق ان المساواة شرط
في الجزء ايضاً وسيجي التفصيل ان شاء الله تعالى وانما ذكر
في هذا المقام هذا القدر من البيان ازالة الاشتباه عن اصحاب
القبول والاذعان وبالله التوفيق (قوله فكلمة عن داخلية على
المحمول) ولما ظهر من تقريره ان المراد بالمعارض الذاتي هو المحمول
فرع على ذلك كون كلمة عن داخلية على المحمول فالتقصود كون
المسائل يحمل فيها الاعراض الذاتية على الشيء وهو الموضوع
فتأمل في تعديدية البحث ههنا بكلمة عن (قوله وكون الموضوع
جهة الوحدة) كذا في النسخة المعول عليها وفي بعض النسخ
نعم كون آه وفي بعضها انتم كلها صحيحة متقاربة المعاني ولما اشعر
التقرير ان موضوعات المسائل كلها موضوع الفن وليس الامر
كذلك دفعه بان موضوعات المسائل راجعة الى موضوع
العالم في الحقيقة فمضى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية هو

حياها عليه بحسب المال وسجى التفصيل ان شاء الله تعالى فتأمل
 (قوله هلا حصروا) هكذا في النسخ التي رأيناها وهي حرف
 تخضيب فاذا دخلت على الماضي يكون معناه التوبيخ واللوم
 على ترك الفعل فان خلا الكلام من التوبيخ فهو للعرض فلا يصح
 شيء منهما وهو سهو من قلم الناسخ فالصواب هل الاستفهامية
 او هلا حصروا جهة الواحدة الذاتية في الموضوع والمحمول مع
 ان المحمول آه ويحتمل ان قوله والمحمول سقط عن قلبه نعم يدفع
 هذا الاحتمال لفظ نعم في الجواب فتأمل (قوله مع ان المحمول)
 اى محمول الفن ذاتى اى داخل في حقيقة المسائل وفيه بحث لانه
 لا يكون ما يتحمل اليه المحمولات محمولاتى مسألة من مسائل العلم لان
 الموصل المطلق لا يكون محمولا صلا بل هو عرض جامع لمحمولات الفن
 اذلا مسألة من مسائل العلم محمولها محمول ذلك العلم قال سيد المحققين
 في حاشية المختصر ثم ذلك الامر يحتمل عقلا ان يكون موضوع العلم
 وان يكون غايته ويحتمل ان يكون راجعا الى المحمولات بالذرا جهها
 تحت جامع لها على قياس الموضوع الى غير ذلك من الاحتمالات
 العقلية وان لم يكن واقعا والا يصل الذى لا بد من اعتباره
 في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات صفات مطلوبة
 لذوات الموضوعات فان اتحد فذاك وان تعد دفلا بد من تناسبها
 فى امر واتحادها بحسبه اما ذاتى كاتواع المقدار المتشاركة فيه اعلم
 الهندسة او عرضى كموضوعات الطب فى الانساب الى الصحة
 ومن ثم تراهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان بحث فى هذا عن
 احوال شىء او اشياء متناسبة وفى ذلك عن احوال شىء آخر او اشياء
 متناسبة ولا يعتبرون رجوع المحمولات الى ما بينهما فال موضوع اما
 واحد اوفى حكمه كما اذا قيس المتعدد الى وحدة الغاية مثلا انتهى
 فلا يرد البحث على كلامه قدس سره ويمكن الدفع بان مقصوده

جعل المحمولات جهة واحدة باعتبار الامر الجامع ولما كان الضبط في الحقيقة مستندا اليه جعله جهة واحدة وذاتيا ايضا مسألة فتبصر ٩ وانما اوردنا كلام السيد السند قدس سره لكونه سيد الكلام واصلا في ايضا ح المرام (قوله الى شيء واحد نحو الموصل) فان محمولات مسائل المنطق راجعة اليه فان قول الشارح والقياس موصلا ن قريبان والكليات الخمس والقضايا موصلات بعيدة واطراف القضايا موصلة ايضا ابعد وقولهم ان التصور لا يوصل الى التصديق وبالعكس محمول على الاتصال لقريب كما لا يخفى (قوله ما ينحل اليه) قال في الحاشية المراد بالتحلل محمولات المسائل اليه رجوعها اليه واشتماله عليها كاشتمال موضوع الفن على موضوعات مسائله لاجتماع ابطال الصورة الى المادة كالتحلال القضية الى مفردين او قضيتين انتهى ومعنى الانحلال في القضية حذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر فاذا حذفنا في القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاه مفردين فهي حلية والافهي شرطية فظهر بهذا معنى الانحلال اما تحقيق تقسيم القضية اليهما فله مقام آخر يقتضى نوع بسط في الكلام (قوله قلت نعم) اي نعم يصلح ان يعتبر سببا للوحدة او نعم حصروا فتدبر ٦ (قوله في جهة الوحدة) اي في باب جهة الوحدة (قوله لكون المقصود من العلوم الخ) حاصل كلامه ان المقصود الاصل هو الموضوع والاحوال التي هي المحمولات انما تطلب لكونها صفات لذات الموضوع فاكثفوا بالاصل واستغنوا به عن اعتبار الغير المقصود بالذات لان ضبط المسائل الكثيرة بجهة الوحدة امر استحسناني لامر واجب عقلي فيكفي الاصل فيه (قوله ومن ههنا تسميهم يقولون) اي لاجل ان الاصل هو الموضوع تسميهم يقولون تمايز العلوم تمايز الموضوعات ولا يقولون بالموضوعات والمحمولات اول حل

٩ وجه التبصر انه قد مر قلا عن صاحب المحاكات ما يدفع هذا الاعتراض من ان الذاتي لا يجب حله على الجزء الداخل بل اعم منه حتى كان شاملا للاعراض الذاتية فالشامل للاعراض الذاتية ذاتي ايضا قياسا فيه شيء فتأمل مل سند

٦ وجه التدبر ان هذا مبنى على السهو فكأن السائل يستفسر عن حصرهم وبين سبب سؤاله بان المحمول ايضا صالح للضبط واجاب بانهم حصروها في الموضوع اعتذر بقوله لكن لم يعتبروا الخ سند

عدم اعتبارهم المحمول تسهم الخ مع ان تميز الشيء بامر ين اكل
 من التميز بامر (قوله ولا يعتبرون) مع خوف على قوله بقولون وهو
 (قوله ولا تميزها) اي تميز العلوم به اي بالمحمول وفي بعض النسخ
 تميزه اي تميز ما يهمها واوقان تميزها لكان انسب بالموضوعات
 (قوله لكان علم واحد علوما جمة) حاصله ان الامتياز بالمحمول
 اوجاز بالاعتبار المذكور لجواز عدم الفقه مثلا علوما مختلفة باعتبار
 بحثه عن الوجوب وعن الحرمة وغيرهما وفيه انظار اما اولا
 فلان تنوع الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم اذا لم تشترك
 في جنس هو المتي بالبحث وامانانيا ٩ فلان هذا مشترك لان رجوع
 موضوعات المسائل الى موضوع العلم معتبر ايضا بامر قول لم يعتبر
 ذلك لكان علم واحد علوما عديدة فبعد اعتبار الرجوع لا وجه
 لهذا الكلام وامانانيا فلان قوله نعم الخ يدل على انه يمكن كون المحمول
 جهة واحدة ولكنه غير معتبر عندهم بالفعل وهذا يدل على عدم
 جوازه وعدم امكانه فهذه تناقض وامانانيا فلان هذا رد لما سلمه
 اولا وهو ليس بموافق لقانون المناظرة فتأمل لا يقال ان المحمولات
 لا تقاس على الموضوعات لان الموضوعات منازعة معلومة للطالب
 لان الموضوع وقيد لا بد وان يكونا مسلمين لا يبحث
 عنها في العلم فيصالح لان يكون مبرا للمعلوم بخلاف المحمولات فانها
 مجهولة غير معلومة للطالب لان المحمولات يبرهن عليها في العلم
 فلا يكون مبرا له لاننا نقول نفس المحمول الذي هو العرض الذاتي
 معلوم كالموضوع وانما المجهول انسابه الى الموضوع وهو لا ينفك
 امتياز في نفسه الذي هو المقصود فالامتياز به جائز فالظاهر
 ان عدم اعتبارهم لكون الاصطلاح جرى على ان الموضوع
 معتبر في ذلك لا المحمول فلامشاحة في ذلك واقد صرح بعض
 الافاضل في حواشي شرح الشريعة بالا مكان ومن ههنا ادعى

٩ قوله فلان هذا مشترك اي
 فلان هذا المحذور من لزوم
 كون علم واحد علوما عديدة
 ناش من عدم اعتبار الرجوع
 فيكون المحذور مشتركاً فيكون
 نقضاً لجمال على زيادة الدليل
 كما لا يخفى

بعض المحققين امكان الامتياز به وترقى وقال بل هو واسع ويطول
 ذكره وهو لا يليق بهذا المقام وبالله التوفيق (قوله فان قلت
 بين لنا ما وجه قواهم) لما علم ٣ من كلامه سابقا ولاحقا ان العلم هو
 المسائل التي ليست نفس المحمولات بل المحمولات والموضوعات
 داخله في قواهم كما نسب الحكمة طلب التوفيق بينه وبين ما قيل العلم
 هو المحمولات وبهذا ظهر ارتباط هذا القول بما قبله كما لا يخفى (قوله
 نسبة المحمولات) اي استناد المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها
 من حيث انها احوالها فلا تكون الاحوال مقصودة في نفسها بل
 لكونها احوال لا لها فالمقصود الاصلى هو الموضوع (قوله سوا كان
 وحدة ذلك) الظاهر كانت ثم المتبادر منه الاشارة الى الاعراب
 وفيه حذف كثير فالاولى حذف مبتدأ اي هي وحدة حقيقة
 او اعتبارية كما لا يخفى (قوله المبحوث عنه) اي عن احواله (قوله
 اشياء متعددة متناسبة) وانقوم صرحوا بان الاشياء الكثيرة اما
 تكون موضوعا لعلم واحد بشرط تناسبها ووجه التناسب اشتراكها
 في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي للهندسة فانها تشترك
 في جنسها وهو المقدار الذي هو الكم المتصل القمار الذات اوفى
 عرضي كبدن الانسان واجزائه والاغذية والادوية والاركان
 والامرية وغير ذلك اذا جعلت موضوعات الطب فانها تشترك
 في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية لذلك العلم فعلم انهم
 لم يهتموا برعاية معنى يوجب الوحدة فليس لاحد ان يصطلح على
 ان الفقه والهندسة علم واحد موضوعه عمل المكلف والمقدار
 (قوله متناسبة) اي تناسبا معناه ٢ اذ المطلق يتصرف الى الكمال
 وتعد تلك الاشياء متعددة الكثيرة في انفسها بسبب تلك المتناسبة
 واحدا فعلى هذا يكون قوله اما ذاتي خبر مبتدأ محذوف اي سبب
 التناسب اما ذاتي او عرضي لان انصافها به يستدعي سببا وهو

٣ اولما ظهر مما مر كون العلم
 عبارة عن المسائل استفسر
 عن وجه قواهم العلم هو
 المحمولات المتناسبة فاجاب بان
 هذا القول ليس على ظاهره
 بل المقصود هو التنبيه على
 المق الاصلى من المسائل وهو
 اتساع المحمولات الى
 الموضوعات منه

٢ وجه حل المناسبة على معنى
 التناسب لا يخفى على من يراعى
 المناسبات بين الكلمات كما
 لا يخفى منه

ظاهر ولو قال اشياء متعددة متناسبة تناسباً معتداه سواء كان في ذاتي آه
 لكان اظهر وفي بعض النسخ متناسبة متناسبة يعتد بها ٩ في امر واحد
 انتهى وهذه اول فاعلى هذا يكون المعنى وذلك الامر الواحد اما
 ذاتي آه (قوله كالمعلومات) وهذا على ما اختاره اكثر المتأخرين
 وسيجي الفرق بينهما وبين المعقولات الثانية ان شاء الله تعالى
 (قوله المعقولات الثانية) والى هذا ذهب اهل التحقيق وذهب
 بعضهم الى ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث انها الفاظ على
 المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
 قول شارح واجزاء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا
 كل (ج ب) وكل (ب ا) قياس والقضية الاولى صغرى والاخرى
 كبرى وهي مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان الاسماء كلها
 بازاء الالفاظ فذهبوا الى انها هي موضوعات وليس الامر كذلك لان
 نظر المنطقي ليس الا في المعاني المعقولة ونظرهم في الالفاظ
 ليس الا لتعليم والتعلم ولو امكن ذلك بدون الالفاظ لاستغنوا عن
 مباحث الالفاظ كلها كما لا يخفى (قوله وفيه بحث) قال في الحاشية
 وهذا البحث لمولانا عبد الرحيم وهو ان المعقولات الثانية واحدة حقيقة
 قسمان تصورية وتصديقية وسيجي دفعه انتهى حاصله ان القول
 بكون المعلومات واحدا اعتباريا والمعقولات الثانية واحدة حقيقة
 نحكم وسيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى وفائدة هذه الحاشية ظاهرة
 وهي ان هذا البحث منقول عن الغير غير مرضي عندنا كما يوضحه
 العبارة كما لا يخفى (قوله الذي سبق منا الوعد) اي عند قول الشارح
 ذاتية (قوله تدع الجهة الاولى) وانت خير بيان تبعية العصمة التي هي
 غاية المناق لموضوع المنطق المذكور غير ظاهرة وحاصل ما ذكره
 المحشي في التوجيه اسر ان الاول ان الموضوع لكونه ذاتيا اشرف
 من الغاية لكونها عرضية فهي متأخرة عن الموضوع في الضبط

٩ لان قيدا لاعتداد الابدانه
 وهو مذكور فيها

والاعتبار واثناني ان الغاية تابعة للمعلوم في الوجود اذ براماة
قواعد المنطق نحصل العصمة وتلك القواعد تابعة في الوجود
الموضوع لان الموضوع جزء العلوم ولا شك في كون الكل تابعا
للجزء في الوجود فالغاية تابعة في الوجود للموضوع وع واعم
ان الشارح العلامة قال في فصول البدائع ان كل علم في الاصل
مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة ذاتية هي خصوصية بحثها
عن الاعراض الذاتية لشيء واحد وحدة حقيقية او اعتبارية هو
موضوعه وباعتبارها وضع علمه بازاؤه او عرضية تلزمها انتهى
فظهر ان معنى التبعية هو اللزوم فكون تلك المسائل باحثة عن
احوال شيء مستلزم لكونها مستتعة لغاية لان البحث لا يكون عبثا
وما ذكره المحشى في تقرير التبعية فبنى على حمله كلام الشارح في
جهة الوحدة على المسامحة بناء على المشهور وقد عرفت ان الظ
من لفظ الشارح في هذا الكتاب وفي فصول البدائع انه على
حقيقته كما مر مفصلا وتطبيق كلامه على ما شتهر بين الجمهور
بتكلف ليس بواجب (قوله اي تلك الجهة) على ما في النسخة
المعول عليها وهو سهو من قلم الناسخ والصواب اي تلك الكثرة
كما في بعض النسخ (قوله ومنفعله) اي منفعل ذلك الفاعل بان
يصل اثر ذلك الفاعل الى المنفعله فان اثر انجبار وهو الحاصل
بالمصدر وهو القطع القائم بالحشب من هيئة المنقطعية حاصل في
الحشب واصل اليه بالمتشاور وفيد منفعله يخرج العلة المتوسطة
عن تعريف الآلة فان اثر العلة البعيدة لا يصل الى معلول العلة
المتوسطة ولا يكون ذلك منفعلا للعلة البعيدة نعم لو فسر فاعل
الشيء بماله دخل في وجوده بطريق التأثير اعم من ان يكون مؤثرا
فيه او مؤثرا في المؤثر فيه تخرج باقيد الاخير والاول اقوى ثم بقي
الكلام في كون المنطق الذي هو القواعد العائمة مراعاتها

٩ لان فاعل الشيء ما هو
المؤثر فيه كما هو المتبادر والمعنى
المذكور الاعم معنى مجازي
كما لا يخفى

الذهن عن الخطأ في اكتساب المجهولات آلة فانه خفي لان النفس
 الناطقة قابلة لافاعلة حتى يظهر الآلية وتحقيق كون المنطق
 آلة ان القوة العاقلة قابلة بالنسبة الى المضطاب وفاعلة بالنسبة الى
 المبادئ الموصلة اليها من حيث ترتيبها وهو الفكر واثار ذلك
 الترتيب وهو الهيئة القائمة بالامور المرتبة قد يكون صحيحا وقد
 يكون خطأ والمميز بينهما هو المنطق فالمنطق واسطة بين القوة
 العاقلة الفاعلة وفعاله هو الترتيب وبين الامور المترتبة في وصول
 اثرها اليها وهو الهيئة الصحيحة القائمة بها اي بتلك الامور وهذا
 على مذهب القدماء واما على مذهب المتأخرين من الامام الرازي
 ومن تبعه من ان الحكم فعل من افعال النفس فالامر ظاهر لان
 النفس الناطقة فاعلة ومنفعليها النسبة الحسكية من الوقوع
 والاوقوع واثرها الموقعية فيكون المنطق آلة في تحصيل المطالب
 الكسبية لا يقال ان ذلك لا يظهر على مذهبه ايضا لان المطالب
 الكسبية التصورية لا يتصور كون النفس الناطقة فاعلة فيها اذ
 لاحكم هناك لاننا نقول ان التصورات كلها بديهة على مذهب
 الامام وليس هذا تشكيكا منه كما توهم بعض المحشين لشرح اشمية
 كما لا يخفى وبالله التوفيق (قال واستبنا عنها غاية) اي استلزامها
 غاية هي العصمة عن الخطأ للمنطق كما مر وما ذكره المحشي من
 كونها متشاركة في الغاية بان يكون لها دخل فيها فتفسير بالالزام
 كما لا يخفى (قوله حيث فسر جهة الوحدة) اراد بالنفس البيان
 اللغوي لا المصطلح فكأن المصنف قال وهي استبنا عنها غاية كما
 قال في الوحدة الذاتية وهي كونها باحثة آه فحمل الكاف على الزيادة
 وهذا مبنى على الانحصار في الموضوع والغاية وقد عرفت انها
 غير منحصرة فيهما ويجوز ان يكون المراد به التمثيل فان
 المقصود منه التوضيح ولكن يأتي ٩ قوله وهي نفس الغاية عن هذا

٩ وجه الالباء ان المتبادر
 ان جهة الوحدة العرضية
 منحصرة في الغاية وتجويز
 كون المحمول اعني الغاية اعم
 من الموضوع في غاية البعد
 من

الاحتمال كما لا يخفى (قوله ثم اعلم ان الآية آه) مقصوده ان الآية اخص من الغاية مطلقا لان الآية مختصة بالعلوم والآية بخلاف الغاية اذ لا اختصاص لها بعلم دون علم وهو ظاهر وفي العبارة من قشة ظاهرة لان خبران ليس بمذكور لان قوله غير مقصودة في نفسها خبر بعد خبر لقوله تكون وقوله لكن الغاية لا ارتباط له به فتبصر (قوله لكن الغاية لا اختصاص لها) فيكون عطف واستباعتها غاية عطف عام على خاص فيكون لكل علم مدون جهة واحدة عرضية كما ان له جهة واحدة ذاتية فلا يتوهم اختصاص جهة واحدة عرضية ببعض العلوم وهو ظاهر (قوله اذ ما من علم آه) وفيه مصادرة على المطلوب فتأمل (قوله وفائدة) وقد مر ان بينهما تغايرا اعتبارا فليست عطف تفسير كما يتبادر اليه الاذهان فالاولى حذفه على ان الكلام في الغاية بمعنى العلة الغائية والفائدة اعم منها مطلقا كما مر (قوله وهي ما لا يكون في نفسها آله لتحصيل شيء آخر) كعلم الكلام فانه مقصود بالذات وفيه نظر لان علم اصول الفقه يستمد منه على ما تقر في موضعه على انه لا يفيد لان المحمول لازم بين فالاولى ان يقول العلوم الغير الآية ما كانت مقصودة بذواتها لانه اخصر واسلم (قوله بل كانت مقصودة بذواتها) وان امكن ان ترتب عليها منافع اخرى (قوله غاياتها) اراد بالغاية في هذا الموضع الغاية الذاتية التي قصدتها المخترع الواضع لا الغاية التي هي حاملة للشارع على الشروع اذ يصح ان يكون الباعث للشارع على الشروع في العلوم الغير الآية امر زائدا على نفسها وفي العلوم الآية حصولها انفسها على ما في بعض الحواشي لشرح المطالع (قوله اما العلوم الالية) فالاولى حذفه لان السوق ليس فيها ولا نه ظاهر من قوله التي تكون آله لتحصيل شيء آخر ايضا (قوله فغاياتها) وقد مر ان الغاية ما يترتب على الفعل والعلم ليس من قبيل الفعل بل

وجه المصادرة ان المدعى عين الدليل لان قوله لكن الغاية لا اختصاص لها بعلم دون علم في قوة ان الغاية عامة لجميع العلوم والمآخذ في الدليل نفس عموم الغاية ويمكن الجواب بان المدعى يدعي لان وضع العلوم يستند على غايته وهو ظاهر وما ذكر في مقام التعليل تنبيه بمباراة واضحة مستند

من قبيل الكيف اوالا نفعال فكيف تضاف الغاية اليه وقد عرفت
 جوابه فتذكر (قوله فعلى هذا لا يكون آه) وفيه نظر لان اللازم
 حينئذ ان لا يكون جهة واحدة لانها امر ضابط والضابط يغاير
 المضبوط قطعاً مع ان غاياتها انفسها وعلى تقدير كونها جهة
 لا تكون عرضية وعلى تقدير حمل كلام الشارح على حقيقة لا يرد
 عليه شيء فأن مل (قوله على ان كون شيء غاية لنفسه غير معقول)
 اي غير معقول صحته بل المعقول عدم صحته (قوله اذا غاية الشيء
 علة له) وفيه ان الحكم بكون غاية الشيء مطلقاً علة محل نظر
 لانها انما تكون علة اذا كانت باعثة على الاقدام على الفعل والدفع
 ان الاضافة عهدية كما لا يخفى كما مر (قوله ولا يتصور علية الشيء
 لنفسه) لانه يقتضي المغايرة والتقدم وهو يقتضي الاثنية فلا يكون
 شيء واحد علة ومعلولاً كما لا يخفى (قوله قلت المغايرة الاعتبارية
 كافية للعلية والخروج) وهي ممنوعة لان الترتب الماخوذ في
 تعريف الغاية يقتضي المغايرة الذاتية والخروج كذلك لكونه نسبة
 تقتضي الاثنية فأن مل (قوله فان الغاية ما يكون آه) هذه الفاء
 ليست في محلها وهو ظاهر ثم الغاية نحو الجلوس بالنسبة الى السرير
 فان تصديق ترتب الجلوس على السرير باعث على الاقدام على
 عمل السرير وذلك الجلوس معلول ايضا له بحسب الخارج مترتب على
 السرير ولذا قالوا اول الفكر آخر العمل وهذا كله ظاهر فكذا في العلم
 فانه وجودين اجمالى وتفصيلي مثلما لو فرضنا ان المنطق مائة
 مسألة وتصورناه اولاً بمفهوم اجمالى وهو انه آلة قانونية تعصم
 مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر ثم تعلمنا تلك المائة فالتطابق
 بالاعتبار الاول علة لوجود ذي الغاية بالاعتبار الثاني فاللازم من كون
 الشيء علة لنفسه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجى
 ولا محذور فيه لا يقال هذا انما يتم في الموجودات الخارجية دون

العلوم فأنها موجودات ذهنية لكونها صوراً عقلية لانا نقول
 ان العلوم قد توجد في الذهن بذاته وانها كما اذا تعلمت علم مخصوصا فان
 ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد يوجد فيه لا بذواتها بل بصورها
 كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تتعلمه ولا شك ان وجوده
 في الذهن على الوجه الاول مغاير لوجوده فيه على الوجه الثاني
 فهو باعتبار الوجود الثاني ملة باعتبار الوجود الاول ونسبة
 الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجي على ما قال
 سيد المحققين فظهر من هذا ان العلم بالاعتبار الاول موجود ذهني
 لا خارجي كما توهم بعض الافاضل وقد قال مولانا الفاضل ميرزا جان
 في حاشية شرح حكمة العين ان كتب السيد قدس سره مشحونة
 بان العلم ليس موجودا خارجيا حقيقة نعم قد يطلق عليه الموجود
 في الخارج بمعنى انه حاصل في الذهن بنفسه لا بصورته كما ان
 الموجود الخارجي حاصل فيه بذاته لا بصورته انتهى وقد صرح
 المحقق الدواني في حواشي شرح المطالع بان هذا القول من
 قدس سره تصريح بان العلم من الموجودات الذهنية دون الخارجية
 ثم قال وحيث يشكك عدوهم اياه من مقولة الكيف
 فان المتأخرين يجعلون الجوهر والعرض من اقسام ممكن الوجود
 في الخارج فلا يمكن وجوده في الخارج لا يكون عرضا عند هم اللهم
 الا ان يقال عدوهم اياه من الكيف بطريق المسامحة واتسببه
 الامور الذهنية بالامور العينية واما المقدماء فلم يخصوا العرض بما
 يمكن وجوده في الخارج فيدخل فيه الاواحق الذهنية وقد قيل ان
 الوجود عرض يخالف ٩ سائر الاعراض وعلى هذه الطريقة لا اشكال
 في العد من الكيف بل يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولة
 انتهى واعلم ان الفرق بين العلم والمعلوم بالاعتبار لا بالذات فجهة
 الوحدة ضابطة لهما حقيقة فتأمل (قوله ولا يخفى ما فيه) وهو

٩ لان ثبوت سائر الاعراض
 فرع ثبوت المثبت له بخلاف
 الوجود فتأمل منه
 قوله بخلاف الوجود فانه
 مستثنى عن القاعدة وفيه نظر
 لان الاستثناء عن القواعد
 العقلية غير معقول وانما
 هو من وظيفة ارباب العربية
 على ما قال سيد المحققين
 والوجه ان يقال ان القاعدة
 كلية الا ان ثبوت المثبت له اعم
 من ثبوته بهذا الثابت اعني
 الوجود على ما قال المحقق
 الدواني وهذا وجه التأمل
 منه

مامر من ان الترتب يقتضى المغايرة الذاتية بلا شك فالكفاية ممنوعة
 كما لا يخفى (قوله وعندى ان معنى كون غاية العلوم) يفيد انه مما انفرد به
 المحشى وليس الامر كذلك فانه قد قال به غير واحد من اصحاب
 حواشى شرح المطالع قال المحقق الدوانى قد يقال لاحاجة الى ذلك
 فان تلك العلوم غاية لتحصيها الذى هو غير ها قيل هذا جواب
 آخر لم يذكره السيد قدس سره لظهوره انتهى وقال بعض
 المدققين ان العلية والمعلولة متضادتان فالمعلول ليس هو الفعل
 والناتج بل الاثر فعلية الشئ لنفسه لم يندفع بذلك والحق ان
 مرادهم ان ليس لها غاية مرتبة عليها انتهى وانما اطيننا الكلام
 فى هذا المقام ليفهم المرام بعون الله العلام وهذا ما تيسرلى فى هذا
 الموضع باذن الله ذى الجود والانعام (قوله بقى ان العلوم التى الى قوله
 وبالجمله) نسخة مضروب عليها على ما فى النسخة الممول عليها
 والصواب ان قوله فان قلت فعلى هذا الخ يغنى عن السؤال المذكور
 بقوله بقى ان العلوم وما ذكره فى مقام الجواب من قوله الا ان يقال
 الخ لا يفيد لان المراد بخصوصاتها وجودها فى الذهن وكون وجود
 الشئ خارجا عنه مسلم الا ان الوجود لا يكون علة لنفسه (قوله
 وبالجمله لكون كل علم) ولا يخفى ان اللام متعلق بقوله جرى والكبرى
 مطوية وتقريره انه جرى عادة العلماء على ذلك لان كل علم مسائل
 كثيرة تضبطها جهة واحدة وكل كثر كذلك من حق طالبيها
 ان يعرفها بها اى يعرف مأخوذ عنها وقوله بالجمله مبتدأ والباء
 زائدة فكانه قال الحاصل انه جرى عادة العلماء على كذا لكونه
 كذا ففيه مسامحة لا يخفى لان ما ذكره ليس بحاصل لما قبله لان
 التصديق بالغاية المذكور فيه بل التصديق بموضوعية الموضوع
 ايضا مع انه لا يظهر ارتباط الخبر بالمبتدأ كما لا يخفى (قوله هى الفعل
 الاختبارى) كفى النسخة الممول عليها وفى بعض النسخ هو وهو

الاولى لان مطابقة الخبر اولى من مطابقة المرجع قال صاحب
التلويح العادة هو تكرار الفعل ووقوعه دائما واكثرها انتهى فأمل ٧
(قوله ما يفيد) والاولى ٢ ان يقال مفيد الشعور والمراد بيان المقدمة
الالفاظ الدالة على المعاني الخصوصية على الالفاظ الدالة على
المسائل الخصوصية ولا يذهب عليك ان ههنا امورا ثلثة الالفاظ
ومعانيها وادراكها والتقديم يتعلق بكل منها وقال عصام الدين
في حاشية شرح الشمسية ان المقدمة من قبيل الادراكات دون
المدرجات انتهى فلا موجب لصرف اللفظ عن اللفظ وكأنه اراد
التطبيق لما مر منه من ان القوم قد اوردوا في اوائل كتبهم بحثا
طويلا وسموه بالمقدمة الا انه لا يلزم لما سيجي منه من لفظ رسم العلم
لان المتبادر منه المعنى فتبصر (قوله والمعرفة) الاجالية عطف
تفسير (قوله بمسائل العلم) اشارة الى صلة الشعور والانطباعات بمسائل
العلوم (قوله ورسمها) اشارة الى ان التعريف وان كان اعم من الرسم
الا ان المراد به ههنا الرسم لان معرفة العلم بحده لا يمكن الا بالاطلاع
على التصديقات التي هي مسائله ولبس ذلك مقدمة الشروع ٩
فمقدمة الشروع لا تكون الا معرفته برسمه كما هو المشهور واعلم
ان الاطلاع على ذاتيات الماهيات صعب اما الحقيقية فطلقا واما
الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فلذلك نظروا في الاكثار الفاضلة
عنها واشتقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستتبع العام
جنسا والخاص فصلا وان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيتهما عرضا عاما
وخاصة فذهية العلم لكونها اعتبارية جعل تعريفها بالوحدة
التي اعتبرها واضع علمه حداله فجعل الموضوع كادته والعرض الذاتي
كصورته واخذ باعتبارهما محمولان هما كونها علما بالموضوع وعلمابه
من الحيثية الخصوصية او معلوما هو الموضوع والحيثية الخصوصية
ان كان العلم بمعنى المعلوم فجعل جنسا وفصلا كالحيوان من بدن

٧ قوله فأمل وجه التأمل
ان ما ذكره المحشي مخالف لما
ذكره صاحب التلويح من
وجهين الاول ان العادة
صفة الفاعل على ما ذكره
دون وقوع الفعل كما ذكره
صاحب التلويح والثاني انه
مختص بالمختار ولا يقتضي
ذلك قول التلويح فان الفعل
مطلق والتقييد خلاف
الاصل

٢ وجه الاولوية ان حذف
الموصول مع بعض صلته
مذهب الكوفيين وهو
مرجوح وان حذف المفرد
اولى من حذف الجملة
٩ فلا يكون معرفة العلم بحده
على تقدير امكانه مقدمة
الشروع فيه وانما قلنا على
تقدير امكانه لانه يترايد
تلاحق الافكار

الانسان والناطق من نفسه وتعريفها بالجهة العرضية المميزة
 المشتملة على شروط القبول رسميا فن مقدمة الشروع ما هو
 حد لكون الحديد بالاجزاء العقلية لا الخارجية حتى يمنع فذات
 المائل كاعضاء زيد وليس الحديد بها على ما قال الشارح
 العلامة في فصول البدائع فالصواب ابقاء التعريف على اطلاقه
 وما ذكرنا اولاً في مقام التعليل من ان معرفة العلم بحده لا يمكن الا
 بالاطلاع على التصديقات مر دود عنده وحاصل رده ان نفس
 التصديقات اجزاؤه الخارجية كاعضاء زيد وليس الحديد بها
 بل بالعقلية ولا امتناع في تقدم التصور وقد صرح بذلك في حواشي
 فصول البدائع فتأمل (قوله في مفتاح تصانيفهم) هذا في النسخة
 المعول عليها وهو مستدرك بعد قوله في اول تصانيفهم فالاولى
 عدمه كما في بعض النسخ كما لا يخفى (قوله باعتبار احدي
 الجهتين) انما زاد الاعتبار اشارة الى ان نفس الجهة ليست بمعرفة
 لانها مبينة بل التعريف مأخوذ منها وفيه اشارة ايضا الى انه لا يجب
 تقديم تعريفه بكل واحدة منهما الا ان الشارح اراد زيادة الامتياز
 فعرّفه بهما (قوله فيصح توجهه) ويصح شروعه فيه وفيه نظر
 لان الشروع هو التلبس بجراً الشيء فيكون موقوفاً على تصور الجزء
 لا على تصور وجه ظاهره على من تصور مفهوم الشروع في
 الشيء (قوله ويجوز تعلق قوله بتعريف العلوم على تقديم الشعور)
 ففيه مسامحة والعبارة الحسنة ويجوز تعلق الباء في تعريف
 العلوم بالتقديم في قوله على تقديم الشعور لان صلة التعلق هو
 الباء دون على كما لا يخفى (قوله اي تقديمها بسببها) هكذا في
 النسخة المعول عليها وضمير التانيث راجع الى التعريف باعتبار
 اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه والاولى ضمير التذكير كما
 في بعض النسخ والاولى ايضا ان يقال بسبب تقديمه واعلم ان كلمة اي

حرف تفسير ومد خواهم - اعطف بيان لما قبلها عند الجمهور وحرف
 عطف عند السكاكي فنصبه تقديمًا على القوانين خطًا كما لا يخفى
 (قوله بتقديم المضاعف) لان المقدم مة عبارة عن الالفاظ عنده كما
 مر، قد عرفت ما فيه (قوله على تقديم بيان غايتها) يشعر بان
 العادة جرت على البيان المستقل وليس الامر كذلك لانه قد يكفي
 بالاندراج تحت التعريف كما مر (قوله ويجوز عطفهما) ففيه مسامحة
 لان المعطوف قوله غايتها - اما موضوعها - المعطوف على غايتها -
 وهو ظاهر تأمل ولم يلتفت الى احتمال كون غايتها - اعطف تفسير
 للجهتين اقصور ما هو انه يلزم ان يكون العادة جارية على تقديم
 الشعور بمساؤل العلم بالتعريف باحدهما وليس الامر كذلك لان
 العادة جرت على تقديم الامور الثلاثة (قوله ليكرن في حيز الباء)
 الاولى ليكونا على ان جعل ذلك غاية للعطف ليس بظاهر فالاولى ان
 يقال فيكونان في حيز الباء (قوله اى وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل
 ببيان غايتها وموضوعها) ولا يذهب عليك ان المراد بالعلم بغايتها -
 وموضوعها - هو التصديق لا التصور فكيف يستفاد شعور المسائل
 من ذلك البيان كما يوهمه البيان الا ان المقصود من التصديق
 بموضوعية الموضوع تميز العلم عما عداه فضل تميز ومن التصديق بالغاية
 زيادة النشاط والاحتراس عن العبث كما مر (قوله وعطفه على تعريف
 العلوم) الانسب بسباقه ان يقال وعطفهما يعنى العطف بالتقدير
 المضاعف (قوله وجعل الشعور بمعنى التصديق) ففيه مسامحة لان
 الشعور ليس بمعنى الصديق باعتبار المعطوف كما انه بمعنى التصور باعتبار
 المعطوف عليه كما يوهمه العبارة حتى يرد انه اما حقيقة فيهما واما حقيقة
 في احدهما ومجاز في الآخر ولا يجوز استعمال المشترك في المعنيين ولا يجوز
 الجمع بين الحقيقة والمجاز كما قل عنه بل الشعور مطلقا بمعنى الادراك لكن
 يتحقق في ضمن التصور الساذج في المعطوف عليه وفي ضمن التصديق

في المعطوف والغريفة ظاهرة ويجوز تقدير المضاعف اي شعور غايتهما
وموضوعها ويراد بالمقدر التصديق كما ان المراد بالمدكور التصور
الساذج فهو معطوف على الشعور المذكور (قوله بهذا الاعتبار)
اي باعتبار المعطوف وذلك اللازم اعني كون الباء صلة وسببية معا
في اطلاق واحد لا يجوز وهو ظاهر (قوله وعطفه على صلة الشعور)
المحذوفة ليكون الباء صلة بالنسبة الى كل واحد من المعطوف عليه
والمعطوف ونبه على تلك الصلة المحذوفة فيما سبق بقوله عند قوله على
تقديم الشعور بمساثل العلم كما لا يخفى (قوله فعل) اي تكلف لان
المتبادر هو العطف على المذكور (قوله فلهذا العلماء) جملة يمدح
بها بكثرة الخير والدر في الاصل اللين والمطهر وهو كناية عن
فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب
منه لان الله تعالى منشيء العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه
ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى الله در العلماء ما اعجب
فعلهم وعلمهم حيث قدموا ما يفيد البصيرة على الشر وع في العلم
من رسم العالم وغيره شفة على المتعلمين وتسميها عليهم وهو صونا
لهم عما يضرهم من المحذورات (قوله على تقدير رسم العلم) كما
في النسخة المعول عليها والانسب بسباق كلامه رسم العالم كما
في بعض النسخ وهو ظاهر (قوله الشروع في الشيء التلبس به
بجزء آه) هكذا في النسخة المعول عليها وقد مر منه تفسير
الشروع حيث قال والشروع في الشيء التلبس به ولو بجزء منه
انتهى فما ذكره اولا يقتضي ان يقال هنا التلبس به او بجزء من
اجزائه بقصد تحصيل الكل وكأنه سقط من قوله لفظ اوا وواو وقد
قال بعض اصحاب حواشي شرح المطالع التلبس به او بجزء آه
وفي بعض النسخ التلبس به ولو بجزء وهو الصواب فتأمل ٣ (قوله
بقصد تحصيل الكل) وفيه نظر اما اولا فلان الشروع في الشيء

٣ قوله فتأمل وجه التأمل انه
يمكن تأويل المعرف بان يقال
المراد به هو شروع المركب
منه

لو كان مشروطا بقصد نحصيه لزم أن من تصور جزء جزء
 من طريق وقطع أكثره بدون قصد الطريق المذكور لم يكن
 شارعا فيه مع أنه قاطع لأكثره وكذا من تصور مسألة مسألة من علم
 حتى حصل مادون منه بدون قصد تحصيل العلم المذكور لم يكن
 شارعا فيه مع أنه قصد جميع مادون منه وفسادهما اظهر من أن
 يخفى وأما ثانيا ٩ فلأن القصد معتبر في السفر ولذا من قطع طريقا
 مشتركا بين بلدين قاصدا لأحدهما بعينه يقال أنه سافر إلى هذا
 البلد ولا يقال أنه سافر إلى البلد الآخر ومن قطعه قاصدا للبلد
 الآخر فتحكمه على عكس ذلك وليس القصد معتبرا في قطع الطريق
 لما مر آنفا وإذا كان كذلك لا يصدق على الخارج من البيت بقصد
 السوق أنه مسافر ولأنه شارع في السفر لانتفاء القصد المعتبر
 ويصدق عليه أنه قاطع لبعض طريق بلاد كذا وأنه شارع في قطع
 طريقه لعدم اعتبار القصد فيه فظهر أن القصد معتبر في السفر
 لافي الشروع في الشيء والجواب أن الملازمة مسلمة ولكن الكلام في
 بطلان الثاني وهو ممنوع لأنه يلزم أن يكون من قال الحمد لله أو
 بسم الله الرحمن الرحيم أو بعضهما شارعا في كتب غير متناهية
 بل في علوم غير مدونة بالفعل حينئذ وبطلانها اظهر من أن يخفى
 أيضا سيما إذا كان القائل عاطسا فالقصد معتبر في الشروع
 كما لا يخفى (قوله إذا يقال) أي لا يقال أنه شارع في جميع الاسفار
 التي يصلح أن يكون هذه الحركة جزءا منها من البلدان المتباعدة
 فيكون من شرع من بيته خطوة واحدة شارعا في سفر بلاد كذا
 وما بينهما من الاسفار الغير المتناهية المفروضة ولذا قال مثلا
 (قوله وأما تعريفهم موضوع الفن) دفع سؤال يرد على ما ذكر
 من تعداد اجزاء المقدمة وهو أن تعريف الموضوع من المقدمة
 فلم يذكر فيما سبق (قوله فلا يكونه من المبادئ) وهي التي يتوقف

٩ قوله وأما ثانيا بالفرق بينهما
 أن الأول إيراد على قوله
 بقصد تحصيل الكل والثاني
 إيراد على التعليل وهو قوله
 إذا يقال الخ

٦ قوله دفع سؤال آه منشأ
 السؤال اشتباه العارض
 بالمعروض فإن العارض وهو
 مفهوم الموضوع لا بد من
 تصوره في التصديق
 بموضوعة الموضوع وما
 صدق عليه ذلك المفهوم
 لا يلزم تصوره فيه وهو ظاهر
 وفيه نظر لأن قولنا الكلمة
 موضوع النحو والعكس قضية
 واحدة تقتضي تصور
 الطرفين بوجه ما ولا يتوقف
 على التصور بالتعريف الجامع
 والمانع فالفرق تحكم

عليها مسائل العلوم وهي اما تصورات واما تصديقات اما
التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها
واعراضها الذاتية واما التصديقات فهي اما بينة بنفسها وتسمى
علوما متعارفة واما غير بينة بنفسها فان اذ عن المتعلم انها بحسن
ظن سميت اصولا موضوعا واما وان تلقاها بالانكار والشك سميت
مصادرات وانما كان تعريف موضوع الفن من المبادئ التصورية
لان موضوع الفن قد يكون موضوع المسئلة كقولنا كل مقدار اما
مشارك في القدر او مبين والمقدار موضوع علم الهندسة وكل جسم
فله حيز طبيعي والجسم الطبيعي موضوع علم الطبيعى كما مر
(قوله لانه يتوقف عليه التصديق) وانما يكون ذلك من مقدمة
الشروع لو كان تعريفهم يتوقف التصديق عليه وليس فليس كما
لا يخفى (قوله اذا الموقوف عليه هناك) اى فى مقام التصديق بموضوعية
موضوع الفن يقال مثلا موضوع المنطق المعلومات التصورية
وانتصديقية من حيث نفعها فى الاتصال الى المجهولات ويجوز العكس
والموقوف عليه تصور مفهوم الموضوع اكونه عنوان الموضوع والمحمول
(قوله ولما يسلك المص اوف اذا جرت عادة العلماء على ذلك فنقول الخ)
والثانى اولى بسباق الكلام كما لا يخفى (قوله مقتفيا) الاطبق لذي
الخال ان يقول مقتفين فتأمل ٦ قال الش باعتبار الجهة الاولى صفة
لحذوف تقدير الكلام فنقول فى تعريف المنطق الكائن باعتبار
الجهة الاولى كما لا يخفى (قوله اى المفهوم الكلى) بيان المراد بالمعرف
بالفتح (قوله الشامل لجميع المسائل) اى الصادق على المسائل
المخصوصة كلها انما جاء الخصوص من الموضوع والغاية (قوله
يطلق على المسائل الخصوصية) يعنى من حيث انها واحدة بوحدة
اعتبارية ومن حيث انها معلومة بالادلة وهذا القيد غالى لان
المسئلة قد تكون غير نظرية محتاجة الى نوع تنبيه وكذا الكلام

٦ وجه التأمل صحة ما ذكر
بان المراد بقوله نقول اقول
كما لا يخفى

في التصديقات (قوله وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية ٩) وانما كانت تلك التصديقات شخصية لان الاعراض متشخصة بشخص محالها ولا تسمى تلك التصديقات بالمنطق ونحوه الا اذا حصلت عن الادلة لان المقلد ليس بعالم بل هو حالك كالبخفي (قوله وعلى الملكية الحاصلة آه) بشرط حصول تلك التصديقات عن الباهين والادلة كما مر والمراد بالملكية اما ملكة استحضار او ملكة استحصا على معنى ان عنده ما يكفي في استعلام الباقي وكل منهما شائع والمستفاد من حاشية الارى من ندرة الثاني منظور فيه لان صاحب التلويح صرح بشووعه في تعريف العلوم وكذلك السيد السند في حاشية المختصر (قوله وعلى مفهوم كل اجمالى) فيكون اسم المنطق مثلاً علم جنس او اسم جنس ولم يذكر المعنى الخامس وهو المسائل والمبادئ والموضوعات وهو المشهور عند الجمهور والاول مختار المحققين وهو مما صرح به بعض المحققين الا ان الارى جعل كلا منهما معنى مستقلاً فلذا قال فالمعاني خمسة وهو منظور فيه ثم قال في بيان المفهوم الموضوع له مفهوم صادق على كل واحد من هذه الاربعة فوجوده واطلاق اسم الفن عليه منظور فيه ايضا لانه لا اثر له اصلاً في اطلاقاته ثم قال لو حظت المسائل فقط من الافوضع بازائها لفظ المنطق او لو حظت في ضمن المفهوم فصارت المعاني ثمانية والتغاير باعتبار الوضع ففيه نظر لان المسائل غير متناهية فكيف لو حظت بالذات ووضع بازائها اللفظ واعلم ان الاحتمالات على مذاقه تسعة عشر لان قول الجمهور له ثلاثة احتمالات المسائل والمبادئ والموضوعات وادراكها وملكيتها فالمعاني ستة فالوضع اما بالذات او بالواسطة فصار اثني عشر ويجوز ان يكون لكل منها مفهوم خاص موضوع له فصار ثمانية عشر ويجوز ان يكون مفهوماً كلياً صادقاً على كل واحد من الستة كما قال فصار تسعة عشر

٩ قوله الشخصية يفيد كون الشخصية صفة للمسائل ولو منع ذلك نقول المراد ذلك بدليل والثلاثة الاول منه

فتأمل (قوله والثلاثة الاول لا تقبل التعريف) لان الجزئي
الحقيقي لا يحد ولا يحد به على ما تقرر في موضعه والتعريف بالطريق
المعتاد هو التعريف بالمصطلح عليه الذي ينطبق على الشيء
مطرذا ومتعكسا وفيه اشارة الى انه يمكن تعريفه بمعنى تحصيل
المعرفة كما قال في الحاشية فان الشمس مثلا يمكن تعريفه بانه كوكب
نهارى مضي الا انه مفهوم لا يساوى المعرف وان كان متحصرا فيه
وفي عدم قبول الثلاثة الاول التعريف منع لان كون العلم شخصا ممنوع
لانه نوع اشخاصه ما في العقول لاختلافها بالحال ولا يردان اختلاف
الحال لوائرها في الشخص لما تشخص زيد الا بمحله وكان في محل آخر
شخصا آخر لان بينهما فرقا وهو ان تشخص العرض بتخييره بخلاف
الجوهر على ما قال الشارح العلامة في فصول البدائع فاحفظ هذه
الفائدة فانها من بدائع الابحاث (قوله وانما توصل اليه وتعرف) بالبناء
الفوقانية على ما في النسخة المعول عليها ٣ والوجه ان يكون علم صبغة
الغائب كما في بعض النسخ كما لا يخفى (قوله بالاعتبار الرابع) يعني
بالاطلاق الرابع فان المنطق حينئذ يكون كليا فيمكن تعريفه بالطريق
المعتاد وهو ظاهر الا ان اجزاء الفن تكون بمنزلة الجزئيات في الجامعة
والمالية فلا تغفل ٨ (قوله والمنطق في اللفظ مصدر كالنطق يقال
لصوت وحروف يفهم منهما المعنى) والمنطق هو التكلم بذلك الصوت
كذا ذكره صاحب القاموس و بمعنى الكلام على ما ذكره صاحب
الصحاح ففي كلامه نظر لانه مخالف لكل منهما ظاهرا واو قال ويقال
ايضا لصوت آه اشارة الى كل منهما لكان اسم فتأمل ٩ (قوله اشتق له
اسم من النطق) المراد بالنطق ما يطلق عليه النطق ليكون وجه
التسمية باعتبار جميع معاني النطق وفي اشتقاق اسم له من النطق نظر
بل الظاهر انه نقل اليه المنطق الذي هو المصدر واسم المكان (قوله
وسمى بالمنطق وهو اسم مكان) وفيه نظر لانه يجوز ان يكون مصدرا

٣ قوله والوجه آه لان ضمير
اليه راجع الى المنطق
٨ وجه عدم الغفلة انه او قال
بعد قوله بالطريق المعتاد
وانما يقبل التعريف به المعنى
الرابع لكان اولي
٩ وجه التأمل ان كونه بمعنى
التكلم المخصوص ظ وان
كون الصوت المخصوص
معنى غير مصدرى ظ ايضا
فلذلك ساءح في العبارة

(قوله فكأنه منع النطق) اراد به ما يطلق عليه النطق كما يقتضيه
السوق (قوله ووضع بازاء مفهوكلى) او بازاء واحد مما ذكر من الثلاثة
الاول (قوله بفصله) فهو الحد الاسمى فلا يجب ان يكون التعريف
رسما كما دل عليه كلامه فيما سبق فلا تغفل ٩ (قوله اى اصول وقوانين)
الاصل والقانون والقاعدة والضابطه الفاظ مترادفة وقد صرح به
السيد السند قدس سره ثم العلم يطلق على المعانى المذكورة على الوجه
المذكور هناك ايضا ولكن السيد السند قدس سره العزيز قال انه
حقيقة في الادراك وفي الملكية التى هو ٦ تابع الادراك في الحصول
ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذى هو المسائل اما
حقيقة عرفية او اصطلاحية او محجاز مشهور وفي كونه حقيقة في
الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا
حتى يكون حقيقة على ما فى الاطول حاصله ان العلم ههنا اراد به
المقيد وهو الادراك عن دليل لا المطلق فكان من باب ذكر المطلق
وارادة المقيد فهو محجاز قطعا واجيب عنه بان ما ذكره سيد المحققين
انما هو فى اسماء العلوم المدونة من المعانى وغيرها دون لفظ العلم
فاذا حمل المعرف وهو المعانى مثلا على معنى يحمل العلم على
ما يناسبه الا ان التخصيص اعنى كونه عن دليل غير معتبر فى مفهوم
لفظ العلم ومرادفه من التصور والادراك وغيرهما بل انما يعتبر
ذلك فى المعرف نحو المعانى فاذا حمل لفظ المعانى على الادراك
عن دليل حمل لفظ العلم على الادراك اى مطلقا لانه معناه ولا
يحمل على احد المعنيين الاخرين فقول المصنف وهو اى علم المعانى
علم اذا كان المراد من المعانى هو الادراك عن دليل كان معناه ان العلم
بتلك القواعد اذا كان عن دليل علم يعرف به آه لانه علم عن الدليل
فهذا القائل خلط بين لفظ العلم واسماء العلوم المدونة على ان ارادة
المقيد عن المطاق اذا كان على وجه الفردية لا يستلزم المجازية

٩ وجه عدم الغفلة ان ما مر
من الرسم انما هو فى مقابلة
الحد الحقيقى وما ذكره ههنا
فى مقابلة الرسم الاسمى
فلا منافاة بينهما

٦ ذكر الضمير مع رجوعه الى
المؤنث نظرا الى الخبر كونه
من كانت امك صرح بذلك
ينجم الائمة منه

نحو جاء في انسان واريد به زيد على انه فردة وانما يكون مجازا اذا ذكر
 انسان واريد به المقيد وهو الحيوان الناطق مع الشخص انتهى
 وفي الاول نظر لان مصطلح الدين الاري قال في حاشية شرح حكمة
 الهداية انه قد وقع اطلاق العلم وما يساوقه على معان احدها المسائل
 وثانيها التصديق بتلك المسائل عن دليل آه على ان قيد اذا كان عن
 دليل لا يساعده التعريف كما لا يخفى على العارف باحوال التعاريف
 وشروطها المعتمدة في علم الميزان فتأمل ٧ (قوله وهو الخارج المحمول)
 قال في الحاشية اي العرض الذاتي الدال عليه الاعراض دلالة الجمع على
 الواحد انتهى وقد فسر شارح المطالع العرض بالمحمول على الشئ
 الخارج عنه والعرض الذاتي بالذي يلحق الشئ لما هو هو او يلحقه
 بواسطة جزء او يلحقه بواسطة امر خارج مساو له انتهى العرض
 ومما يتعلق بهذا المقام ان شارح المطالع نبه على ان المراد
 بالعرض ليس ما يقابل الجوهر كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض
 الذي بازاء الذاتي الجوهرى لانه قد يكون محمولا على الجوهر
 حلا حقيقيا اي بالمواطاة كالماشي المحمول على الانسان اولا يكون
 كذلك كاليابض فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم
 يبيض بل ذو يبيض وقد ذكر وجهين آخرين بطول الكلام بذكرهما
 ثم هذا العرض مخفف العرضي بخذف الياء المشددة ولما كان مظنة
 توهم الاتحاد احتيج الى الفرق بما ذكر فليس العرض موضوعا لهذا
 المعنى كما انه موضوع لما يقابل الجوهر فعلم ان الاثني تفسير العرض
 اولا ثم تفسير الذاتي ثانيا لان معرفة المقيد بعد معرفة المطلق ثم اعلم
 ان المتبادر من المحمول هو المحمول مواظاة ٩ وهو المراد ولذا قال
 السيد السند قدس سره قد يذكر في الامثلة ما هو مبدءا للمحمول
 على قياس تسامحهم في امثلة الكلمات انتهى واواريد بذلك المحمول
 اعلم منه ومن المحمول بالاشتقاق بناء على كونه محمولا على خلاف

٧ وجه التأمل ان ما ذكره
 مصطلح الدين لا يكفي في
 الاصلاح لانه محل بحث ايضا
 عند المجيب سدد
 ٩ واعلم ان حمل المواظاة ان
 يحمل الشئ بالحقيقة على
 الموضوع نحو زيد انسان
 وحمل الاشتقاق ان لا يحمل
 عليه بالحقيقة بل ينسب اليه
 كالبياض بالنسبة اليه
 اذ لا يقال الانسان يبيض بل
 يقال ذو يبيض او يشتق منه
 ما يحمل عليه بالحقيقة
 كاليابض وهذا منقول عن
 الشيخ سدد

المتبادر لم ينجح الى تلك المعذرة فتبصر (قوله الا حق له اما لذاته)
 لا يخفى ان الحقوق في المشهور اما بمعنى القيام او بمعنى الخارج المحمول
 واما الحقوق بمعنى الحمل المطلق فلم يرد في المتعارف والاول هو
 المتبادر من السوق وائس المراد ان علة عروضه له ذاته لا غيره
 بل المراد ان المعارض له في الحقيقة هو ذاته بمعنى انه هو عارض له
 اولا وبالذات لانه عارض لشيء آخر حقيقة اولا وبالذات
 وبواسطة ان هويته متحققة بهوية ذلك الشيء الاخر يعرض له
 عروضاً واحداً كما في صورة عروض العرض للجزء
 والخارج حتى لو لم يتحقق بينهما الاتحاد لم يتصور عروضه
 للشيء بواسطة ما هو جزء له او خارج عنه (قوله بلا واسطة
 في العروض) اشارة الى ان المراد بقوله لذاته نفي الواسطة
 في العروض لبيان علة الحقوق والعروض كما يتبادر اليه الاذهان
 لان الواسطة في اثبوت غير منفية ههنا على ما سيجي (قوله فلا
 يكون هناك عروضين) هكذا في النسخ وهو صوابه عروضان
 بالرفع يعني اذ كان الامر كذلك فلا يكون آه فهو متفرع على قوله
 لا يكون هناك امر آه كما لا يخفى (قوله كما اشتهر في الحركة) اي المتحركة
 فان الكلام في المحمول مواطاة كما مر قال في الحاشية في قوله
 كما اشتهر ايماء الى ان فيه مناقشة انتهى وهي ان المراد بالحركة
 ههنا الحركة الابدية وهي ثابتة حقيقة لجالس السفينة ايضا
 لان المكان اما الفراغ الموهوم كما ذهب اليه المتكلمون او البعد
 المجرد او السطح الباطن للحماء وى المماس للسطح الظاهر للمحوى
 على ما هو المشهور وعلى كل واحد من المذاهب ان جالس السفينة
 تارك لمكانه الاول لان مكانه متبدل لان تبدل الجزء يستلزم تبدل
 الكل فأمل (قوله فالمعتبر في العرض الاولى) تفرعه على ما قبله
 ظاهر قال سيد المحققين المعتبر في العرض الاولى هو التقاء

الواسطة في العروض وهي التي تكون معروضة لذلك العارض حقيقة دون الوساطة في الثبوت التي هي اعم بشهد ذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولية للجسم التعليمي مع ان ثبوته له بواسطة انتهائه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والنقطة للخط وصرحوا بان الالوان ثابتة للسطوح والاولا بالذات مع ان هذه الاعراض قد فاضت على محالها من المبدأ الفياض وعلى هذا فالمعتبر فيما يقابل العرض الاولى اعني سائر الاقسام ثبوت الوساطة في العروض وتلك الوساطة قد تكون مبينة لذي الواسط وقد لا تكون كذلك كما مر (قوله دون الوساطة في الثبوت) ودون الوساطة في الاثبات فان ثبوت العرض الذاتي قد يحتاج الى الدليل كما مر ايضا (قوله التي هي اعم) اي الوساطة في الثبوت اعم مطلقا من الوساطة في العروض وهو ظاهر (قوله اذهى ما يكون سببا) تعليل لقوله دون الوساطة في الثبوت يعني لا يعتبر في العرض الاولى انتفاء الوساطة في الثبوت لان ثبوت ذلك العرض لمحله امر ممكن لا بد له من علة وسبب وذلك السبب لا يلزم ان يكون الذات كما لا يخفى (قوله وما يفهم من الحاشية الصغرى) وهي حاشية شرح الشمسية وهي صغرى الحاشية الواقعة على شرح المطالع وهما السيد المحققين قدس سره وهو ظاهر (قوله للامامة الكبرى) قال في الحاشية وتأنيث الكبرى باعتبار لفظ الامة اختير ذلك للمشكلة لوقوعه في سمت الصغرى انتهى واعلم ان لك الاختيار في رعاية التأنيث والتذكير اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا وبالعكس على ما قال عصام الدين في حاشية شرح الكافية ولفظ المحشى بوجه ٩ ان مقتضى الظاهر اراد الوصف مذكرا وفيه منع فتأمل (قوله فمحمول على انتفاؤها في ضمن الوساطة في العروض) يعني ان ما ذكره السيد السند قدس سره في الحاشية

٩ قوله بوجه لان امر التذكير والتأنيث لو كانا على حد سواء لا يبقى لتعرضه لوجه التأنيث وجه فتأمل سند

الصغرى مخالف لما ذكره في الحاشية الكبرى والتوفيق ممكن بان يحمل
كلامه في هذه الحاشية على نفي الواسطة في الثبوت في ضمن الواسطة في
العروض لا مطلقا نعم بينهما تخالف بحسب الظ و يرتفع بيان المراد على
ما في حاشية مولانا داود يعني نفي الواسطة في الثبوت حال كونها في ضمن
الواسطة في العروض لان العلام يكون في ضمن الخاص لا مطلقا
سواء كانت في ضمنها او في ضمن السبب او ذكر الواسطة في الثبوت و اريد
الواسطة في العروض او ذكر الثبوت و اريد العروض اعتمادا على ظهور
القربة وهي ان ثبوت العرض لمحله يقتضى علة وسبب افلا معنى
لنفي الواسطة في الثبوت على انه قد حقق المراد في حاشية شرح المطالع
او يقال ان ما ذكر في الحاشية الصغرى مبنى على الظ لا على التحقيق
على ما قال بعض الافاضل (قوله او الامر يساويه) اى يساوى ذلك الشئ
واو قال واما الامر يساويه لكان اولى كما لا يخفى واعلم ان المراد بالمتعجب
والضحك والتعجب وامثالها كما كان المراد ٧ بها المشتقات دون المبادئ
كما مر كذلك المراد بها مفهوماتها دون افرادها اذ النسبة بالعموم
والمساواة انما تعتبر فيها لا يقال مفهوم المتعجب ليس بضاحك بل
افراده لانا نقول كل مفهوم يصدق على فرد شئ يصدق على مفهومه
لا بشرط شئ لانحاده معه صرح به بعض الاجلة واعلم ايضا ان القوم
حيث اعتبروا الواسطة في العروض في هذا المبحث وقد عرفت ان تلك
الواسطة هي المفهوم لا الفرد والشخص بنوا كلامهم على وجود
الكلى الطبيعى وحينئذ على مذهب من قال بوجود الطبيع التي كانت
ذاتية لفرد موجود خارجي بالذات و بوجود غيرها من العرضيات
بالعرض صرح بذلك الرئيس وغيره من المحققين كان الامر مشكلا مثلا
مفهوم المتعجب لما كان موجودا بوجود الانسان بالعرض وكان المتعجب
لم يكن موجودا حقيقة بذلك الوجود فكيف يكون معروضا حقيقيا
للضاحك مع ان ثبوت الشئ للشئ وحله عليه يقتضى وجود الموضوع

٧ قوله المراد الغرض من
هذا التنبيه على ان المساواة
لا تعتبر في المبادئ ولا في
الافراد كما لا يخفى

حقيقة فالترنم ذلك البعض بالفرق بين البياض والابيض مثلا بالاعتبار
فان الابيض وان كان موجودا بوجود الجسم بالعرض لكنه موجود
بوجود البياض بالذات فان البياض ان اعتبر لا بشرط شيء كان ابيض
وان اخذ بشرط شيء كان ثوبا ابيض مثلا وان اخذ بشرط لا شيء
كان بياضا وربما يؤيد ذلك انهم قالوا ان البياض ان كان قائما بغيره
كان بياضا لغيره والغير كان ابيض به ولو كان قائما بنفسه كان بياضا بنفسه
وكان ابيض بذاته وظ ان اطلاق الابيض حينئذ كاطلاقه على الجسم
الابيض لا يتغير مفهومه فعلم ان المعير في مفهومه ليس سوى البياض
ولاكن شرط في صدق الابيض عليه من قيامه بذاته وذهب بعض الاذكياء
منهم الى ان الكل موجود بوجود الشيء بالذات وبشكل معه حل الاعى
مثلا وحل لا كاتب على زيد والترنم ان في هذه الصورة يتحقق مفهوم
وجودى هو المحمول حقيقة ولا يخفى ما فيه ويمكن ان يقال حل شيء
على شيء واتحاده معه ان كان بالذات يقتضى وجود ذلك الشيء حقيقة
وبالذات وان كان بالعرض يكفي فيه وجوده بالعرض وحل الضاحك
على المتعجب لما كان بالعرض يكفي فيه وجوده بالعرض هكذا ينبغي ان
يفصل ويحقق هذا المقام على ما قال بعض المدققين من اصحاب
حواشى المطالع (قوله بواسطة استعداد يختص بالامر المساوى)
واعلم ان الاعراض نسبت الى الذات لاسنادها اليها وان ذلك
الاستناد ليس معناه عروضها لها وحملها عليها لان كل واحد
من الاعراض الذاتية والغريبة يحمل على الذات بل معناه ترتيبها
على الذات باعتبار استعداد في الذات مخصوص بها طالب تلك
الاعراض فان كانت الذات مستقلة في حصول هذا الاستعداد
لها من غير اختصاص له بجزء من اجزائها يكون العارض لها
بسبب هذا الاستعداد عارضا لاجل الذات ومع اختصاص له
بجزء منها يكون العارض بسببه عارضا لاجل الجزء وان لم تكن
مستقلة في حصوله بل كانت محتاجة فيه الى شيء فان كانت محتاجة

فيه الى خارج مساوئها ولا محالة يكون الخارج مستندا الى الذات
ايضا يكون العارض لها بسببه عارضا لاجل خارج يساويها
فهذه الثلاث لها قرب من الذات ونسبة تامة اليها فلذا سميت اعراضا
ذاتية فظهر ان ترتب كلهما على الذات بسبب استعداد مخصوص
بالذات على ما في بعض حواشي شرح الشمسية لا بسبب استعداد
حاصل للامر المساوي كما زعمه المحشي الا ان يكون مراده بسبب
استعداد حاصل للذات مختص بالامر المساوي على معنى ان
في الذات استعدادا طالبا للامر المساوي اولا والامر العارض على
المساوي ثانيا مثلا في الانسان استعداد طالب للمتعبج اولا
وللضاحك ثانيا والحاصل ان الامر المساوي واسطة في العروض
وقد علم معناها في شرح قوله اما ذاته فقوله اي يكون تصريح بما
علم ضمنا (قوله فيعرضه) امر التذكير سهلا على الاهل (قوله
بشرط ان يكون) مستفادا عن الوصف بالمساواة فتأمل (قوله
او خارجا) اي امرا خارجا (قوله على ما هو التحقيق) اشارة الى
ما اعتبره المتقدمون والى ان ما اعتبره المتأخرون خلاف التحقيق فان
الجزء الاعم واسطة في العروض عندهم ايضا فان قلت القوم
يبحثون في العلوم عن العارض لجزء اعم فان لم يكن من الاعراض
الذاتية للموضوع فكيف يتيسر لهم البحث عنه مع انهم معترفون
بان البحث لا يكون الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها قلت
انهم يبحثون عنه مع ملاحظة قيود مخصوصة له بالموضوع وان
لم يصرحوا بتلك القيود وحينئذ يكون من الاعراض الذاتية وكأن
المتأخرين انما وقعوا فيما وقعوا لما رأوا من البحث عن الاعراض
الذاتية لجزء اعم مع عدم التصريح بالقيود المخصصة على ما نقرر
في موضعه وقال بعض المدققين وليس النزاع في كون الجزء الاعم
واسطة في العروض اقطيا يرجع الى تفسير اللفظ بل نزاع معنوي

٨ اشارة الى وجه كون
ما ذهب اليه المتأخرون
خلاف التحقيق

ما له انه هل يبحث عنه في العلوم المدونة في الواقع او انه هل ينبغي
 ان يبحث عنه فيها وظاهر ان هذا نزاع معنوي يلقى ان يصير
 معركة للآراء وفيه ما لا يخفى من المنافاة من الوجه الاول فتأمل ٩
 (قوله فالعارض الذاتي ما يستند الى الذات) اشارة الى وجه التسمية
 بالذاتي (قوله بلا واسطة) اي بلا واسطة في العروض كما مر وكذا
 المعنى في الثاني وهو ظاهر (قوله واما يلحق الشيء بواحدة
 الامر الاعم) شروع في الاعراض الغريبة لكونها مقابلة للذاتية
 اذا الاشياء تنكشف باعدادها وهي ليست مستندة الى الذات
 ومترتبة عليها بسبب استعداد في الذات مخصوص بها اما العارض
 بسبب خارج اعم منه فهو فرع لاستعداد هو لامر اعم مخصوص به
 طالب لا تار هي مختصة بالامر الاعم وحالته في الحقيقة كالحرارة بالقياس
 الى الابيض فانها ليست حال الابيض وفرعا لاستعداد مخصوص
 به والالم يكن الاسود متحركا بل هي حال الجسم وفرع لاستعداد
 مخصوص به واما العارض بسبب خارج اخص فهو ايضا فرع
 لاستعداد لامر اخص مخصوص به طالب لا تار مختصة بالامر
 الاخص وهي حالته في الحقيقة كالضحك فانه ليس حال الحيوان
 بالحقيقة والالم يكن له اختصاص بالانسان بل هو حال الانسان
 وعروضه الحيوان وحله عليه باعتبار انه يتقدمه في الوجود الخارجي
 واما العارض بسبب خارج مبين فهو حال الامر المبين بالحقيقة
 وفرع لاستعداد حاصل فيه مخصوص به كالحرارة الغير الارادية
 الحاصلة للجالس السفينة بواسطة السفينة فان تلك الحرارة حال
 السفينة حقيقة وهو ظاهر وهذا هو المثال المطابق وما ذكره فغير
 مطابق فان النار ليست واسطة في العروض لان هناك عروضين
 لان الماء حار حقيقة كما ان النار كذلك بل عروض الحرارة
 لهما بواسطة الجزء الاعم وهو الجسم العنصري فظهر عدم

٩ وجه التأمل ان المنافاة
 مدفوعة بان النزاع في وقوع
 البحث بلا ملا حظة القيود
 المختصة به

المطابقة من وجه آخر فهو محل نظر من وجهين (قوله فتسمى
اعراضاً غريبة لما لم تستند الى الذات) ولم تترتب عليها بسبب
استعداد في الذات مخصوص بها ففيها غرابة بالقياس اليها اي
الى الذات لان الذات لا تطلب تلك الاعراض كما لا يخفى (قوله والعلوم
لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية) يفيد ان البحث عن اللاحق
بواسطة الجزء الاعم غير واقع فهذا ممنوع لانه قد مر انفا ان البحث
عنه واقع في العلوم على ما قال مولانا داود في حاشية شرح الشمسية
اولان وقوعه محل النزاع على ما نقلنا عن مولانا ميرزا جان وان
اراد ان العلوم لا ينبغي ان يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية
ولا ينبغي البحث عن اللاحق بواسطة الجزء الاعم فهو ممنوع لانه
محل النزاع ايضا على ما قال هذا انفا ضل والحاصل ان البحث
عن اللاحق بواسطة الجزء الاعم محل بحث من حيث انه واقع
في العلوم ومن حيث انه لا يثق فهو معركة الآراء على ما مر النقل عن
مولانا ميرزا جان فتأمل (قوله اذا لائق آه) وقد مر ان البحث عن
الاعراض الذاتية دون الاعراض الغريبة امر استحساني لانهم
انما يبحثوا في العلم عن احوال الموضوع حقيقة اما احوال الامر الاعم
او الاخص او المبين فهي ليست احوال الموضوع في الحقيقة
فهى بالنسبة الى الموضوع احوال متعلقة فلهذا حصروا البحث
على الاعراض الذاتية فغرضه بيان سبب الحصر لا الاستدلال
على ذلك كما قيل اذ الدليل عليه استقرار مباحثهم فتأمل ٩ (قوله
عن الآثار المطلوبة) اي عن الاعراض التي تطلبها الاستعدادات
الحاصلة للذات (قوله لان كل شيء استعدادا مختصا به) اي بذلك
الشيء الباء داخل على المقصور عليه على الاصل الا انه غير
شائع ولو قال استعدادا مختصا به طابا لتلك الآثار لظهر وجه
التسمية وكان اولى (قوله بالآثار المطلوبة) لانها مطلوبة

٩ وجه التأمل ان وقوع
البحث عن اللاحق بواسطة
الجزء الاعم محل النزاع كما مر
سند

لاستعداد الذات كما مر (قوله وتطلب في العلم) يعني تطلب بيانها في العلم ولو بالتبسيط عليها لان مسألة العلم قد تكون بدئية وقيل اذا كان ثبوتها لموضوعاتها بالبرهان كما في المسائل النظرية وحينئذ يسمى بالمطالب العلمية واما التي لا تثبت بالبرهان فليست من المطالب العلمية لكن المسائل اعم منها انتهى وهذا مبني على ما قال شارح الشمسية من ان المسائل هي المطالب التي تبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية انتهى فالاولى ما ذكرنا فتأمل (قوله واما الآثار المترتبة بسبب استعداد غير مختص به) اي غير مختص بذلك الشيء وهو موضوع الفن وهذا يوهم ان الترتيب المذكور بسبب استعداد عام له واغیره وليس الامر كذلك لما عرفت ان الاستعداد ليس الا لامر الاعم او الاخص او المبين (قوله فتقييد الاعراض بالذاتية) متفرع على قوله والعلوم لا يبحث فيها آه (قوله لمجرد التوضيح) لا الاحتراز كما هو الاصل في القبول وهذا مما قال به عصام الدين في حواشي شرح الشمسية وفيه نظر لان البحث عن المعارض بواسطة الجزء الاعم واقع على ما مر نقلا عن مولانا داود ووقوعه محل بحث ومعرفة الاراء كما قال به مولانا ميرزا جان عليهم السلام الرحمة والغفران فهو قيد احترازي على الاول وكون ذلك للتوضيح لا يتضح على القول الثاني فتأمل (قوله ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية للشيء) وهو موضوع العلم وقد فسروه بانه ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وقاوا في تعريف العلوم علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للشيء وقالوا في تعريف العرض الذاتي هو اللاحق لذاته او الامر مساو وقد مر ان البحث هو الحمل في اصطلاح المنطقيين فينباد ومن ذلك امور الاول ان يكون موضوعات المسائل موضوع الفن وليس الامر كذلك فانه مثلا يجوز ان يكون موضوع المسئلة الاسم وقسم الاسم من المعرب والمنصرف والمبتدأ والخبر وغير ذلك والثاني ان يوجد العرض الذاتي حيث يوجد

قوله فتأمل وجه التأمل ان ضمير تطلب راجع الى الآثار مطلقا والتقييد خلاف الاصل ولا يصار اليه الابدال ولا دلائل ههنا وكلام الشارح القطعي لا يقتضي ذلك لان غرضه بيان ان مسائل الفن لا يجب ان يكون مبرهنة ومدللة في العلم وان كلام المحشي بشعر بان تلك الآثار انما وصفت بالمطابقة لكونها مطلوبة في العلم وهو خلاف ما ذكره من كون الاستعداد طائبا ابا وجواب يجوز الامر ان فتبصر سدد

موضوع العلم لانه على هذا المعنى من مقتضيات الذات ولو ازمعها ويلزم
من ذلك ان لا يكون محمولات مسائل العلوم اخص من موضوعاتها
وليس الامر كذلك لان اكثر محمولات مسائل العلوم اخص من
موضوعاتها والثالث انه لا يكون موضوع المسائل اخص من موضوع
الفن وليس الامر كذلك كما اشار اليها بقوله ٩ فلا يرد ان آه وقد عرفت
ان المحمولات التي هي اخص من موضوع العلم اعراض غريبة
بالقياس الى موضوع الفن ومنهم من ذهب الى ان موضوع كل
علم امر واحد الا ان المسائل التي محمولاتها اعراض غريبة بالقياس
اليه ليست من مسائل هذا العلم بل من مسائل علوم اخر مندرجة
في هذا العلم واليه مال العلامة الشيرازي في شرح الكليات وفيه
بحث وعو انه يلزم حينئذ ان يكون اكثر مسائل العلوم بل كلها خارجة
عنها مثلا يكون احوال الفلكيات والعنصریات وفصل النبات
والحيوان والانسان خارجة عن العلم الطبيعي داخله تحت علم
آخر مندرج تحت العلم الطبيعي وخواص الواجب والعقول خارجة
عن العلم الالهي ٦ داخله في علم آخر مندرج تحت العلم الالهي وبطلانه
بين ثم يقال ان ذلك العلم وما اسمه وكذلك احوال المختصة
بالنباتات والانس والحيوانات والخارج وغيرها خارجة عن الفقه داخله
تحت علم آخر مندرج تحت الفقه وكذلك حال المبتدأ والخبر
واقسام الاسماء والافعال والحروف في علم النحو الى غير ذلك من ما
لا يقول به من له ادنى دربة ومنهم من ذهب الى ان موضوع كل
واحد من العلوم ليس امرا واحدا حتى يلزم ان يكون محمولات
مسائله اعراض ذاتية بالقياس اليه بل موضوعه امور كثيرة يكون
محمولات المسائل اعراضا ذاتية بالقياس اليها كما اختار العلامة
في موضوع الحكمة واختار بعض آخرا محمولات المسائل لا يجب
ان تكون اعراضا ذاتية لموضوعات مسائله وفي قولهم موضوع العلم

٩ اي الى هذه المحذورات
فدفعها بما ذكره بقوله
ان المراد بالبحث الى قوله
فلا يرد

٦ فان موضوع العلم الالهي
الموجود من حيث هو هو
والواجب اخص منه وكذا
العقول اخص منه اي من
الوجود فيكون الباحث عن
احوال الواجب علما مستقلا
مندرجا تحت العلم الالهي
وكذا الكلام في علم العقول
س

ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية طي ومعناه ما يبحث فيه عن
 عوارضه الذاتية او عوارض انواعه الى آخر ما اعتبروه وقد فصله
 المحشى وهذا ما اختاره المحقق الدواني في تصانيفه وهو المنقول
 عن برهان الشفاء الا انه ٣ اطلق في الاشارات وقد حل المحققون
 ما ذكره في الاشارات على ما صرح به في الشفاء من التفصيل لان
 الاصل حل المطابق على المقيد وحيث يتعين حل ما ذكره المتأخرون
 على الطي اعتمادا على القرينة وهي ما ذكروه من المباحث المذكورة
 في كتبهم فان محمولات اكثر المسائل اعراض غريبة ولا يجوز
 البحث عنها في الفن فيجب حل كلامهم على الطي لئلا يتناقض
 اولان الاصل عندهم كلام الشيخ وهو المقتضى في القواعد
 الفلسفية اذا قالت حذام فصدقوها (قوله ان يرجع البحث فيه اليها)
 اى الى الاعراض الذاتية وفيه مسامحة والمراد ان يرجع البحث
 فيه الى البحث عن اعراض الذاتية مثلا يبحث في النحوع عن احوال
 الاسم بل عن احوال اقسام الاسم مثل المبتدأ والخير واللاحق
 بواسطة الاخص غريب وهو لا يبحث عنه في العلم وبالارجاع الى
 البحث عن احوال الكلمة اندفع الاشكال وفيه نظراته لاحاجة
 الى اعتبار الرجوع في اعراض الموضوع واعراض اعراضه
 فانهما لا يحتاجان الى التأويل مع ان التقرير بشعر الاحتجاج الى
 التأويل في الكل (قوله بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة)
 كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم طبيعي فله حيز طبيعي
 (قوله او يجعل نوعه) كالحبوان في قولهم كل حيوان فله
 قوة اللمس والفلك لا يقبل الخرق والالتام (قوله او ما يعرضه)
 اى النوع (قوله لامر اعم) اى من ذلك النوع وذلك الامر اما
 نفس الموضوع او فصله او خاصته (قوله بشرط ان لا يتجاوز
 عمومه) اى بشرط ان لا يتجاوز ذلك العارض او ذلك الامر الاعم

٣ اى صاحب برهان
 الشفاء فلا يلزم الاضمار
 قبل الذكر لانه مذكور ضمنا
 شد

في العموم عن موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حرام ٧ (قوله
ويحمل عليه) أي على كل واحد من العرض الذاتي ونوعه ويجوز
رجوع الضمير إليهما باعتبار الموضوع وكذا الكلام في أنه في قوله
العرض الذاتي له كما لا يخفى (قوله العرض الذاتي له) أي العرض
الذاتي اللاحق له أي لذاته أو اللاحق لأمر أعم من النوع بشرط
أن لا يتجاوز اللاحق في العموم عن موضوع الفن كما في كقولهم
كل متحرك بحر كين مستقيمين لابد وأن يسكن بينهما (قوله أو الأمر
أعم) معطوف على قوله له وهو ظاهر إلا أن الظاهر أو ما يعرضه
لأمر أعم كافي بعض النسخ (قوله أو لوازمه) هكذا في النسخة
المعول عليها بأول الفاصلة والظاهر الواو الواصلة ويجوز أن
يكون الأول ناظراً إلى قوله لذاته والثاني ناظراً إلى قوله لأمر مساو
كما لا يخفى فتأمل (قوله فيلزم أن آه) ويلزم من ذلك أن لا يكون
مجمولات مسائل العلوم أخص من موضوعاتها (قوله بل يلزم من ظ
العبارة) أي العبارة المذكورة في تعريف العلم والموضوع (قوله
إذا ظاهر عن البحث) علة لقوله بل يلزم من ظاهر العبارة وهو
ظاهر إنما قال كذلك لا يمكن التأويل بما مر من القول بالرجوع
(قوله والجمال أن الأمر ليس كذلك) يعني أن كلا من اللازمين
المذكورين غير صحيح إذا ما من علم آه (قوله فقوله ما يبحث في
العلم عن الأعراض الذاتية لموضوعه) هكذا في النسخة المعول
عليها وغيرها وفيه مساهلة ظاهرة بحسب موضوع العلم ما يبحث
فيه عن أعراضه الذاتية مجمل ومفصلة ما ذكرناه ويمكن أن يقال
في التوجيه أن المبتدأ محذوف وهو موضوع العلم كما ذكرنا بأن يكون
ما عبارة عن الموضوع والعائد محذوف لأن اللام في الأعراض عوض
عن المضاف إليه أي عن أعراضه الذاتية إلا أن قوله لموضوعه
مستدرك أو يقال أن الموضوع في لموضوعه مستدرك ولك أن تقول

٧ وموضوع الفقه أفعال
المكلفين وتناول المسكر نوع
منهسا و لحوق السكره
بواسطة فعل المكلف فان
تناول غير المكلف من البهائم
والصبيان وأمثالهما ليس
بحرام كما لا يخفى عليك
قوله كل متحرك آه فانه نوع
العرض الذاتي اللاحق
للجسم الطبيعي والسكون
كذلك وكل متحرك بهذه
الحركة ساكن بينهما أي بين
الحركتين المستقيمتين
ولحوق السكون بينهما
لا السكون المطلق إنما هو
بواسطة الجسم وهو أعم من
المتحرك كما تقرر في موضعه
واستيفاء الأمثلة يظهر
بالأمل والله الموفق

في التوجيه ان ما عبارة عن العلم وهو خبر مبتدأ محذوف وان قرله
 في العلم مظهر ذكر في موضع المضمرة تقدير الكلام فقوله العلم ما
 يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لموضوعه كما قال بعض الاذكياء (قوله
 وما يقال من ان العرض) والتوجيه الاول مبنى على الحمل على المسامحة
 وهذا مبنى على الفرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق بين
 موضوعيهما فيكون محمول العلم ما ينحل اليه محمولات المسائل
 على طريق التردد مثلا امتناع الحرق الذي هو من خواص
 الفلكيات مع المحمولات التي يقابله اذا اخذ على وجه التردد كان
 عرضا ذاتيا للجسم الطبيعي فانه لا يتخلو عن احدهما والكلمة
 اما عربية واما مبنية فكل منهما اذا اخذ مع مقابله يكون عرضا
 ذاتيا فان الكلمة لا يتخلو عنهما (قوله كالحركة والسكون) فان
 الجسم لا يحتاج في لحوق التحرك والسكون الى ان يصير نوعا لان
 الطبيعة الجسمية صالحة لهما (قوله فيرد عليه ان محمولات
 مسائل العلوم) لان الكلمة مثلا ما لم تكن اسما بل اسما معربا لم تكن
 منصرفة وغير منصرفة وهو ظاهر (قوله داخل على المحمولات)
 تكرر لما سبق منه التنبيه على ذلك (قوله يحتمل فيه) اي على التفصيل
 المذكور وظاهره ليس بمراد كما لا يخفى (قوله والمراد بالعلومات)
 فذكر التصورات واريد المنصورات وكذلك ذكر التصديقات واريد
 المصدق بها (فوائد نفيسة) وهي ان العلم عين العلوم عند المحققين
 وايضا ان العلم التصديقي مخالف بالنوع للعلم التصوري عندهم
 وايضا لا حجر في التصور فيتعلق بكل شئ حتى عدم نفسه ومن
 ههنا يرد اشكالان احدهما انه يتعلق على هذا بالنسبة التامة
 ادراكا متخالفا بالنوع فيلزم ان يصير النسبة نوعين هذا خلف
 ويمكن الجواب عنه بان ما قيل ان التباين بين العلم والمعلوم بالاعتبار
 فهو في العلم التصوري فقط لان ذلك يلزم من اثبات الوجود

الذهني وذلك انما يجري في العلم التصوري ٩ وثانيهما اننا قد نتصور
التصديق فيلزم ههنا على مذهب التحقيق اتحاد التصور مع التصديق
نوعا هذا خلف ونحن نقول ان ما قالوا ان العلم والمعلوم متحدان بالذات
معناه انهما يتحدان بالماهية النوعية لكن لا مطلقا بل مع قطع
النظر عن العوارض الحاصلة للعلوم في الذهن فالانسان مثلا
اذا حصل في الذهن يعرض له هناك بعض الاحوال وهو اذا
اعتبر معها كان مغاير الحقيقة الانسان وكان بهذا الاعتبار علما
فالاعتبار داخليا في الحقيقة العلمية خارج عن الحقيقة الانسانية
التي هي المعلوم فان اتحاد العلم التصوري المتعلق بالنسبة معها
ليس من حيث انه تصوري وكذا اتحاد العلم التصديق بهما بل
اتحاد كل منهما معها عند حذف الاعتبارات التي بها يصير نوعا
آخر نظير ذلك ان الانسان من حيث انه كاتب مغاير بالنوع
للانسان من حيث هو ومن هذا يظهر الجواب ٦ عن الوجه الآخر
فاحفظ هذا التحقيق فانه بذلك حقيق ثم اعلم ايضا انهم اختلفوا
في ان المعلوم بالذات هل هو الامر الخارجى او الصورة الذهنية وقد
نسب الثاني الى ارباب التحقيق كالشيخين ابي نصر وابي علي لان
النفس لا تدرك الا ما حصل فيها وهو الصور الذهنية ومعتمد هؤلاء
في ذلك ان النفس كثيرا ما تدرك ما لا وجود له في الخارج كالناسم
والمبرسم فانهما يدركان اشياء لا وجود لهما في الخارج على نحو
ادراك ما في الخارج ومعتمد الاولين ان المعلوم بالذات ما كان ملتفتا
اليه بالذات ولا شك ان احين رأينا زيدا امثلا كان التفات
النفس الى جانب المعلوم الذي هو زيد الموجود في الخارج حتى
لو اريد الحكم على صورته يحتاج الى التفات آخر من النفس بل نقول
ثبوت الصورة انما هو بالادلة المثبتة للوجود الذهني والعوام الذين
ليس لهم علم بارتسام الصور وكذا المتكلمون النافون لارتسام

٩ حاصل الجواب اننا لانسلم
ثبوت الوجود الذهني في العلم
التصديق لان الدليل القائم
على الوجود الذهني على
تقدير تمامه انما يقوم في باب
التصورات بل في المعدومات
وفيه شيء وهو انهم فسروا
العلم بالصورة الحاصلة ثم
قسموها الى التصور
والتصديق وهذا ينا فيه
والجواب ان المجيب مانع
لكون الدليل تاما في باب
التصديقات فارجع
الى المطولات فتأمل منه
٦ حاصله اننا لو سلمنا ان دليل
الوجود الذهني تام في باب
التصديقات ايضا نقول
لا نسلم لزوم كون النسبة
نوعين لانه انما يلزم ذلك اذا
كان اتحاد كل منهما مع
المعلوم مأخوذا بالاعتبار
المذكور منه

الصور يدر كون ما يدر كه الحكماء بالافرق فالعلوم ليس الاما هو
الموجود في الخارج والتحقيق في ذلك ان هذا نزاع لفظي وذلك
لان الحق هو ان المعلوم بالذات هو الماهية من حيث هي مع قطع
النظر عن كونه موجودا في الخارج او حاصلا في الذهن فمن قال
ان المعلوم هو الامر الخارجي فاراد به هذا وهذا من قال
انه هو الصورة فالقائل الاول اراد بالامر الخارجي ما عدا الصورة
الذهنية من حيث انها صورة ذهنية قائمة بالنفس لا الموجود
في الخارج وكيف يقول عاقل ان المعلوم انما هو الاشياء الموجودة
في الخارج فينكر ادراك المعدومات الخارجية والقائل الثاني
اراد بالصورة الماهية المعلومه فان اطلاق الصورة على هذا المعنى
شائع بينهم ونفي كون المعلوم امر خارجيا بناء على حمله على ما هو
الظاهر على ما يفهم من دليله وح ان اراد بالمعلوم بالذات ان يكون
الاتفات اليه بالذات كما يفهم من كلام سبب المحققين فلا غبار عليه
اصلا وان اراد به الحاصل في الذهن بالذات فهو الماهية
من حيث هي من غير تقييد لها بالذهن وغيره لان الطبيعة لا بشرط
شيء متقدم على الماء خوذ بشرط شيء على ما صرح به الشيخ
فالعلوم بمعنى ما هو معلوم اولا وحاصلا في الذهن سابقا هو هذا
واما العلم فهو الصورة من حيث هو صورة ذهنية وهي غير معلومة
بالذات بهذه الملاحظة لان حيث القصد ولا من حيث الحصول
في الذهن والوجود وما ذكرنا من جعل النزاع لفظيا مما افاده المحقق
الدواني وغيره مما ينبغي ان يعلم انهم اختلفوا في ان الالفاظ
هل هي موضوعة للمعلوم الخارجي او للصورة الذهنية قال بعض
الافاضل هذا الخلاف فرع الخلاف في ان المعلوم بالذات ماذا
اذلا نزاع في ان الالفاظ موضوعة بازاء ما هو معلوم بالذات وقد عرفت
ان الاول لفظي فاعلم ان هذا ايضا لفظي فاعلم فاعلم المرء يفهمه
(قوله الا نور الحاصلة صورها في العقل) وهذا يشعر بان الصور

قوله لا الموجود في الخارج
يعني ان المراد بالامر الخارجي
ليس ما هو المتبادر وهو
الموجود في الخارج بل المراد
به ما عدا الصورة الذهنية من
حيث انها قائمة بالنفس
فيشمل المعدوم في الخارج
والموجود فيه وكيف يقول
العاقل بان المراد به الموجود
في الخارج ولا يكون المعلوم
الا هو ضرورة تعلق علمنا
بالمعدومات حتى نحكم عليها
بحكم ايجابية او سلبية
فيجعل الامر الخارجي على
الماهية

الجسمانية كصور الكليات والمجردات حاصلة في النفس الناطقة
والامر كذلك عند الكثير ولكن حصول صور الجسمانيات فيها
بواسطة الالات الجسمانية لان حصول صورة البصر فيها فرع فتح
البصر لا يقال ان الصور الجسمانية او حصلت فيها لزم انقسام
النفس الناطقة لانا نقول لانم ذلك لجواز ان يكون حلولها غير
سرياني فليكن جواريا وهذا هو التحقيق ومن قال بان حلولها
سرياني قال بان الصور الجسمانية حاصلة في الالات واعلم ان
هذا يشعر بان النفس الناطقة تدرك غيرها من المجردات سواء
كانت نفوسا بشرية او عقولا على الوجه الجزئي وهو
ليس بعيد لمن له قلب منور بنور الولاية ولكن المستفاد من كلام
مولانا الفاضل ميرزا جان خلاف ذلك فانه قال ان الدلائل
المنكورة انما تدل على انه لا يمكن ادراك الماديات بواسطة
الالات الجسمانية ولا تدل على انه لا يمكن ادراك النفس بدونها
الجزئيات المجردة لكن اذا راجعنا الى وجداننا لم نجد شيئا من
الجزئيات المجردة مدركا لنا على الوجه الجزئي وعلمنا بانفسنا
حضورى وليس الكلام فيه وتذكر نفوس غيرنا وسائر المجردات
على الوجه الكلى انتهى والوجدان لا يكون حجة على الغير فيجوز
كون المجرد مدركا على الوجه الجزئي كما ذكر فتأمل ولكن المحققين
متفقون على ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وعلى
ان نسبة الادراك الى الالات كنسبة القطع الى السكين وعلى القول
الثاني لا بد من التأويل بان يقال معنى قواه في العقل عند العقل فظهر
ان التصور المراد في العلم الصورة الحاصلة عند الذات المجردة وعند
بعض ان الالة مدركة حقيقة (قوله والتصديقية) واعلم ان ههنا
مباحث نفيسة لا بد من تحصيلها لمتعاطي الفن (المبحث الاول
ان التصديق عند الحكماء امر بسيط وهو الادراك مع الازعان مثلا

قوله المراد في للعلم واعلم
ان العلم والتصور والادراك
الفاظ مترادفة ومعنى الكل
الصورة الحاصلة عند الذات
المجردة فهذا منطبق على
جميع المذاهب

في تحوز يد قائم امور الاول عنوان الموضوع وهو المفهوم والثاني ذات الموضوع وهو ما صدق عليه ذلك المفهوم ويعتبر المفهوم اذا كانت القضية طبيعية والافالذات والثالث عنوان المحمول وهو مفهوم قائم مثلا والرابع ما صدق عليه هذا المفهوم وهذا لا يعتبر اصلا والخامس النسبة وهي اتحاد المحمول مع الموضوع ذاتا على معنى ان ما صدق عليه العنوانان امر واحد وهذا معنى الحمل عندهم وهذه النسبة تتعلق بها الادراك الاول التصور الساذج وهو في مرتبة الشك وتسمى تلك النسبة في هذه الحالة نسبة حكمية والثاني الادراك مع الاذعان وهو الحكم وتلك النسبة تسمى نسبة تامة خبرية ويطلق عايتها الحكم ايضا بعد كونها مدركة بالادراك الرابع فالحكم عندهم مشترك لنظي وقال بعضهم ومنهم العلامة التفتازاني ان الحكم هو اذعان النفس لاحد طرفي النسبة اعني الاثبات والنفي (ثم اعلم انهم قسموا الحكم الى اقسام منها الشك ومنها الوهم مع انه لا اذعان فيهما اصلا وهذا سؤال مشهور فانه قسموا الحكم وتارة التصديق وتارة الاعتقاد المراد فله الى اقسام اعني عن ذكرها شهرتها وعدوا منها الشك والوهم مع انه لا حكم فيهما فانه لا بد فيه من الرجحان ولا رجحان فيهما اصلا لان الشك يقتضي المساواة والوهم هو جانب المرجوح والجواب ان ذكرهما ليس لكونهما قسمين بل باعتبار ٩ ان امتياز الاقسام يتوقف على تصورهما لكونهما ذكر في معرض الاقسام اعتمادا على ظهور حالهما من عدم الاندراج تحت المقسم من الحكم وامثاله وبعضهم جعل المقسم ماعنه اذ ذكر الحكمي وهو العبارة الدالة على الحكم كقول النائم زيد قائم فانه دال على الحكم دفعا لذلك السؤال كما لا يخفى وما ذكر من بساطة التصديق هو التحقيق ومحصل الكلام ان التصديق عندهم هو الادراك مع الاذعان او نفس الاذعان فعلى القولين امر بسيط والتصورات الثلاثة شرطه وعند الامام فخر الدين الرازي ان

٩ قوله بل باعتبار ان امتياز الاقسام من اليقين والظن والتقليد والجهل المركب والاول هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وكذا الرابع الا انه غير مطابق للواقع وقيل ان الثبات غير معتبر في مفهومه لجواز الزوال والثاني الطرف الراجع والوهم هو الطرف المرجوح والثالث هو الجزم بناء على حسن ظن لقائله والشك هو التردد بين الوقوع والا وقوع فالشك يخالف الاعتقاد والوهم خلاف الظن والاشياء تنكشف باضدادها كما لا يخفى فتأمل

التصديق امر مركب من الحكم ومن التصورات الثلاثة فالتصورات شرط له وقال السيد السند قدس سره وهذا اي مذهب الحكماء هو الحق اي هو الصواب لان لكل واحد من التصورات التصديق طريقا موصلا وموصل التصور القول الشئ وموصل التصديق القياس والمصلحة وهما موصلان الى التصديق ان كان الحكم نظريا وان كان بداهيا وكان الاطراف نظرية يلزم اكتساب التصديق من القول الشئ فلا يمتاز كل منهما بطريقه وهو خطأ عندا هل الفن وقال مولانا داود في حاشيته على الحاشية الصغرى ان الحق بمعنى الراجح لانه موافق لما هو غرضهم من تقسيم العلم اليه ما اي الى التصور فقط وإلى التصديق وغرضهم تمييز كل منهما بطريق موصل له وقدمى ان هذا الغرض لا يحصل على اصطلاح المتأخرين انتهى وفيه نظر لانه قال قدس سره في شرح المواقف جعل التصديق مركبا من الحكم والتصورات سواء كان الحكم فعلا او ادراكا لوجهه انه انتهى وقال في الحاشية في مقام التعليل لافائدة الاعتبار تركيب الحكم مع غيره لانه اي الحكم وحده يمتاز عما عداه بطريق كاسب انتهى والحاصل ان كلامه في شرح المواقف يدل على انه اي الحق مقابل الخطأ ثم التصديق على ما يقتضيه عبارة المتأخرين هو الادراك المقارن للحكم وهو التصورات الثلاثة ويقال له المذهب المستحدث في التصديق ثلاثة مذاهب والحق مذهب الحكماء كما مر (والمبحث الثاني ان الحكم من قبيل الادراك وهو من مقولة كيف او من مقولة الانفعال لانه الصورة الحاصلة عند الذات المجردة او قبول الصورة والاول المشهور عند الحكماء او هو فعل من افعال النفس عند الامام وهو المذهب المشهور وقيل ان الامام يرى منه وانما نشأ ذلك من اشتراك لفظ الاسناد وامثاله بين المعنى اللغوي الذي هو ضم احد المفهومين الى الآخر على وجه خاص هو الايجاب والسلب فانه فعل من افعال النفس وبين المعنى

قوله ان الحكم وقد عرفت ان الحكم مشترك لفظي والكلام ههنا فيما هو من قبيل العلم لا فيما كان من اجزاء القضية لانه من قبيل المعلوم مثله قوله او هو فعل فعلى هذا وجه التكليف بالايان وهو التصديق ظاهر لانه مقدور لانه فعل اختياري اما على تقدير كون التصديق ادراكا فليس بظاهر لان النفس قابلة لتلك الصورة لفاعلة والجواب ان الادراك مقدور مطلوب تحصيله بالفكر وهو ترتيب الامور المعروفة وذلك الترتيب فعل فالايان بهذا الاعتبار مقدور ومكلف به كما لا يخفى مثله

الاصطلاح وهو الاذعان على ما قال ولا نامبرزاجان في بعض
 تصانيفه () والبحث الثالث في بيان امور منها ان النسبة الحكمية
 عند المتأخرين هي مورد الايجاب والسلب معا ويقال لها النسبة
 بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وهي عبارة عن اتحاد
 المحمول مع الموضوع على وجه التقييد ولذلك سميت نسبة
 تقييدية ايضا ومنها بيان معنى الوقوع واللاوقوع عندهم وهو
 المطابقة لما في نفس الامر وعدمها فالعنى في المثل المذكوران
 اتحاد القائم مع زيد مضافا بقى لما في نفس الامر اذ ليس بمطابق
 له فالوقوع واللاوقوع صفتان للنسبة بين بين فتقول المحشى كوقوع
 النسبة اولا وقوعها ناظر الى هذا المذهب ومنها ان النسبة
 الحكمية عند القدماء متعددة وهي النسبة التسامية الخيرية وهي
 الوقوع في الموجبة واللاوقوع في السالبة ومنها بيان معنى الوقوع
 واللاوقوع عندهم وهما اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاد
 معه فهما صفتان للمحمول وهذا هو الحق فلو قال المحشى
 كالوقوع واللاوقوع لكان اولى كما لا يخفى ومنها ان اجزاء القضية
 اربعة عند المتأخرين وثلاثة عند المتقدمين لان النسبة الحكمية
 وهي النسبة الخيرية والحكم وهو من قبيل المعلوم واحد عندهم
 وهذا النزاع متفرع على النزاع في اثبات النسبة التقييدية فهو
 نزاع حقيقى لا لفظى كما نوهه مولانا داود في حاشية الحاشية الصغرى
 للامامة الكبرى على شرح التسمية اللهم الا ان يكون النزاع بين
 المتقدمين ايضا فيكون النزاع في هذا المقام متعددا لا واحدا
 ومنها ان المتأخرين قالوا ان التصديق يمتاز عن التصور باعتبار
 المتعلق ايضا فلا يتعلق التصور بما يتعلق به التصديق من وقوع
 النسبة اولا وقوعها بل انما يتعلق بغيره من النسبة واطرافها
 فالتصديق عندهم متعلق بوقوع النسبة اولا وقوعها والتصور

قوله هو الحق لان النسبة بين
 بين مما اخترعها المتأخرون
 ولا يدل عليها اللفظ ويدل
 الوجدان على عدمها على
 ما قالوا
 قوله لان النسبة مسوقة
 لاثبات ان اجزاء القضية ثلاثة
 عند القدماء واما كون
 اجزائها اربعة عند
 المتأخرين فعلوم مما سبق
 قوله اولى لانطباقه على
 المذهب الراجح كما لا يخفى
 قد

ادراك متعلق بغير ذلك فامتاز باعتبار المتعلق كما كان بحسب
الذات ومنها ان الحكماء قالوا لا حجر في التصور بل يتعلق بما يتعلق
به التصديق وغيره من الاشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات
واللوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق وهو الحق عند
المحققين بشهادة الوجدان الصادق (والمبحث الرابع ان التصديق
ليس تفصيلا ان النسبة واقعة اولست بواقعة كما يتبادر من
عباراتهم وهي انهم قالوا في تفسير الحكم ادراك ان النسبة واقعة
اولست بواقعة والا يلزم في كل تصديق تصديقات غير متناهية
بل هو امر اجمالي اذا فصل صار ان النسبة واقعة اولست بواقعة
على ما حقق في موضعه ففي عدول المحشى عن هذه العبارة المركبة
المفصلة الى النسبة المفردة المجملة حيث قال كوقوع النسبة او
لا وقوعها اشارة الى ان المتعلق امر اجمالي (والمبحث الخامس في بيان
اجزاء الشرطية المتصلة مطبقا على المذهبين واعلم ان النسبة الحكمية
عند القدماء ثبوت شيء عند ثبوت شيء آخر على معنى تحقق قضية
عند تحقق قضية اخرى وهو نفس الاتصال فيتعلق به الادراكان
الاول الادراك المتعلق به بلا اذعان وقول وهو ادراك النسبة الحكمية
والثاني الادراك مع الاذعان وهو التصديق وهذا في الموجبة اما
النسبة الحكمية في السالبة فهي عدم ثبوت شيء عند ثبوت شيء
آخر على معنى عدم التحقق فيتعلق به الادراكان المذكوران
فالنسبة الحكمية صفة التالى لانه بمنزلة المحمول فاجزاء القضية
ثلاثة بالذات اربعة بالاعتبار والنسبة الحكمية عند المتأخرين
اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى وهي النسبة الحكمية
في الموجبة والسالبة معا فالوقوع واللاوقوع صفة هذا الاتصال
والمتعلق بهما هو الحكم فاجزاء القضية اربعة متغايرة بالذات
لابلان اعتبار كما ان الامر كذلك عند القدماء (والمبحث السادس

قوله ان التصديق ليس
تفصيلا ان نسبة اضافة
التفصيل بيانية بمعنى يتعلق
الحكم اى الادراك مع
لاذعان بالوقوع مثلا حال
كون ذلك الوقوع مجعلا
لا مفصلا وهو اى المفصل
قولنا ان النسبة واقعة اى
مطابقة للواقع فتأمل سند
قوله بل هو امر اجمالي اى
التصديق امر اجمالي آولا
يخفى ما فيه من المسامحة
والمراد ان التصديق ادراك
اجمالى متعلق بامر مجمل اذا
فصل ذلك المجمل صار ان
النسبة واقعة اولست بواقعة
كما لا يخفى سند
قوله مطلقا فالشرطية
متصلة مطلقة او متصلة
لزومية او متصلة اتفاقية
فقوله مطلقا اشارة الى ان
الشرطية اعم من هذه
الاقسام كما سيجي تفصيلا
ان شاء الله تعالى سند

في بيان اجزاء المنفصلة فالنسبة الحكمية عند القدماء وقوع منافاة
تحقق قضية بتحقق قضية اخرى اولا وقوع تلك المنافسة
فيعلق بهما الادراك فان كان الادراك المتعلق بهما بلا اذعان
فهما النسبة الحكمية وان كان مع الاذعان فالادراك المتعلق بهما
تصديق وحكم وكذلك المدرك حكم ايضا كما مر واما عند المتأخرين
الانفصال والمنافاة هي النسبة الحكمية والوقوع والا وقوع
صفتان لتلك النسبة (والمبحث السابع ان ماذكر من الاقسام
الحملية في ضمن بيان اجزائها غير حاصر لان ماذكرته من التفصيل
انما يجري في الجملة الاسمية دون الفعلية مع انها حملية ايضا لانا اذا
قلنا ضرب زيد فلاشك في انها قضية حملية مع انه لا يحكم فيها
باتحاد المحمول مع الموضوع ولا بعدم الاتحاد لاعلى طريقة
الحكماء ولا على طريقة الآخرين لا يقال انها في قوة قولنا زيد ضارب
لانا نقول ان مداول الاول غير مداول الثاني والكلام في مداولها في نفسها
مع قطع النظر عن امتيازها لامر آخر لانها لا شك في انها قضية
في نفسها والحاصل ان الكلام في المداول المطابق اذلاشك في انها
قضية حملية مع انها لا تدخل في الموجبة والسالبة بالمعنى المذكور
فلا يكون التقسيم حاصرا او الجواب ان الكلام في القضايا المشتملة على
الحمل بهو هو او هو ليس او ليس هو والكلمات ٦ مع مر فوعاتها ليست
من هذا القبيل فهي خارجة عن المقسم ايضا لا يقل ان تعميم
قواعد الفن مما التزمه السلف والخلف لانا نقول ان التعميم انما
هو بقدر الامكان والحاجة والاحتياج انما هو الى القضايا التي يتركب
منها الحجة وهي انما تكون ما يشمل الحمل والكلمات مع مر فوعاتها
اذا وقعت جزأ للقياس فادام لم يرجع الى ما يشمل الحمل المذكور
لم ينتج نحو ضرب زيد وكل ضارب مولم فان الاولى في قوة زيد
ضارب كما لا يخفى (والمبحث الثامن في بيان نفس الامر حتى يفهم

٩ قوله كما ان الامر ناظر الى
المنفى فا جزاء القضية ثلاثة
بالذات اربعة بالاعتبار لان
نفس اتصال التالي بالمقدم
يتعلق به التصور الساذج
والتصديق فالاتصال الثمان
باعتبار كل منهما منفرد
٦ اى الافعال فان الافعال
تسمى كلمات عند المنطقيين
منفرد

معنى وقوع النسبة فانه بمعنى المطابقة للواقع ونفس الامر مثلا كما مر
فمعناها نفس الشيء في حد ذاته والمراد بالامر هو الشيء نفسه واذا قلنا مثلا
الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى كونه
موجودا في حد ذاته ان وجوده ذلك ليس باعتبار الاعتبار وفرض الفارض
بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان هو موجودا وذلك لوجود
اما وجودا صلي ٦ او وجود ظلي ٩ فنفس الامر يتناول الخارج والذهن
ليكنها اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما هو في الخارج فهو في نفس الامر
قطعا واعم من الذهن من وجهه اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون
في نفس الامر فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجا كان كاذبا غير
مطابق لنفس الامر مع ثبوته في الذهن واما ما يقل من ان نفس
الامر هو العقل الفعال اي العقل العاشر فنظور فيه على ما قال
سيد المحققين في حاشية التجريد فتأمل ٣ في ان نحو كل فاعل
مرفوع هل له نسبة الى نفس الامر اولا وقد يطلق الخارج على
نفس الامر وهو شائع وما ذكرناه في المباحث هو التحقيق الملتبس
بلاشبهة ولا بأس وبالله التوفيق (قوله تلك المعلومات) وفيه
بحث وهو انهم ان عنوا بالمعلومات التصورية والتسديقية ما صدقتا
عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعارف والحجج في سائر
العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال بموضوع المنطق
وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عنوا بها
مفهوماتها يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لها لان
مجمولات مسائله لا يلحقهما من حيث هما بل الامر اخص فان الانقسام
الى الجنس والفصل لا يعرض للمعلوم التصوري الا من حيث انه
ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا لانه حد وكذا الانعكاس
الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الا لانه سالبة
ضرورية واتساج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه
مرتب على هيئة الشكل الاول ولا يرد هذا البحث على القول بان

٦ وهو مصدر للاثار ومظهر
الاحكام فان النار مثلا لها
وجودية يصدر عن آثارها
ويظهر عنها احكامها من
الاحراق والاضاءة وغيرها
وهذا يسمى وجودا عينيا
واصلا وخارجيا ٨
٩ وهو مثلا وجوده في القوة
الدراسة سواء كانت لنا
او للبائدي العالمية وهذا
لوجود يسمى وجودا ذهنيا
وظليا وغير اصلي ٨
٣ وجهه التأمل انه ليس
للقضايا الاصطلاحية
والشرعية نفس الامر بالمعنى
المذكور لانه اذا قطع النظر
عن اعتبار المصطلح
واعتبار الشارع لا ثبتت
المجمولات للموضوعات اما
بعد اعتبار ذلك فلهما نفس
الامر فان قولنا الفاعل
مرفوع في نظر الواضع
وقولنا الخمر حرام في شرعنا
وحلال في شرع موسى
صادق ٨

وضوع المنطق المعقولات الثانية فان البحث عن احوالها من حيث تنطبق على المعقولات الاولى على ما تقرر في موضعه والمقصود بيان ان القول الثاني مختار المحققين فلا تغفل (قوله من حيث نفعها في الاتصال) لم يقل من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي كما قال الكاتب لان نفس الاتصال عرض ذاتي يثبت في العلم بالدليل فلا يكون بظاهرة قيدا للموضوع بل لابد من التأويل كما ينبغي (قوله في اتصال العقل) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله ثم ذلك يحتمل ان يكون بينا لحاصل المعنى او اشارة الى ان لام التعريف عوض عن المضاف اليه (قوله تصورية او تصديقية) تقسيم للمجهولات لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في التصور والتصديق به قطعاً وانحصر المجهول ايضا في التصوري والتصديقي لان ما كان مجهولاً اما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصورياً واما ان يكون بحيث اذا ادرك كان ادراكه تصديقا (قوله ظرف مستقر) اعلم ان الجار والمجرور يسمى ظرفاً تشبيهاً باطراف المصطلح الذي ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان لا حاجة الى الفعل او معناه احتياج الطرف اليه ثم الطرف المستقر هو ما تعلق به عامل مقدر وكان له محل من الاعراب نحو زيد في الدار اي مستقر او استقر والحر بالحر اي مقتول او يقتل فالطرف في المثالين مرفوع المحل خبر لمبتدأ او قومه موقع عامله المقدر المرفوع على الخبرة وعامله واجب الحذف وان كان عاما كالمثال الاول وضميره لا يحذف معه لانه ينتقل الى الطرف ويستقر فيه وجائز الحذف ان كان خاصا وضميره يحذف معه نحو زيد من العلماء اي محدود من العلماء فسمى مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه بخلاف اللغو وهو ما تعلق به عامل مذكور او مقدر لم يحذف نسبياً نسبياً فلم يكن لمجموعه محل من الاعراب بل للمجرور فقط ٧ (قوله

قوله والمقصود بيان ان القول آه وقدم ان محمول الفن ما ينحل اليه محمولات المسائل فمحمول الفن هو الموصل مطلقا سواء كان الاتصال قريبا او بعيدا وابعده وذلك الموصل المطلق مساو لموضوع الفن وبهذا يدفع البحث عنهم فتأمل

٩ لا يقال بمبحث الطرف المستقر لا ينبغي ذكره ههنا لانا نقول قد يذكر في الفن ما ليس منه لا بوضوح ما يكاد يخفى تصوره على اذهان المتعلمين كما قال شارح المطالع والامر كذلك لانه مأخوذ على الوجه الغير المشهور كما لا يخفى

٧ وبهذا امتاز عن الجواز الحذف من المستقر فان الاعراب فيه للمجموع

الانسان من حيث هو هو) كلى طبيعى او ماهية لا بشرط شئ
او نحو ذلك والمشهور فيما بين القوم هو ان الماهية لا بشرط شئ يسمى
كلها طبيعى. لكن الاولى ان يسمى الماهية لا بشرط شئ
طبيعة لانها طبيعة من الطبيعى اى حقيقة من الحقائق وماهية من
الماهيات وان يسمى الصورة الحاصلة من الماهية فى العقل كليا
طبيعى وذلك لان الصورة معنوية بالنسبة الى الطبيعة التى هى الماهية
من حيث هى ومعروفة لمفهوم الكلى فتسمية الصورة العقلية
بالكلى الطبيعى انسب لاتصافها بما هو مفهوم هذا المركب
دون الماهية لا بشرط شئ اذ لا يظهر فيها معنى النسبة الى الطبيعة
وايضا هى ايضا متصفة بالكلية وانما المتصف بها الصورة
الحاصلة منها فى العقل على ما قال سيد المحققين فى حواشى الجريد
وفيه ان الماهية لا بشرط شئ طبيعة من الصبايع كما مر فعنى
النسبة انها اى كل فرد منها منسوبة الى الطبيعة المطلقة كالعامل
اللفظى ومعنى كون الكلى موجودا فى الخارج ان الطبيعة التى
يعرضها الكلية فى العقل بمعنى ان يتصورها العقل من حيث هى
وينسبها الى كثيرين يكونونها مشتركة بينهما موجودة فى الخارج
فتأمل ٣ فن حيث ايمان الاطلاق وقد يكون للتقييد وقد يكون
للتعادل فالحيثية لها اطلاقا ثلاثة فعلى هذا يجوز ان يكون قوله
من حيث نفعها للتعادل ويكون طرفا نفعها للبحث اى يبحث عن
عوارض المعلومات التصورية او التصديقية بسبب نفعها فى
الابصال الى المجهول يعنى الباعث للباحث على البحث عن احوالها
كونها موصلة اليه وهذا يشعر بان البحث ليس عن مطلق احوالها بل
عن احوالها التى لا يصل دخول فى عروضها والام يكن الا بصال
باعثه على البحث عنها فالاعراض وان كان جمعا مستغرقا بالام الا
ان هذه القرينة مخصصة لها ومن ههنا يعلم ان المعلومات التصورية

٣ وجه التأمل ان ما ذكرته
لا يدفع الاولوية المذكورة
ونما يكون ما ذكره صحيحا
بما ذكرته من التكلف

والنصد يقية ليست موضوعا للمنطق مطلقا بل مقيدة بصحة
 الاتصال ويجوز ان يكون متعلقا بانثبوت المستفاد من المقام لان قوله
 للتصورات والنصد يقيات صفة اى الاعراض الذاتية الثابتة لهما
 وحيث يكون الحثية للتعليل ويجوز ان يكون متعلقا بالاعراض
 لكونها متضمنة لمعنى الحقوق والا قرب ماذكره المحشى كما سيجي
 الاشارة اليه ولا يخفى ان قيد الحثية للتقييد على ماذكره المحشى
 (قوله اذ المقصود اى من قيد الحثية) يعنى لا يخلو الامر عن هذين
 الاحتمالين بان يكون قيد المعلومات اذ المقصود آه ففيه رد على
 برهان الدين حيث قال ان التقييد بالحثية انحصار الاعراض
 الذاتية انتهى والحق ان كلا منهما مستلزم الآخر ولكن الاقرب
 ما قال المحشى لان الغرض تقييد الموضوع ٩ (قوله مأخوذة ومعتبرة
 والمأخوذة والمعتبرة) قوله والمصدقات بهما (صوابه والمصدق
 بها) قوله ليس مطلقا هكذا في النسخة المأخوذة عليها صوابه
 ليست مطلقا موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة الاتصال الى
 موضوع له فتأمل (قوله والسرف في ذلك) اى سبب التقييد انه لو
 كانت المعلومات مطلقا موضوع المنطق يلزم ان يكون جميع العلوم
 كلها المنطق فكلمة من ليست في محلها واو قال يلزم ان يكون
 كل علم مدون من المنطق لكانت في محلها وان كان مقصودة بقوله
 جميع العلوم ماعدا المنطق كانت ايضا في محلها واللازم بط
 فاذا قيد الشارح العلامة وقال من حيث نفعها وفيه انه انما يلزم
 ذلك لو اريد بالعلوم ما صدق عليه العلوم لانه لو اريد به العلوم
 من حيث المفهوم لا يلزم لان النحو مثلا يبحث عن احوال
 الكلمة من حيث وقوعها في القرا كيب العربية فالكلمة
 المعتبرة من هذه الحثية اخص من المعلوم المأخوذ من حيث المفهوم
 واللاحق باعتبار الاخص غريب والتقرير التام انه ان اخذ

٩ لان تمايز العلوم يتم
 الموضوعات لا يتم
 المحمولات لانها غير معتبرة
 كما مر

٤ وجه التأمل انه يمكن
 ارجاع ضمير المذكر باعتبار
 ما ذكر

المعلوم باعتبار الماصد ق يلزم ذلك وان اخذ باعتبار المفهوم
لا يصدق التعريف على شئ لانه لا يبحث في علم عن احوال المعلوم
من حيث انه معلوم فتأمل ولان المنطق لا يبحث عن جميع احوال
المعلومات التصورية والتصديقية بل عن احوالها باعتبار صحة
ايرصالها الى المجهول وتلك الاحوال هي الايرصال وما يتوقف
عليه الايرصال واما احوال المعلومات لامن هذه الحيثية اعني صحة
الايرصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة فيه وكونها
مطابقة لما هيته الاشياء في انفسها او غير مطابقة لها الى غير ذلك
من احوالها فلا يبحث المنطق عنها لان غرضه لا يتعاق به بل البحث
عن هذه الاحوال في العلم الالهي من الحكمة فوضوح المنطق مقيد
بصحة الايرصال لا بنفس الايرصال لانه عرض ذاتي يثبت في العلم بالادلة
ثم اعلم ان الاحوال المبحوث عنها في المنطق ثلاثة اقسام احدها
الايرصال الى مجهول تصوري اما بانكته كما في الحد اتم واما بوجه ما
وهو اما ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام والناقص
وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الايرصال الى
المجهول التصوري توقفا قريبا ككون المعلومات التصورية كلية
وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور
يتركب من هذه الامور فالايصال يتوقف على هذه الاحوال
بلا واسطة فان قلت قد يدكر في المنطق الجزئية مع انها ليست
من هذه الاحوال قلت ذكرها على سبيل الاستطراد والبحث عن
هذه الاحوال في باب الكليات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه
الايرصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي بواسطة ككون
المعلومات التصورية موضوعات ومجولات والبحث عنها في ضمن
القضايا واما احوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في
المنطق فثلاثة اقسام ايضا احدها الايرصال الى المجهول التصديقي

قوله ولان المنطق آه وجهه
ثان لو جوب التقييد بقيد
الحيثية فكأنه قال انه لا بد
من هذا التقييد لانه اولم يقيد
به لزم المحذور المذكور ولانه
لا يبحث عن جميع الاحوال
بل يبحث عن الاحوال التي
يترتب عليها غرض المنطق
والفرق بين الوجهين ظ
محد

يقينيا كان او غير يقيني جازما او غير جازم وذلك مباحث
 القياس والاستقراء والتثيل التي هي انواع الحجج وثانيتها ما يتوقف
 عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك مباحث
 القضايا وثانيتها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا
 بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي فان المقدم
 والتالي قضيتان بالقوة القريبة فهما معدودان في المعلومات
 التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول فانهما
 من قبيل المعلومات التصورية ٧ وبهذا التفصيل علمت الاعراض
 الذاتية لموضوع المنطق وميزت تلك الاحوال المبهرث عنها نوع
 تميز فلا تغفل وبالله التوفيق (قوله كما قيل) اي كما قال بعض
 المتكلمين وقال بعضهم هو ذات الله وقال بعضهم الموجود بما هو
 موجود ٤ (قوله لانفس الايصال) معطوف على الصحة لاعلى
 الكون اذ لا صحة له ولذلك عدل الشارح العلامة عما قالوا من
 حيث انها توصل الى قوله من حيث نفعها فتبصر (قوله المبهرثة
 عنها) صوابه المبهرث عنها كما لا يخفى (قوله المطلوب اثباتها
 بالبرهان) منى على الغالب (قوله فانها مجمل آه) اي الايصال
 وما يتوقف عليه مجمل شامل على المحمولات كلها لمسائل المنطق
 كما ظهر لك من التفصيل المذكور (قوله لكونها راجعة)
 اي لكون المحمولات راجعة الى الايصال وما يتوقف عليه الايصال
 بل الى الايصال مطلقا قريبا او بعيدا او بعد كما مر (قوله فلا يكون
 جزءا من الموضوع) اي فاذا كان كل منهما اي الايصال وما يتوقف
 عليه الايصال من الاعراض الذاتية المطلوب اثباتها بالبرهان
 لا يكون شيئا منهما جزءا من الموضوع وقيداله لانهما لا يثبتان في
 العلم بالبرهان والالدار وسيجي بيانه فضمير لا يكون راجع اليهما
 وافراده باعتبار ما ينحل اليه او باعتبار كل منهما (قوله لان الموضوع

٧ وقد ظهر من هذا المقام
 ان في قوله اسم المعلومات
 التصديقية مجازا لان
 اطلاقها على المقدمات
 والتوالي مجاز كما لا يخفى
 ٤ اي من حيث هو غير مقيد
 بشئ والقاتل طائفة ومنهم
 حجة الاسلام

وقيد به يجب ان يكون مسلم الثبوت) يعني لا يثبت موضوع العلم واجزاؤه
 في العلم فان موضوع العلم الطبيعي مركب من الهيولى والصورة
 الجسمانية فان كلا منهما يثبت في العلم الالهي وهو العلم الاعلى ٦
 لما مر من ان موضوعه هو الموجود المطلق من حيث هو والامسار ٨
 على ما في المحاكات وغيرها لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له
 فلو اثبت وجود الموضوع في ذلك العلم توقف ثبوت الوجود له على ثبوت
 الوجود له وهو عين الوجود الموقوف عليه فيلزم توقف الشيء على
 نفسه وفيه نظر لان معنى قولهم ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت
 له انه مستلزم له ٤ فيجوز ان يكون ثبوت المثبت له بعين هذا الثابت
 فالوجه ان يقان في التعليل ان وجود الموضوع لما كان ممتازا عن
 الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلم بكونه موقوفا عليه
 لم يجعلوا وجود الموضوع من الاعراض الذاتية ولم يستحسنوا ذلك
 فتفطن (قوله فلا يثبت) من الانبيات دون الثبوت وهو ظاهرا
 (قوله حتى ينتهي) اي ينتهي العلم والمعنى انه يثبت موضوع كل
 علم في علم آخر اعلى منه والحال يستمر على هذا المنوال الى ان ينتهي
 الى علم موضوعه بين الثبوت كالعالم الالهي ٣ (قوله الى ما موضوعه
 بين الثبوت) اي الى علم موضوعه بين الثبوت كالموجود فانه من
 حيث هو هو موضوع العلم الالهي من الحكمة فالوجود ليس جهة
 البحث اذ لا يبحث فيه بان ذلك موجود وهذا ليس بموجود بل البحث
 فيه عن العلية والمعلولية والوجوب والامكان العارضة من جهة
 الوجود فقيد الحثية هذه جزء الموضوع وقد يكون جهة البحث
 بان يكون بيانا لنوع الاعراض الذاتية المبحوث عنها وان كان له نوع آخر
 منها نحو قولنا موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة والزوال
 عنها فان البحث فيه من هذه الجهة ويرد على الاول وجهان الاول
 ان موضوع العلم الالهي ليس مركبا من الوجود والموجود وليس

٦ لان موضوعه اعم من
 موضوع الطبيعي او اشرف
 منه

٨ قوله والا يعني او اثبت
 موضوع العلم واجزاؤه فيه
 يلزم الدور منه

٤ قوله مستلزم له والقول
 بان الوجود مستثنى عن هذه
 القواعد منظور فيه لان
 الاستثناء عن القاعدة
 الكلية وظيفة اهل العريضة
 لان قواعدهم ظنية لا يقينية
 كما لا يخفى منه

٣ فان موضوعه الموجود
 من حيث هو هو عند الاكثر
 منه

البحث عن اعراض هذا المجموع وليس المجموع امرا محققا ٦ حتى
يبحث عن اعراضه في اعلى العلوم ٩ الحقيقة والثاني انه لا يلزم
من عدم ٧ كون الوجود جهة البحث ان يكون جزأ الجواز ان يكون
خارجا معتبرا في البحث وذلك هو الحق فقيد الحيثية فيما هو جزء
الموضوع معناه قيد الموضوع في صحة موضوعيته غير مستفاد من
المحمولات وفيما هو جهة البحث معناه قيد هو يحمل المحمولات
ومستفاد منها هو سبب خصوصية جملها على ما تقرر في موضعه
ويمكن الجواب عنهما بان قولهم جزء الموضوع مسامحة والمراد به
انه قيد خارج عن الموضوع وتصحيح لموضوعية الموضوع ولا يكون
الموضوع موضوعا الابه ولا ينم موضوعيته الابه فكأنه كالجزء في كونه
موقوفا عليها فاطلقوا عليه الجزء فرقا بين القيدين وقولهم بين
الثبوت يؤيد ما ذكرنا من التأويل والتوجيه فان معنى بين الثبوت
بين الوجود والمركب من الماهية والوجود ليس بوجوده فضلا عن
ان يكون بين الثبوت كما لا يخفى على التأمل واورد على الثاني ان الحيثية
او كانت بيانا لاعراض المبحوث عنها والاعراض مبحوث عنها عن
تلك الحيثية يلزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة تقدم سبب الخوف عليه
واجيب بان المراد بالحيثية التي هي سبب الخوف هي المعتبرة قبدا
للموضوع حيثية الاستعداد لعارضها كحيثية الاستعداد
للصحة في الطب والحركة والسكون في العلم الطبيعي وفيه بحث اذ
لا يتمشى في مثل قولهم موضوع علم السماء من الطبيعي اجسام العالم
من حيث الطبيعة اذ لا يصح تفسيره بحيثية استعداد الطبيعة
وان امكن تأويله بصرف الطبيعة الى تأثيرها والحق من الجواب
ان حيثية الصحة مثلا اعتبارها واعتبارها غيرها وليست غلة
للموقوفا بل لجلها والفرق بين اعتبارها في الموضوع والمسائل
بانه في الاول بالعروض وفي الثاني بالجزئية ولو صح حديث الاستعداد

٦ لان الوجود اعتباري
لانه من المقولات الثانية
فالمجموع اعتباري منه
٩ قوله العلوم الحقيقية اي
العلوم الحكمية بفتح الكاف
كما في الارضية وان كان
القياس السكون سماء
علومهم علومها حقيقة لعدم
تبدلها بتبدل الاديان
عندهم منه
٧ وانما يلزم ذلك او كانا
نقيضين وليس الامر كذلك
فلا يلزم ذلك منه
٤ اي الصورة النوعية مثلا
العناصر كلها مشتركة
في الصورة الجسمية والهيولى
فالجسم مشترك والصورة
النوعية مختصة لان لكل
منها صورة نوعية منه

لما احتيج الى هذا الفرق فالقييد والسبب الاعتبار لانفس الصحة
 التي هي بمحمل تفاصيل المحمولات فها هو السبب ليس نوعا
 للاعراض المقصودة وما هو نوع ليس سببا ولئن سلم ان الصحة
 هو السبب لكنها سبب البحث واللاحق بمعنى ان حصصها لكونها
 غاية داع الى البحث عن تلك الاعراض لانها سبب الحقوق
 في نفس الامر حتى يلزم توقف الشيء على نفسه فيثبت ان قيد الحيثية
 ليس بياناً لنوع الاعراض بل لسبب البحث عنها وحملها فالخامس
 ان حيثية الشيء اعتبارها ٤ في كلا القسمين ٩ ويكون سببا للبحث
 واللاحق في كليهما لكن مدخولها اذا كان جزء الموضوع يكون سبب
 صحة الموضوعية ومقتضيا اياه واذا كانت جهة البحث يكون
 سبب الحمل وداعيا اليه في الكل سميانه بمحمل تفاصيل المحمولات
 سواء كان غاية كالصحة في الطب اولا كالنفس في العلم الطبيعي
 فظهر ان التأويل بصحة الاتصال والاستعداد غير صحيح على
 ماقرر في موضعه ويمكن الجواب عن النقض بموضوع علم السماء
 بان المراد بالطبيعة لازمها وهو الاستعداد الحاصل للجسم
 للاعراض فكان القيد حيثية الاستعداد وهذا الصرف اقرب
 مما مر من التأويل بالتأثير فامل ٢ (قوله والسرف في ذلك) اي سبب
 وجوب كون الموضوع وقيد مسلي الثبوت (قوله ان حقيقة العلم
 اثبات الاعراض الذاتية) اي حقيقة العلم هو التصديق بثبوت
 الاعراض الذاتية لموضوع العلم وقدم اطلاقات العلم ومنها
 التصديقات بالمسائل المخصوصة عن الادلة والمراد ههنا هذا
 (قوله على ما هو معنى الهلية المركبة) اي على طريق اثبات
 الاحوال للموضوع الموجود فلا يدخل الوجود في تلك الاعراض
 وهذا امر عادي لاعقلي وقدم الاشارة اليه واعلم ان هل قسمان
 بسيطة وهي التي يطالب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل

٤ لما كان اضافة الحيثية
 الى الشيء بيانية جعل الضمير
 ضمير التأنيث منه
 ٩ الاول جزء الموضوع
 والثاني قيد الموضوع منه

٢ فان هذه المباحث مما يجب
 تحصيلها على اصحاب
 التحصيل فانها قنطرة لفهم
 العلوم كلها منه

٢ واعلم ان الوجود على قسمين وجود الشئ في نفسه ووجود الشئ غيره ففي الاول يكون الوجود محمولا وبسمى ذلك التصديق بسيطا ويسئل عنه بهل البسيطة وفي الثاني يكون الوجود رابطا وبسمى ذلك التصديق مركبا ويسئل عنه بهل المركبة على ما في حاشية التجر يد للسيد السند قدس سره منه

٤ جواب سؤال يرد على قوله فانهما مجمل محمولات مسائل المنطق منه

قوله بل يجب ان يكون آه يعني ليس الامر ههنا كذلك لان القيد والمبحوث عنه متحدان فاجاب بالفرق منه

٦ فاذا ذكره المحشى رد على مولانا داود ايضا وان لم يقصده فتأمل منه

الحركة موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ لشيء اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولاداً ثمة فان المطلوب فيه وجود الدوام وفي الاولى شئ واحد وهو الحركة فلذا كانت مركبة بالنسبة الى البسيطة فالوجود ٢ في البسيطة محمول وفي المركبة رابطا على ما تقرر في محله (قوله ولا شك انها) اي الهلية المركبة (قوله وما قبله) من ان قيد الموضوع الاتصال المخلوق قال الشريف العلامة في حاشية شرح المطالع فان قلت لما كان موضوع المنطق مقيدا بالاتصال كان الاتصال من ثمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة له في هذا الفن بل يجب ان يكون المبحوث عنه فيه احوالا تعرض للموضوع بعد كونه موصلا قلت ما وقع قيدا هو الاتصال مطلقا والبحث انما هو عن الابصالات الخصوصة المدرجة تحته او نقول قيد الموضوع هو صحة الاتصال لانفسه انتهى (قوله بان الابصالات الخاصة اخص من موضوع المنطق) فتكون من الاعراض الغريبة لموضوع العلم وهي لا يبحث عنها في العلم كما مر والجواب معاوم مما سبق من المحشى من قوله ومما بهم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم آه فالخاصة انه ظهر من كلامه هنالك انه يجوز ان يكون محمولات المسائل اخص من موضوع الفن لانه يجوز ان يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم او لنوعه آه ما ذكر هنالك فتذكر (قوله ومن قال الضمير في نفعها راجع الى الاعراض الذاتية) وهو مولانا برهان الدين حيث قال التقييد بالحقيقة التخصيص الاعراض الذاتية وجوز رجوع الضمير اليها مولانا داود في حاشيته على الحاشية الصفري والظاهر من لفظ التخصيص رجوع الضمير الى الاعراض الذاتية ويمكن الجواب عنه بان مقصوده الاشارة الى ثمة تقييد

الموضوع فانه يستلزم تقييد الاعراض الذاتية والاشارة الى انه لا يبحث عن اعراض المعلومات كلها بل عن الاعراض التي لها دخل في الايصال الى المجهولات ٣ لبيان مرجع الضمير كما هو المتبادر لان لفظ التقييد محتمل لان يكون المراد به تقييد الموضوع فتأمل ٦ (قوله لا نصير. ووصلا) اي لا نصير امر او وصلا فالاولى ان يقال موصلة والقول بان موصلا علم ٨ ليس بصفة لاستندله (قوله الى الكنه) ناظر الى الحد (قوله ولا يميزه) ناظر الى الرسم فال المطلوب في الرسم هو التمييز عن الغير كما لا يخفى (قوله لم يأت ببرهان) ولا يخفى ما فيه من اللطف ٤ (قوله ان المراد بالمعلومات التصورية) واعلم ان المحققين قالوا ان موضوع المنطق المعقولات الثانية ثم اعترض عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرهما فلا تكون هي موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف اعني صاحب المطالع عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقالوا موضوعه التصورات اي المعلومات التصورية والتصديقات اي المعلومات التصديقية على ما في شرح المطالع (قوله كن ذاهمة) اي ذاهمة عالية والتنوين للتعظيم والافاضل الهمة موجود ثم الهمة في زماننا خفية ماعية وانية وانها مما لا يمكن تحصيلها فالامر بها مشكل فتأمل (قوله في ضبط هذه المعاني) ولم يقل في فهم هذه المعاني ظنا منه انه قد حصل اظهرها حيث قال في اول الحاشية انها تسابق الالفاظ في الوصول الى الازدهان ان بعض الظن اثم (قوله ولا نصير بالعين المهملة) الظاهر من التصدير ويجوز ان يكون من الاصعار ولا يساعده الرسم بان يكون من المصاعرة والمكمل واحد والمعنى لا تمل صفحة وجهك عنا لاجل ما فعلنا من الاطباب لانه ليس غرضنا اظهار الفضل والكمال بل افادة ما لا يسمع جهله في

٣ فيكون بيانا لحاصل المعنى
فان المق من تقييد الموضوع
بيان المبحوث عنها من
الاحوال منه

٦ وجه التأمل ان الموجه
مانع يكفيه ادنى احتمال
منه

٨ اي علم جنس يشمل القابل
والكثير منه

٤ لان فيها اشارة الى ان المراد
بمن قال برهان الدين
كما لا يخفى منه

فهم العلوم معقولاتها ومنقولها من لمباحث الشريعة لأرباب
 المهتم العالية والله الموفق (قوله عند البعض وقد سماهم شارح
 المطالع بالمحققين) حيث قال ذهب أهل التحقيق إلى أن موضوعه
 المعقولات الثانية لا من حيث أنها ماهي في أنفسها ولا من حيث
 أنها موجودة في الذهن فإن ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث
 أنها توصل إلى المجهول أو يكون لها نفع في الإيصال انتهى
 كما مر قال الشارح العلامة أو عن الأعراض الذاتية للمعقولات
 الثانية ولم يقل أول المعقولات الثانية عطفًا على التصورات
 والتصديقات مع أنه اختصر إشارة إلى أن هذا مذهب آخر فتأمل
 كما لا يخفى (قوله فكلمة أو لتقسيم الحد) متفرع على ما ذكره
 من قوله أو المنطق آه وفيه أنه لا وجه لإعادة المنطق فتأمل ثم
 قوله تقسيم الحد غير صحيح قال صاحب التحقيق في الأصول اعلم
 أن كلمة أو في التحديد أن كان يؤدي إلى تقسيم الحد فهو باطل لعدم
 حصول المقصود وهو التعريف وإن كان يؤدي إلى تقسيم المحدود
 لا إلى تقسيم الحد فهو جائز لعدم الاختلاف في التعريف
 ثم قال أن تناول القسمين لفظ من أفاضل الحد فهو تقسيم المحدود
 والا فهو تقسيم الحد كما أو قبل الجسم ما يتركب من جوهرين
 أو أكثر يكون تقسيمًا للمحدود لتناول التركيب اباهما وأو قبل
 الجسم ما يتركب من جوهرين أو ماله أبعاد ثلاثة يكون تقسيمًا
 للحد لعدم دخولهما تحت لفظ من أفاضل الحد فبفساد
 انتهى وقد صرح غير واحد بفساد تقسيم الحد دون المحدود
 ولا يجوز تقسيم الحد أصلاً كما يشعر به لفظ المحشي (قوله
 على معنى أنه) أي تعريف المنطق عند قوم إلى آخره وهذا
 الاختلاف مبني على الاختلاف في الموضوع والتعريف مأخوذ
 منه وهذا التأويل صحيح بحسب المعنى إلا أنه لا يقال له تقسيم الحد

٩ فالوجه أن يقال أن كلمة
 وليست لتقسيم الحد بل هي
 إشارة إلى المذهبين

في العرف كما لا يخفى ٩ (قوله ولا على معنى ارادته حدين) ان كان المراد به الحد التام فهو بط والا فلا (قوله المعقولات الثانية) واعلم ان المعقولات الاولى هي طبائع المفهومات المنصورة من حيث هي كمفهوم الحيوان اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة فان نفس هذا المفهوم منها ٤ وما يعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقه ٢ كالكلية والذاتية ونظائرهما وكفهوم الكل والذاتي وغيرهما تسمى معقولات ثانية او قوعها في الدرجة الثانية من التعقل اذ لا يمكن تعقل الكلية مثلا الا بعد تعقل امر يعرض له الكلية في الذهن وليس في الخارج امر يطابق الكلية كما كان للسواد المعقول ما يطابقه في الخارج اي يصدق عليه السواد المعقول واذا تعقل مفهوم الكل في الدرجة الثانية واعتبر صدقه على كثيرين عرض المفهوم الكل ككلية اخرى هي في الدرجة الثالثة من التعقل فبعضهم يسمي نظائرها معقولات ثالثة وهكذا يثبت معقولات رابعة ٣ وما بعدها وبعضهم يجعل ما بعد المرتبة الاولى مطلقا معقولات ثانية وبالجملة المتبر في المعقولات الثانية امر ان احدهما ان لا تكون معقولة في الدرجة الاولى بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول آخر في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقها فكل ما يعقل في الدرجة الاولى فهو معقول اول موجودا كان او معدوما مركبا كان او بسيطا وكذا ما لا يعقل الا عارضا غيره اذا كان في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قبل بتحققها في الخارج على ما قال سيد المحققين في الحاشية القديمة (قوله اي ما لا وجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه) حاصله ان يكون منشأ عروض العارض وجود المعروض في العقل وكل ما كان منشأ عروضه وجود معروضه في العقل لا يمكن ان يكون موجودا في الخارج بل يجب ان يكون في المرتبة

٩ لان معناه هو التردد بين التعريفين كما مر
٤ اي من المعقولات الاولى

٢ واعلم ان ضمير يطابق راجع الى الامر وضمير المفعول راجع الى الموصول

٣ مثلا مفهوم الانسان كلّي ونفس الكلّي كلّي ثم هو ذاتي للكلّيات الخمس ثم جنسها فالمراتب اربع

الثانية من التعقل وهي من المعقولات الثانية فالاضافات ليس
منشأ عروضها وجود معروضها في العقل فخرجت عن المعقولات
الثانية ٢ وفيه انه بظاهره لم يتناول نفس الوجود الذهني لامتناع
مدخلية الشيء في نفسه والجواب ان المراد بالمعقول الثاني ما يكون
طرف عروضه هو الذهن فقط كما لا يخفى (قوله من قال) وهو
الشارح الجديد للتجريد (قوله سميت بهما) يعني سميت تلك الاحوال
العارضة للشيء اى المفهوم المتعقل في ابتداء الامر ٦ بهما اى بالمعقولات
الثانية لكونها متعلقة في المرتبة الثانية اراد بهما ما بعد المرتبة الاولى كما
ذهب اليه بعضهم ثم اعلم انه قال الحسين الميبدى شارح الهداية في
الحكمة في الحاشية المعقولات الثانية ما لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر
ولم يكن في لا عيان ما يطمأ بقاءه وقيل هي العوارض المخصوصة
بالوجود الذهني ويصدق التفسير الاول على الوجود والوجود ٥
دون التفسير الثاني انتهى فيكون الثاني اخص من الاول مطابقة
والثاني هو مختار المحشى وهو مذكور في الحاشية الكبرى على
شرح المطالع والاول مأخوذ عن الحاشية القديمة على الشرح القديم
للتجريد كما ترى ثم قوله ويصدق التفسير الاول على الوجود آه اشار الى
الفرق بين الاصطلاحين او اشارة الى ان الاول اولى والثاني منقوض
بالوجود والامكان وقال المحشى مصلح الدين الارى في حاشيته
على شرح الميبدى وقد يقال التعريفان متساويان فان بعضهم
لما رواه ان اورم ٩ الماهيات لم تعقل الا عارضة لمعقولات اخر مع
انها عارضة بحسب الوجود الخارجى ايضا قد زادوا قيد عدم
المطابقة الاحتراز عنها فاخص بعوارض الوجود الذهني لا يقال
ان التعريف الاول يغيد انه لا يجوز انفكاك تعقلها عن تعقل المعروض
وهو ممنوع وهذا المنع وارد على الاول من الثاني فالثاني اولى
واجاب المحشى الارى بان هذا المنع مدفوع بالاستقراء في التعريفين

٢ سواء قيل بتحققها في
الخارج كما ذهب اليه الحكماء
اولم يقل به كما ذهب اليه
المتكلمون فانهم لم يقولوا
لا يتحقق الا بن منها مستد
٦ وهذا المفهوم يعم جميع
العوارض التي هي المعقولات
عارضة بحسب الوجود
الذهني مستد
٤ لان الوجوب سابق على
الوجود لان الشيء ما لم يجب
لم يوجد مستد
٩ اللوازم ثلثة لان عروض
اللازم ان كان بسبب
الوجود الذهني فهو لازم
الوجود الذهني وان كان
بسبب الوجود الخارجى فهو
لازم الوجود الخارجى وان
كان بسبب الوجود المطلق
فهو لازم الماهية كالزوجية
فان الاربعة زوجا يتمازجت
مستد

عدم جواز ذلك مراد واما قوله يصدق الاول على الوجود والوجود آه ممنوع فانه تقرر عندهم ان الوجود والوجود واما هما من العوارض العقلية فيكون عروضه في العقل بحسب الوجود الذهني فصدق الثاني عليه ظاهر ٤ وفي صدق الاول خفاء ٩ لكنهم يدعون البداهة في ان تصور الوجود وامثاله لا يمكن بدون الاضافة الى شيء فلا تفاوت بين التعريفين انتهى فظهر من هذا ان اللزوم بينهما البين بالمعنى الاخص لا الاعم كما سيجيء وفيه منع لان القدر المسلم ان عروضها في العقل يستلزم حصول معروضاتها في العقل واما ان تعقلها يستلزم تعقل معروضاتها فممنوع على ما قال صدر المحققين في حواشي التجريد فتأمل ٢ (قوله كالكلية مثلا) وكذا الذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وقوله مثلا تأكيد للمعنى الكافي كما لا يخفى (قوله وكذا الجزئية) وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئي الحقيقي لا اتصال له كما لا اتصال اليه على ما قال السيد السند قدس سره في حاشية شرح المطالع ونوقش فيه بان القضية الشخصية قد تقع صغرى للشكل الاول فله الاتصال الابد وقيل انها مأولة بالاحوال الكلية نحو المسمى بزبد او صاحب هذا الاسم وفيه نظر (قوله انما هو الحصول العقلي) وفيه ان كنهه الباري عز وجل شأنه لا يمكن حصوله في العقل مع انه جزئي حقيقي عندهم وسيجيء التصريح بذلك والجواب ان المراد بالحصول العقلي اعم من الحصول حقيقة او تقديرًا وان كان المقدر محالا ولذلك قال والجزئية عبارة عن كونه بحيث او حصل الى آخره فان الشرطية لا تقتضي صدقها صدق الطرفين بل لا تقتضي امكانه نحو قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كما لا يخفى (قوله فالجزئية ايضا) اي الجزئية والكلية كلاهما من العوارض الذهنية لا من العوارض الخارجية ونفس الامر لا يتجاوزهما

فالمراد بالعوارض المخصوصة بالوجود الذهني هي العوارض الذهنية وقوله المخصوصة الوجود الذهني احتراز عن العوارض الخارجية منه

٩ لان عدم انفكاك العقل غير مأخوذ فيه ظاهرا منه قوله كما سيجيء وهو ان تصور المعروض لا يستلزم تصور العارض قطعاً بل يحتاج الى تصور العارض ايضا ويكون اللزوم بينهما بينا بالمعنى الاعم والزاعهم انما هو في ان تصور العارض يستلزم تصور المعروض لزوماً بينا ولا نعم يستلزم حصول المعروض في الذهن اتفاقاً فلا يخبط

وجه التأمل ان العروض نسبة تستلزم اطرفين ولكن العروض صفة العارض ويجوز تعقل العارض بدون تعقل صفة العروض فتأمل منه

(قوله ولا مدخل لعروضها للوجود العيني) فقولنا زيد جزئي قضية ذهنية لاحارجية لان اتصاف زيد بالجزئية ليس في الخارج بل في الذهن فيصدق قولنا زيد ليس بجزئي في الخارج فورد ما اشتهر بينهم من ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي فاجابه بقوله وما اشتهر آه فهو جواب سؤال مقدر فحصل ما ذكره في الدفع فهو جزئي اذا حصل في الذهن والحاصل ان اتصافه باعتبار الحصول في الذهن ولو مقدرا فلا يشك كل عد الجزئية من المعقولات الثابتة كما زعمه بعض الافاضل حيث قال عدها منها غير صحيح لان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي على ما اشتهر كما اشار اليه في الحاشية كما لا يخفى (قوله لا يقال كون الكلية والجزئية آه) واعلم ان المواطن في ظاهر الحال ثلاثة الاول نفس الامر والثاني الخارج والثالث الذهن وفي الحقيقة اثنان لان نفس الامر منقسم اليهما ومختصر فيهما كما عرفت واتصاف شئ بشئ يقتضي موطننا وقد مر انهما اي الكلية والجزئية من العوارض الذهنية لا من العوارض الخارجية فوطن الاتصاف بهما الذهن لا الخارج فاذا كان الاتصاف في الذهن كان الموصوف في الذهن ولو بوجود ظلي ايضا فيشكل بذات البري فانها تنصف بالجزئية مع امتناع حصول الموصوف فيه فاورد اشكالا عليه وايرادا بان ذلك ممنوع لجواز ان يكونا من العوارض النفس الامرية لا من العوارض الذهنية لانه انما يكونان منها اذا كان الاتصاف بهما موقوفا على الحصول في الذهن وهو ممنوع لان كنهه الباري متصف بالجزئية مع ان حصوله في الذهن محال فهما من عوارض النفس الامرية وفيه نظر لان نفس الامر مختصر في الخارج والذهن فاذا لم يكن الاتصاف بهما في الذهن يكون في الخارج وهو ضروري الاستحالة كما صرح بذلك في مقام الجواب فلا يتصور للسؤال معنى معقول اولا حتى

يحتاج الى الجواب والجواب ان السؤال مبنى على الغفلة عن معنى
نفس الامر وانحصاره فيهما وقد عرفت معنى هذه الامور الثلاثة
والنسب بينهما ولو اورد اشكالا على اتصاف ذات الباري
بالجزئية ودفعه عنه لكان اخصر لانه ليس في هذا التطويل كثير
فائدة فتأمل (قوله على امكان حصوله فيه) اى في الذهن فان
كنه الباري لا يمكن حصوله في الذهن وفي العلم بحقيقة الله تعالى ٩
مقامان الوقوع والا مكان اما الوقوع فهو تعالى غير معلوم
للشروع عليه جمهور المحققين من الفرق الاسلامية وغيرهم وقد
خالف فيه كثير من المتكلمين من اصحابنا والمعتزلة واما المقام
الثاني في جواز العلم بحقيقته تعالى ففيه خلاف منعه فلا سفة
وبعض اصحابنا كالغزالي وامام الحرمين ومنهم من توقف كالفاضل
ابن بكر وضرار بن عمرو وكلام الصوفية في الاكثر يشعر بالامتناع
وما ذهب اليه الحكماء من امتناع التصور بالكنه فنوع عند
كثير من المتكلمين والسند جواز ان يخلق الله تعالى علما ليس
ضروريا بالقياس الى عموم الناس في شخص بلا سبقة نظر على
ما في المواقف وشرحه (قوله فلخصوض الوجود الذهني) اى
فلا وجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضهما وهو احتراز عن
الوجود الخارجي فانه لا مدخل له في عروضهما اصلا والخاسل
ان للوجود الذهني دخلا في ذلك ولخصوصه دخلا فيه ايضا
(قوله لا بمعنى ان الوجود الذهني قيد) بمعنى ليس موضوع القضية
المفهوم الموجود في الذهن بل الموضوع نفس المفهوم بشرط
الوجود الذهني كما لا يخفى (قوله بحيث تصبح القضية وصفية)
قال في الحاشية والقضية الوصفية هي التي يكون الموضوع
فيها موضوعا اوليا ثم يحمل المحمول عليه انتهى فهذه القضية
عرفية عامة او مشروطة عامة وقد مر ان الوجود الذهني

٩ واعلم ان العلم بكنهه تعالى
ليس بديهي ولا نظري لان
العلم المنقسم اليهما لا يمكن
حصوله

من المعقولات الثانية فلا يجري هذا القول فيه فتأمل ٢ (قوله واما
 الاحوال التي لا مدخل فيها) اي لا مدخل في عروضاها لشيء للوجود
 الذهني اي ليس الوجود الذهني مصححا لعروضها بل الصحيح له هو
 الوجود الخارجي والوجود الاصيل وهو مصدر لا آثار ومظهر الاحكام
 فهذه هي المصحح لعروضها فلا تسمى هذه الاحوال معقولات
 ثانية بل تسمى لوازم الوجود وهو اذا اطلق يتبادر منه الوجود
 الخارجي كما صرح به السيد السند قدس سره في كتبه والاحوال
 التي لعروضها لشيء مدخل للوجود الذهني فهي تسمى معقولات
 ثانية وهو الوجود الظلي والوجود الغير الاصيل والاحوال التي ليس
 لعروضها لشيء مدخل للوجود الذهني بخصوصه ولا للوجود
 الخارجي بخصوصه ايضا بل المصحح لعروضها هو الوجود المطلق
 فايضا وجدت الماهية سواء وجدت في الخارج او في الذهن عرض
 لها تلك الاحوال تسمى لوازم الماهية كالزوجية العارضة
 الاربعية فان الماهية اينما وجدت عرض لها الزوجية
 فالمصحح هو الوجود المطلق فالاحوال والعوارض الثلاثة اقسام
 باعتبار انقسام الوجود اليهما كما لا يخفى ٩ (قوله فتسمى) اي تلك
 الاحوال (قوله وما لا مدخل لعروضه لشيء من الوجودين) اي
 بخصوصهما لما مر من قوله فلنخصص الوجود الذهني مدخل
 فيستفاد من كلامه ان لازم الماهية ما لعروضه مدخل للوجود المطلق
 فيخرج الوجود المطلق عن لازم الماهية وبعضهم جعله لازم
 الماهية بناء على انه لا ينفك عن الماهية وفيه نظر لانهم جعلوا الوجود
 المطلق من المعقولات الثانية حتى الوجود الخارجي فتبوت الماهية
 انما هو في الذهن فقولنا زيد موجود في الخارج قضية ذهنية وقولنا
 في الخارج قيد للمحمول لا ظرف للنسبة فلا تغفل وما موصولة فهي
 عبارة عن الاحوال واللام في شيء متعلق بالمدخل قال التي لا يحاذي

٢ والا يلزم توقف الشيء
 على نفسه

٩ وما ذكر من المثال
 من الاربعة مبني على المشهور
 فيما بينهم من وجود العدد
 في الخارج فالناقشة في المثال
 بان وجود العدد في الخارج
 ممنوع لا يضر

بها امر اي لا يكون لها فرد يتصف بها في الخارج ومخصصة ان
 لا تكون محمولة على شئ حملا خارجيا بان تكون القضية خارجية
 بل لا يكون صدقها الا بالحمل الذهني وتكون القضية ذهنية فقط
 على ما ذكر في بعض حواشي شرح المطالع (قوله على البناء
 المجهول) وهو المروي على ما قال برهان الدين قال الشريف
 العلامة في حاشية المطالع وما للوجود الذهني بحسب خصوصه
 مدخل فيه كالكلية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشئ حال
 وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذي بها امر في
 الخارج انتهى (قوله حال كونه آه) والا خصر حال وجوده كما
 مر لا يقال انه يشعر بان في الخارج حال عن النكرة المحضة وهو
 لا يساعد النحو لانه يجب التقديم حينئذ لانا نقول لانسلم ذلك
 لان النكرة المستغرقة ليس بنكرة محضة على ما نقرر في محله على
 انه تصوير المعنى دون بيان الاعراب (قوله صفة كاشفة) وقال
 سيد المحققين في شرح المفتاح الكاشف المطابق هو الحد انتهى
 والحد عند اهل العربية التعريف الجامع والمانع كما لا يخفى فعلى هذا
 لا يصلح لان يكون صفة كاشفة لان المعتبر في المعقولات الثانية
 امر ان احدهما ان لا تكون معقولة في الدرجة الاولى بل يجب ان
 نعقل عارضة لمعقول آخر في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج
 ما يطاق بقها فكل ما يعقل في الدرجة الاولى فهو معقول اول
 موجودا كان او معدوما مر كبا كان او بسيطاً وكذا ما لا يعقل الا
 عارضا لغيره اذا كان في الخارج ما يطاق بقه كالاضافات اذا قبل
 بتحققها في الخارج على ما قال سيد المحققين في حواشي التجريد
 كما مر وما ذكره الشارح من قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج
 لا يفيد الامر الاول بل يفيد الامر الثاني وهو لا يكفي في كون الشئ
 من المعقولات الثانية اذا لم يمس بوجوده في الخارج مع انه

ليس بمعقول ثان لا بد فيه ان يكون منشأ العروض الرجود الذهني كما مر منه فاخطأ برهان الدين حيث قال ان المجموع المركب من الموصول والصفة صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الثانية يعني ان المعقولات الثانية هي المعقولات التي لا يقابل بها امر في الخارج لعدم صدقها على الامور الخارجية كالكلية والذاتية انتهى فانه منقوض بالعمى وامثاله كما مر وقال مولانا قول احمد في حاشيته على هذا الشرح في هذا المقام ان المراد بالمعقولات الثانية معناها اللغوي اى الامور المنعقدة في المرتبة الثانية لامعناها الاصطلاحى لانه يلزم استدراك الوصف فيكون المجموع من القيد والمقيد هو المعنى الاصطلاحى للمعقولات الثانية انتهى ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المعقولات الثانية مجاز حيثئذ كما لا يخفى (قوله مراداً بها معناها الاصطلاحى) لامراداً بها معناها اللغوي كما زعمه مولانا قول احمد كما علم مما مر (قوله هي الاحوال التي لا يوصف شئ بها) باعتبار وجوده الخارجى اشارة الى الامر الثانى من الامرين المتبرين فى المعنى الاصطلاحى للمعقولات الثانية وقوله بل هي من العوارض اشارة الى الامر الاول وقوله على ان يكون آه اشارة الى طريق اخذ الامر من القول المذكور وهو انه لما لم يوصف بها امر حال وجوده فى الخارج يفهم منه انه يوصف بها امر حال وجوده فى الذهن فالموصول اعنى التى عبارة عن الاحوال التى توصف بها وهو اى الوصف اما فى الخارج واما فى الذهن فاذا توجه النفي الى القيد بقى الاصل وهو الوصف فيكون فى الذهن ومن المعلوم ان توجه النفي والاثبات الى القيد وعكسه امران مفوضان الى المقام والاوّل هو المتبادر وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعاً كقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار النفي القيد

كقوله تعالى * ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون * يعني ان
 عدم الاصرار منحقق مع قطع النظر عن الاتصاف باعلم وعدمه
 وقد يتوجه القيد الى النفي نحو ما ضربته اكراما فان معناه تركت
 الضرب الاكرام والاصل انه توجه النفي ههنا الى القيد مع ثبوت
 اصل الفعل وهو الاكثر وينبأ ان الذهن اليه يجعل المرحوح كالعدم
 فاذا تقرر هذا نقول ان المتبادر توجه النفي الى القيد وهو في الخارج
 وهو المراد فنقول وفيه نظر لان تلك الدلالة التزامية وهي غير
 معتبرة في التعاريف ولو سلم ذلك نقول ان تلك العبارة لا تدل على ان منشأ
 عروض تلك العوارض هو الوجود الذهني ولا بد من هذا القيد ايضا
 ويمكن دفع هذا بانه لما علم انه لا يوصف به امر في الخارج و يوصف
 به في الذهن علم انه منشأ الاتصاف وما مر من مولانا قول احد ومن
 المحشى من التكاليف انما نشأ من توهم انه يجب في الكشف ان
 يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا لذلك او ميمزاه عن جميع ما عداه
 وفيه نظر لان وجوب ذلك ممنوع لانه يجوز الكشف بوجه اعم
 وقول صاحب المفتاح كشفته كشافا كانك حددته انما هو تحقيق
 المثال لا وضع الضابطة على ما قال مولانا عصام الدين في شرح
 التلخيص فنقول برهان الدين انه صفة كاشفة صحيحة وبالله التوفيق
 (قوله ولا ينتقض) اي لا ينتقض التعريف الذي هو الوصف
 الكاشف لانه لا بد وان يكون تعريفا جاء وما نعا كما مر
 (قوله بالمدوم) قال مولانا قول احد لو جعل جملة الاصل
 والموسول صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الثانية كما توهم
 برهان الدين انتقض بالمدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذ يصدق
 عليه انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه معقول اول انتهى
 ولكن الانتقاض مبني على عدم دلالة ذلك القول على الامر الاول
 المعبر في المعقولات الثانية فلما قال المحشى بل هي من العوارض

الذهنية العارضة للأشياء بحسب وجودها الذهني وجعل هذا
الامر مستفادا من ذلك القول سقط الانتقاض به وتوضيح المقام
بحيث لا يشبهه على ذوى الأفهام أنا إذا تصورنا المساهيات والحقائق
من حيث هي فهي معقولات أولى وإذا اعتبرنا لها عوارض
كالجنسية والذاتية العارضة للحيوان وحكمنا عليها بأحكام كما
إن هذا كلّي أو ذلك ذاتي فتلك العوارض والأحكام هي المعقولات
الثانية لأنها في المرتبة الثانية في العقل وتحقيقها إن الماهية لها
وجودان خارجي وذهني وتعرض لها بحسب كل واحد من الوجودين
عوارض تخص بذلك الوجود فالمعقولات الثانية هي عوارض
طبائع الأشياء من حيث هي في العقل لا يصادف بها امر في الخارج
فالمعقولات الثانية هي العوارض والأحكام التي لا وجود لها إلا في
العقل وإلا فالعوارض الخارجية أيضا معقولة في الثانية وليست
هي معقولات ثانية فإذا علم المعقولات الثانية التي هي الموضوع
فالمناطق علم بأحوال المعقولات الثانية من حيث هي تفضي إلى تحصيل
مجهول أو تنفع في ذلك فن قال إن المنطق ليس بعلم أراد به أنه ليس بعلم
بحقائق الأشياء التي هي المعقولات الأولى وهذا لا ينافي لأن يكون
علمًا بأحوال المعقولات الثانية من تلك الحقيقة على ما قال صاحب
المحاکمات (قوله المتعقل في الدرجة الأولى) وكل متعقل في الدرجة
الأولى فهو من المعقولات الأولى كما مر (قوله لأن المعدوم المتعقل)
في الدرجة الأولى مثل الكلبيات الفرضية وهي التي يمكن
صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء الخارجية والذهنية
كالأشياء فإن كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة
وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق
في نفس الامر على شيء من الشئيين المذكورين أنه لا شيء وكذلك
غيره على ما قالوا وفي بعض النسخ كزيد المعدوم انتهى

والاول هو الملازم لقوله لما حقق (قوله من انها) اى الكليات
 الفرضية انواع وكل نوع ذاتى لافراده ٩ والذاتى هو الذى لا يخرج
 عن حقيقة جزئياته والنوع تمام ماهية افراده فهى اى الكليات
 الفرضية ذاتية وكل ذاتى شئ لا يكون عارضا لذلك الشئ
 فلا يصدق عليه التعريف لانه لا بد وان يكون عارضا لشئ كما مر
 (قوله نعم العدم المطلق آه) اى العدم المطابق من المعقولات
 الثمانية لانه يستند الى المعقولات الاولى وذلك لان العدم المطلق
 لا يعقل الا عارضا لغيره وليس فى الاعيان ما يباطا بقاءه وهو ظاهر
 وكذا الوجوب والامكان والامتناع لا تعقل الا عارضا لغيرها
 ولا مطابق لها فى الخارج لانها امور اعتبارية وكذا مفهوم
 الماهية اعنى ما يقال فى جواب ما هو مفهوم الجزئى ومفهوم الكلى
 ومفهوم انواعه ٦ كلها لا تعقل الا عارضا لغيرها وليس لها فى الخارج
 ما يباطا بقاءها وذلك ظاهر بادن تأمل فى تلك المفهومات فلا حاجة
 الى الاستدلال فلا يتجسس ما يقال من ان جميع ما ذكر دعاوعارية
 عن الدليل على ما فى الشرح القديم للتجريد وحواشيه للسيد السند
 قدس سره ولكن لم يرض به الشارح الجدي للتجريد وقال
 ان الوجود والعدم المطلقين يعقلان غير مضافين الى شئ وما قبل
 من ان العدم سلب الوجود المطلق فباطل اما اولا فلانه سلب
 مضاف الى مفهوم الوجود فلا يكون مطلقا واما ثانيا فلان قد
 تصور مفهوم العدم مع الغفلة عن مفهوم الوجود ولو كان مفهوم
 العدم سلب الوجود لم يتصور ذلك انتهى وقال المحشى فى الحاشية
 لكنه اى العدم المطلق من المعقولات الثمانية على
 ما قرروا فاقبل من ان قوله التى لا يحاذى بها آه لا يصح ان يكون
 سفة كاشفة والا لانتقض بالمعدوم المتعقل فى الدرجة الاولى فناش
 من الغفلة التامة عن تحقيق المرام او عن قلة الاهتمام بتدقيق

٩ فالنوعية والذاتية عارضان
 للكلى الفرضى فالكليات
 الفرضية ليست من المعقولات
 الثمانية بل معروضتان
 لها منه

٦ من الذاتى والعرضى
 والجنس والنوع والفصل
 والخاصة والعرض العام
 فانها عارضة لمفهومات
 فى الذهن منه

قوله لا يصح من الصحة كذا
 فى النسخة المعول عليها وفى
 بعض النسخ لا يصح وكلاهما
 صحيح لان حذف اللام
 من ان وان قياس منه

الكلام انتهى ما في الحاشية فلا يلتفت الى بعض النسخ فانه جعل هذه الحاشية من الاصل والمعول عليه ما ذكرناه والقائل مولانا قول احمد المحشى لهذا الكتاب فانه حل المعقولات الثانية في عبارة الشارح على المعنى اللغوي ورد على مولانا برهان الدين بانه لا يجوز حملها على المعنى الاصطلاحي وجعل قوله لا يحاذى بها امر في الخارج صفة كما شفة لانه ينقض التعريف المستفاد من الصفة الكاشفة بالمعنى المتعقل في الدرجة الاولى اذ يصدق عليه انه لا يحاذى بها امر في الخارج مع انه معقول اول انتهى وقد مر ان هذا الايراد من المحشى قول احمد على المولى برهان الدين مبنى على ان الصفة الكاشفة يجب ان تكون كاشفة عن تمام الماهية او مميزة عن جميع ما عداها وليس الامر كذلك فانها يجوز ان تكون اعم منها على ما قال عصام الدين وايضا قد مر ان مدار توجيه المحشى هذا مبنى على استفادة امرين من ذلك القول بطريق المطابقة وهي ليست بتامة كما مر ٧ (قوله ظهر عليك) الاولى ان يقال ظهر لك لان المتعدي يعلى بمعنى غاب كما لا يخفى (قوله نار القرى) والقرية معروفة والجمع القرى على غير القياس ويقال قرى الضيف اذا اصفته واحسنت اليه ان كسرت القاف ويجوز كل منهما ولكن شراح قصيدة البردة ضبطوا بالكسر (قوله ايلا) ايلا مظلما (قوله على علم) اي على جبل (قوله ان المعقولات الثانية) يعني ان المعقولات الثانية لا تنقسم الى المعلومات التصورية والى المعلومات التصديقية بل هي من قبيل المعلومات التصورية لانها من قبيل اللازم الذهني (قوله العارضة الاشياء) اي العارضة للامور الموجودة في الذهن وسبب عروضاها هو الوجود الذهني لا الوجود المطلق ولا الوجود الخارجي كما مر الا ان معروضاها نعم المعلومات التصورية والتصديقية نحو كل جنس كل مع ان طرفيه من المعقولات الثانية

قوله والمعول عليه ما ذكرناه
 ذاروى ان المحشى رحمه الله
 امر بان يخرج هذا القول من
 الاصل اعني لكانه الى ان
 قال وبما جئناك ويكتب
 في الهامش فجعلها من الاصل
 لا يصح بحسب الرواية والفاء
 في قوله فا قيل متفرع على
 ما مر من المحشى من ان النفي
 متوجه الى القيد وان قوله التي
 لا يحاذى بها امر في الخارج
 صفة كاشفة وانت خير
 بان الاولى ان يقال في الحاشية
 بدل قوله لكانه فالعدم
 المطلق من المعقولات الثانية
 كما لا يخفى منه
 ٧ والوجه ما قال برهان الدين
 اما الانتقاص فلا يضر
 لما مر من انها لا يجب ان تكون
 جامعة ومائعة منه

والنسبة من تمة المحمول ليس من المعقولات الثانية فتأمل (قوله
 كفهوم الكلّي) أي كفهوم لفظ الكلّي وهو ما لا ينفع نفس
 تصويره عن وقوع الشراكة فيه أي ما يمكن فرض صدقه على
 كثيرين كفهوم الحيوان وهو الجسم النامي الحساس المتحرك
 بالارادة فانه يمكن فرض صدقه على كثيرين في نظر العقل مع
 قطع النظر عن الامور الخارجية عنه وهو ظاهر (قوله كفهوم
 القضية) وهو ما يحتمل الصدق والكذب كالمثال تنبيهها
 على انه يجوز كون معروضها من المعلومات التصديقية (قوله
 المعارضة) صفة المفهوم لا القضية والتأنيث باعتبار المضاعف
 اليه وهو ظاهر فالاولى ان يقال المعارضة كما لا يخفى (قوله فان
 مناط اتصافه) أي اتصاف هذا القول وهو قولنا الانسان كاتب
 (قوله الذي هو مفهوم القضية) فيه مسامحة لا تخفى (قوله
 ومشارك بينهما) أي بين الكثيرين والكثرة لها معنيان احدهما
 ما يقابل الوحدة وثانيهما ما يقابل الفلة وكلاهما صحيح في هذا
 المقام وانما انت الضمير لان المراد بالكثيرين الافراد ولا يشترط
 كونها من ذوى العقول وانما اختار واجمع الكثير بالياء والنون
 تنبيهها على ان جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور حتى
 انه ما من كلّي الا وهو صادق على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار
 وان كان مبينا لها بحسب نفس الامر فان مفهوم الفرس مثلا لا يصدق
 على الانسان في نفس الامر لكونه مبايناه ويصدق عليه بهذا
 الاعتبار كما لا يخفى على اولى الابصار (قوله ومن ههنا) أي ومن
 اجل ان المعقولات الثانية هي الامور المعارضة للمعلومات في الذهن
 بسبب الوجود الذهني قبل انها الوازم بئذ بالمعنى الاعم لتلك
 الامور أي المعلومات مطلقا وهو أي اللازم ان كفي تصور الملزوم
 في الجزم باللازم بينهما فهو اللزوم البين بالمعنى الاخص وان لم يكف

ذلك فان كفى تصور الطرفين فيه فهو اللزوم البين بالمعنى الاعم
وان لم يكف بل احتياج الى الوسط وهو الذى يقارن بقولنا لانه
فهو اللزوم الغير البين (قوله فلا تصغ الى قول من قال آه) اى اذا
علمت ان المعقولات الثمانية ما هى وانها من المتصورات فقط
فلا تسمع قول من قال انها كالمعلومات منقسمة الى المتصورات
والمصدق بها فان اعتبر المقسم فوضوع المنطق على المذهبين
واحد وهى حقيقة وان اعتبر الاقسام فواحد وحيدة اعتبارية
والا فالفرق تحكم اى ترجيح بلا مرجع اود عوى بلا دليل وانما امر
بعدم سماع هذا القول لانه خلاف التحقيق لما علمت انها من
المتصورات فقط كما لا يخفى (قوله بعيد عن التحقيق
بمراحل) وانما كان هذا بعيدا بمراحل عن المرام لانه من باب اشتباه
العارض بالمعروض لانه لما صار المعروض منقسما الى قسمين
ظن ذلك الفائل ان العارض كذلك وهو ظن فاسد لانه لا يلزم منه
ذلك لانه يجوز مثلا انقسام الكلى الى الكليات الخمس مع انه لا ينقسم
الى الحيوان المعروض للكل اليها بلا مربية فحال العارض لا يجب
ان يكون طبق حال المعروض كما لا يخفى (قوله وعيت) اى حفظت
فانه يقال وعاء اذا حفظه كفى القاموس (قوله من البيانات) اى
من الايات البينات (قوله فاستمع) يعنى اذا علمت حقيقة المعقولات الثمانية
فى نفسها وعدم انقسامها كما انقسام المعلومات اليها
فأعلم انها ليست موضوع المنطق مطلقا فلا بد من بيان ذلك
فنقول الاشياء التى هى معروضات لها تسمى معقولات اولى
اصطلاحا والمراد بالتعقل ههنا مطلق الادراك وانما سميت
اولى لان ادراكها انما هو فى المرتبة الاولى من التعقل فهو من قبيل
وصف الشيء بوصف متعلقه وهو ظاهر (قوله فى الدرجة الاولى)
اى فى المرتبة الاولى من مراتب التعقل فاننا ندرك اولا مفهوم

الحيوان ثم ندرك كونه كليا ثم ندرك كونه ذاتيا ثم ندرك كونه
جنسا فقس عليه الباقي (قوله فهي اى لمعقولات الاولى مندرجة
تحت المعقولات الثانية) الظان الفناء للتفريع وفيه نظر لان
العروض لا يقتضى الاندراج لان الكلية عارضة للحيوان ايضا مع
انها لا يندرج تحتها معروضها اللهم الا ان يفرع على ما مر من ان
المراد بالمعلومات التصورية ما ينطبق عليها المعقولات الثانية والاولى
الواو بدل الفاء فتأمل (قوله وللمعقولات الثانية) ولما كانت المعقولات
الثانية المعرفة بما ذكر من التعريف ليست على اطلاقها موضوع
المنطق لانها قسمان قسم يلاحظ في مفهومه الاتصال وقسم
لا يلاحظ فيه الاتصال فالقسم الاول هو الموضوع هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام (قوله منها ما يشمل ويسرى) اى من احوال
المعقولات الثانية ما يتعدى الى المعقولات الاولى وايست المعقولات
الثانية مستقلة في ثبوت تلك الاحوال لها وانما تثبت هي لها
بواسطة المعقولات الاولى كالتى يبحث عنها في المنطق فاننا اذا
علمنا ان الكلى منحصر في خمسة عرفنا ان الحيوان لابد وان يكون
احدها واذا حكمنا على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان
والناطق مندرجين في تلك الاحكام وكذلك اذا علمنا ان السالبة الدائمة
تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشئ من الانسان بحجر دائما
تنعكس الى قولنا لاشئ من الحجر بانسان دائما وعلى هذا القياس سائر
مسائل لمنطق فانها احكام على المعقولات الثانية في ثبوتها لان
الاتصال مثلا يثبت اولا للحيوان الناطق مثلا ويكون الحد صادقا
عليه يقل انه موصل كيقال الانسان كاتب بواسطة كون افراده
كاتبه (قوله وليست هي مستقلة) اى ليست المعقولات الثانية
مستقلة في تلك الاحوال كما مر (قوله ومنها ما لا يشمل ولا يسرى
اليها بل يختص بها) اى بعض احوال المعقولات الثانية يختص بها

قال قول احمد ان الشئية
والوجوب والوجود
والامكان من المعقولات
الثانية وابست هي داخلة
في موضوع المنطق فلا بد من
قيد حيثية النفع في الاتصال
حتى تخرج هذه المفهومات
انتهى وفيه نظر لانه ان
اراد ان هذه المفهومات
لم يلاحظ فيها الاتصال الى
المجهولات فذلك مما لا شبهة
فيه وان اراد انها لا تعرض
لها الاتصال فهو ممنوع لان
الوجوب اذا اخذ في تعريف
مفهوم الواجب يعرض له
الاتصال فتأمل

اى بالمعقولات الثانية ككونها من العوارض الذهنية وفيه نظر
 لانه منقوض بالحيوان فانه اذا وجد في الذهن كان صورة حاصلة فيه
 فتكون من العوارض الذهنية لانه من مقولة الكيف ولو قال ككونها
 متعلقة في المرتبة الثانية كان اولى (قوله وكذا الحال في كل كلى) يعنى
 ان كل كلى سواء كان ذلك الكلى معقولا اول او معقولا ثانيا احواله على
 قسمين قسم حاصل له باعتبار افراده نحو الانسان فانه كاتب باعتبار ان
 زيدا كاتب وبكرا كذلك مثلا فانه لو لم يوجد افراد في الخارج ولم يكن
 متصفة بالكتابة لم يكن كاتباً وقسم آخر حاصل بالقياس اليها ولكنه
 غير سار اليها نحو الملكية فانها غير سارية اليها وهو ظاهر وكونه
 حاصل لا صورته عند العقل فاذا حكمنا عليه بالقسم الاول تكون
 القضية محصورة او مهملية واذا حكمنا عليه بالقسم الثانى قد
 تكون شخصية وقد تكون طبيعية فهذا القسم الثانى لا يسرى
 الى الافراد والى هذا القسم اشار بقوله ومنها ما لا يسرى (قوله
 ومنها) اى من احوال الانسان ما يختص بالانسان كالكتابة
 والنوعية فانها لا تسرى الى الاشخاص فان زيدا مثلا ليس بنوع
 ولا كلى ايضا فاحوال المعقولات الثانية لا يبحث في المنطق
 عن كلها بل عن بعضها وهو الاحوال الحاصلة لها باعتبار المعقولات
 الاولى واليه اشار بقوله بل عن احوالها كما لا يخفى (قوله ولذلك
 لم يطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيده) اى بل
 قيد البحث فيكون قوله من حيث تنطبق قيدها احترازيا عن القسم
 الثانى من الاحوال فكأنه قال يبحث في المنطق عن احوال
 المعقولات الثانية اللاحقة لها بواسطة المعقولات الاولى
 (قوله اشتمال الكلى على جزئياته) احتراز عن اشتمال الكل
 على الاجزاء فان كان المشتمل عليه يصلح لان يكون موضوعا فالاول
 والا فالثانى وهو ظاهر (قوله اللاحقة لها) اى اللاحقة

للمعقولات الثانية بسبب المعقولات الاولى فان المتصف بالا يصل
 الى المجهول هو الحيوان الناطق وبواسطته اتصف الحد التام به
 كما مر (قوله فيجري) الفاء فاء نتيجة اى يحكم على المعقولات الثانية
 باحوال كلية نحو الحد التام موصل الى الكنه فان هذا الحكم
 سار الى الحيوان الناطق ولذلك يتعرف حال الحيوان الناطق من
 هذه القاعدة بان يقال الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل
 الى الكنه فهذا موصل الى الكنه وكذلك الكلام في غيره (قوله
 وتعرف احكامها) قد يذكر الحكم ويراد به المحكوم به اى يعلم
 احوال المعقولات الاولى من الاحوال الجارية على المعقولات
 الثانية كما مر فلفظ التعرف بشعر بان قوا عد الفن لا تكون احوال
 جزئية موضوعها بهية جليلة كما لا يخفى (قوله عند تماس الحاجة
 اليها) اى الى احكام المعقولات الاولى اى الى تعرف احوالها ويجوز
 ان يكون الضمير راجعا الى التعرف باعتبار المعرفة فعلى هذا يرد
 ان الاولى ان يقول اليه بدل اليها وانما قلنا كذلك لان الظاهر
 ان الاحتياج تماس الى المعرفة لانها الحاصلة بانظرفنا مل (قوله
 لكون تلك المعقولات) اشارة الى طريق التعرف منها وهو انه يؤخذ
 موضوع قوا عد الفن ويحمل على شئ من جزئياته فيحصل
 صغرى سهلة الحصول نحو هذا حد تام وكل حد تام موصل الى
 الكنه كما مر (قوله وبهذا الاعتبار) اى بسبب الانطباق او
 باعتبار التعرف صار مسائل المنطق بل صار مسائل جميع الفنون
 قوانين بهذا الاعتبار (قوله اذ محمولات مسائله) تعليل اقوله يحكم
 آه فقه دفع لما يقال لا مسألة في المنطق محمولها الايصال وما
 يتوقف عليه الايصال وحاصل الرفع ان الاعراض الذاتية
 لموضوع المنطق تميز تعدادها على سبيل التفصيل فاعتبر
 المرجع وهو الايصال وما يتوقف عليه الايصال (قوله فيعرف به)

حال الحيوان الناطق والحيوان اى فيتعرف بمذكر من حال
الحد التام والجنس (قوله ان مست الحاجة اليها) اى
الى حال الحيوان الناطق اى الى معرفة تلك الحال (قوله
اذا لموصل علة التعرف) اى يتعرف احوال المعقولات الاولى من
قواعد المنطق لان الغرض من المنطق معرفة حال الكاسب
والموصل وهو المعقولات الاولى دون الثانية وهو ظاهر (قوله
فتضم القضايا بالكلية) حاصله ان طريق تعرف حال المعقولات
الاولى اخذ صغرى سهولة الحصول بان يحمل موضوع المسئلة على
جزئى من جزئيات الموضوع كما اشار اليه بقوله الحيوان آه كما مر
وانما قال سهولة الحصول لسهولة حمل موضوع القاعدة على جزئى
من جزئياته وفيه نظر لانه قد يكون عريفا في النظرية كقولنا ان الهوى
جوهر وكل جوهر قائم بذاته لان كون الهوى جوهر افرع وجوده
كما لا يخفى (قوله ان قولنا العالم متغير آه) فيه مناقشة لانه شكل
اول ايضا (قوله لكن ينبغي ان يعلم) وقد علم مما مر ان القوم
اختلفوا في موضوع المنطق فيتوهم من القول بان موضوع المنطق
المعلومات دون المعقولات الثانية ان موضوعات المسائل المعقولات
الاولى وان المراد بها المفهوم دون الما صدق ويتوهم ايضا من
القول بان الموضوع المعقولات الثانية انه المعقولات الثانية مطلقا
فدفع كلامها بقوله لكن ينبغي (قوله من قال موضوع المنطق)
وهم اكثر المتأخرين (قوله لا ينكر كون الموضوع) بل انما ينكر
كون المقصود اثبات الاعراض الذاتية ابتداء المعقولات الثانية
ويقول المقصود اثبات الاعراض الذاتية للمعقولات الاولى ابتداء
لانها الموصلة بالذات والمعقولات الثانية الآلات ٩ لا غير (قوله
الموضوع المذكور) اى مفهوم الموضوع ويقال له عنوان
الموضوع ويقال له وصف الموضوع ايضا واما ما صدق عليه ذلك

٩ لانها اى المعقولات
الثانية عنوانات لموضوعات
المسائل والعنوان هو آلة
لتصور الموضوع الحقيقي
وهو الما صدق وتصور
الافراد الغير المشابهة
تفصيلا محال فعنوان
الموضوع آلة لتصور تلك
الافراد مفه

فهو ذات الموضوع وهو الموضوع الحقيقي وقد يكون ذلك المفهوم عين حقيقة الذات وقد يكون جزئها وقد يكون خارجا عنها اما الوصف بالذكرى فلان داله مذكور وهو ظاهر وبعض الناس قرأه بضم الذا لفيكون الذكر بمعنى التعقل وهو تحريف لما هو المشهور في الالسة المتداول بين ابدى الكلمة وهو ظاهر (قوله معقولات ثانية) نحو كل حد تام يوصل الى الكنه ونحو الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية كنفسها والشكل الاول ينتج فالموضوع في هذه القضايا معقولات ثانية وهو ظاهر (قوله التصورية) الاولى حذفه (قوله فان مفهوم المعلوم التصوري) تعليل لعدم الارادة حاصله ان مفهوم المعلوم معقول ثان والمعقول الثاني ليس بموضوع الفن عندهم لان موضوع الفن عندهم معقول اول وفيه نظر لان شارح المطالع صرح بمفهوم المعلومات للمعقولات الثانية لان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرهما ويمكن الجواب عنه بان المراد انه لم يرد مفهومها بخصوصها بل المراد الاعم كما مر فتبصر ؟ (قوله كالكليات) كما في بعض النسخ تنظير لا تمثيل وهو ظاهر (قوله معقول ثان كمفهوم الكلى) كما في بعض النسخ ايضا فان كون الشيء معلوما يعقل في الدرجة الثانية (قوله لم يرد به) اي بالمعقولات الثانية وتذكر الضمير باعتبار اللفظ ولما كان المراد به المعنى في قوله انها جعل مؤثرا وانما لم يكن ذلك مراد الان البحث لا ينحصر فيه (قوله الا ما صدق عليه مفهوم المعقول الثاني) وذلك المفهوم صادق على نفسه ايضا (قوله كمفهوم الجنس والنوع) فهذه المفهومات كلها معقولات ثانية فالاعراض الذاتية تثبت لامور هي معقولات ثانية في انفسها وان كان ثبوت تلك الاحوال لها

٣ وجه التبصر ان التعليل
لا يصح حينئذ على انه ليس
يتمثل في المقام منه

بواسطة المعقولات الاولى (قوله اكونها ممكنا او مممتعا) فانه ولى ان يقال
ممكنة او مممتعة وانما قلنا الاولى ولم نقل الصواب لانه يمكن توجيهه
بحذف الموصوف اي اكونها امر ممكنا او مممتعا وشيئا ممكنا فتبصر ثم
اعلم انه عدل في التقرير عند قال المحشي قول احمد من ان المعقولات
الثانية قسمان موصل وغير موصل لانه منظور فيه (قوله اكنه
لم يذكره اعتمادا على ما سبق) في التعريف الاول وفيه رد على
مولانا قول احمد حيث استبعد الاكتفاء بما في التعريف لان
من شرائط التعريف كونه اوضح واجلي والحذف لا يلائمه والحق
ان قيد الحثية حذفه شايع في التعاريف فلا بعد في الاكتفاء بما
مرفى مقام الاختصار (قوله اكن لا نزاع لاحد آه) دفع اتوهم ان
التراع في الموضوع يستلزم التزاع في المحمول لانه فرع الموضوع
(قوله وهي القضية الاولى المضية التي آه) لان التعريف للماهية
لا لافراد نحو كل جنس ما يتوقف عليه الا يصلح فان افراد
الجنس موجودات ذهنية لا خارجية لان الجنسية انما تعرض المفهوم
في الذهن فتأمل (قوله التي يصلح) اشارة الى ان المراد بالمحاذاة
ما هو بالقوة وهو ظاهر (قوله ان يتصف بها) الاولى ان يوصف بحسن
المقابلة فالمعقولات الاولى هي الاحوال التي يتصف بها امر موجود في
الخارج اتصافا خارجيا فهذا الاتصاف يقتضي وجود الموصوف في
الخارج وان لم يكن الوصف موجودا فيه كالعمى الا ان الاتصاف
بالفعل في كون تلك الصفات معقولات اولى ليس بشرط بل امكان
الاتصاف كفاف وهو ظاهر فهي خارجية عن الامر الذي
اتصف بها فالحيوان المتصف في الخارج بالشيء مثلا ليس منها
ففيه نظر لان طبائع المفهومات التي هي معروضات المعقولات الثانية
من المعقولات الاولى فتأمل (قوله فيندرج فيه) اي في التعريف
(قوله الاحوال الخارجية) لم يرد بها الاحوال الموجودة في الخارج

٢ وجه التبصير ان الامر يجوز
اطلاقه على المتعدد فتأمل
مستد

٣ وجه التأمل ان عروض
الوجود انما هو في الذهن لان
الوجود من المعقولات
الثانية مع ان الموجود
في الخارج مستد

بل اراد به الاحوال التي كان الانصاف بها في الخارج وان لم تكن موجودة فيه (قوله ولو ازم الماهية) قدم تعريفها (قوله اذا اتصف بها) يوهم اشتراط الانصاف بها بالفعل وهو ليس بشرط بل الصلاحية كما في (قوله سواء) قيل اشارة الى الاختلاف المذكور فهي على المذهبين من المعقولات الاولى كما لا يخفى (قوله اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجى) فيه نظر لان العناء ليس مثلاً من الصفات التي يتصف بها امر في الخارج ولو قال اني يحتمل على امر حال وجوده في الخارج لكان اولى لان الحمل اعم من المواظاة والاشتقاق لا يقال ان الموجودات الخارجية التي هي جزئيات حقيقة لا تحتمل على شيء فتخرج عنه لاننا نقول لان سلم دخولها في المعرفة لان المعقولات الثانية والاولى هي المفهومات التي يصلح اتصافها بالكلية لان الكلام في الكاسب فتأمل ٩ (قوله واعلم انهم عدوا) لا وجه لنا خير هذا الى هذا المقام لان هذا من تنمة تحقيق المعقولات الثانية (قوله الشيئية) وهي ليس بموجودة في الخارج والالكانت لها شيئية اخرى وتسلسل الموجودات الخارجية فالشيئية المطلقة ليست بموجودة في الخارج بل هي تعرض لخصوصيات المساميات في العقل حاصله ان الشيئية لا تعقل الا عارضة لمعقول آخر كما هو شأن المعقولات الثانية وفيه نظر لان الوجود قد يؤخذ على الاطلاق غير مقيد بشيء اصلاً لا معينا ولا مبهماً اذ يجوز ان يلاحظ مجرداً عما عداه بالكلية فكذا الشيئية لانها نفس الوجود او هو ما يؤن معناه اليه لا يقال ان المراد بها ٦ هو الشيء المطابق وهو ليس بموجود في الخارج اذ ليس في الخارج الاشياء مخصوصة لاننا نقول ان طبائع الكلليات مطلقات ٨ بموجودة في الخارج سواء كانت معقولات اولى او ثواني فلا وجه للتخصيص ٤ فتأمل (قوله ونظائرهم كالمفهومية) فالوجود والامكان العام والماهية والامتناع

٩ وجه التأمل ان لفظ المعقول يستعمل في الكلبي وان الجزئي الحقيقي قد يكون موصلاً بعد اذاته نادر منه ٦ اي بالشيئية اذ كثيراً ما يذكر المراد اذ ويراد المشتق منه ٨ فان قلت ان المحشى لم يقل ان الشيئية لا تعقل الا عارضة لمعقول آخر فكيف يرد عليه الا رد قلت بل قالوا كذلك يظهر هذا بالتأمل في سياق كلامه منه

٤ حاصله ان سلب الوجود المطلق عن الشيء المطلق ليس في محله لان غيره ايضا ليس بمقصود فيه فاذا تبين ان المراد هو الشيئية المطلقة فمقدم تعلقيها الاعراض ام منه

من المعقولات التي تعقل عارضة في الذهن المعقولات الاولى
وليس في الخارج ما يطابقها (قوله لان الحيوانية) علة لعدم
الاختلاج وقد مر من الخشى ان المعقولات الثانية هي العوارض
الذهنية والحيوان المطلق ذاتي لافراده (قوله فان قلت هو)
اي الحيوان جسم طبيعي وهو مفتقر الى المادة وهي الهيولى في
الوجود ين فيكون محتاجا في التعقل الى المادة لان المادة جزء له
ولا يخفى ما فيه لانه لا يتوهم ان احتياج الكل الى الجزء في التعقل
احتياج العارض الى المعروف فكيف بتصور السؤال اولا حتى
يحتاج الى الجواب والحاصل ليس للسؤال وجه معقول وهو ظاهر ٩
(قوله كيف يعد من المعقولات الثانية) يعني لا يصح عد شيء منها
من المعقولات الثانية لانها بوصف بها امر حال كون ذلك الامر موجودا
فلا يصدق تعريفها على شيء منها وهذا السؤال للشارح الجديد
للتجريد (قوله في ضمن حصصه) واعلم اولا ان الانسان مثلا الذي هو
الماهية لا بشرط شيء العارضي من جميع الاعتبارات حتى عن قيد
الاطلاق له فردان فرد حقيقي موجود في الخارج وهو زيد وفرد
اعتباري وهو الحصة وهو الكلي المضاف الى الجزئي الحقيقي
انسان زيد فالانسان باعتبار صدقه على زيد موجود خارجي
وباعتبار صدقه على تلك الحصة موجود ذهني لان تلك الحصة
ليس لها وجود الا في الذهن فاذا تقرر هذا نقول ان الموجود له
اعتباران الاول اعتبار صدقه على زيد والثاني اعتبار صدقه
على موجود زيد صدق الاعم على الاخص وبعبارة اخرى صدق
المطلق على المقيد فالوجود المطلق بالا اعتبار الثاني عارض
للمعقول اخر في الذهن ومن المعقولات الثانية ايضا وما بالا اعتبار
الاول فليس منها فلا بد من اعتبار قيد الحيثية في التعريف ٦
(قوله الوحدة) مزج فيجمل وقد احسن فيما سبق حيث

٩ فالاول اسقاطه من البين
الا حتمنا عن خطاب المتعلم
بما لا يمكن تصوره على ما ينبغي
فانه من خواص مباحث
الحكمة فان تصور الهيولى
لا ييسر لكل احد هناك
كما لا يخفى على المصنف فتأمل
سند

٦ وهذا القيد غير مذكور
في التعريف فيكون حكما
بفساد التعريف المستفاد من
الصفة الكاشفة على
مذاقهم والجواب ان قيد
الحيثية معتبر في تعاريف
الامور الاصطلاحية وهو
شائع فشهرة اغنت عن
ذكره فهذا غاية الاصلاح
وبالله التوفيق سند

لم يذكر الوحدة هناك قال المنطق قانون ولا يخفى ان المنطق مسائل
كثيرة تضبطها جهة واحدة فباعتبار ضبطها يكون امرا واحدا
اعتباريا وباعتبار كونها واحدا يكون معرفا فلذلك قالوا قانون
(قوله لان كل مسألة) تعليل لقوله بل قرانين واما وجه تعبير الشارح
عن تلك القوانين بالقانون فاستفاد من قوله وكان فيه اشارة آه كما مر
(قوله فالمنطق) فاء نتيجة وهو ظ (قوله باسم الجزء) فيكون في التعريف
محاز (قوله والقانون) والاصل والضابطة والقاعدة الفاظ مترادفة
على ما قالوا كما مر ثم القانون لفظ سرياني روى انه اسم المسطر بلغةهم
يحتمل مسطر الكتاب ومسطر الجدول واياما كان فهو امر واحد
يتوصل به الى امور كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحي لانه يتوصل به
الى تعريف احوال جزئيات موضوعه كما سيجي وهو اي القانون
كالبجنس يشمل سائر العلوم الكلية واحترز به عن الجزئيات وباقي
القيود كالفصل احتراز عن العلوم التي لا يفيد تمييز صحيح الفكر
عن فاسده كالنحو والمعاني (قوله قضية كلية) خرج بها القضية
الجزئية (قوله تستنبط منها احكام جزئيات موضوعها) خرج بها نحو
كل نار حارة فان احكام جزئيات موضوعها معلومة بالبداهة والمراد
بالاحكام الاحوال لان الحاكم قد يراد به المحكوم به كما مر (قوله بتعرف
منها) وباب الفعل يفيد ان تلك الاحكام والاحوال لا تكون بداهية
اولية كما مر (قوله القضايا التي آه) اي الفروع والنتائج نحو كل فاعل
مر فوع فالفاعل امر كلي اي مفهوم لا يمنع نفس تصويره من وقوع
الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها وهذه القضية ايضا
امر كلي اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها
ولها اي تلك القضية فروع وهي الاحكام الواردة على خصوصيات
تلك الجزئيات كقوله لك زيد في قال زيد مر فوع وعرف وفي ضرب
عمر ومر فوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية

الكلية المشتقة عليها بالقوة القريبة من الفعل وما ذكر من القانون وغيره أسماء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة تحتها فاستخراجها منها الى الفعل يسمى تقريبا وذلك بان يحصل موضوعها اعني الفاعل على زيد مثلا فتحصل قضية وتبطل صغرى تلك القضية الكلية وهي كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك وبهذا التوضيح المقام وانكشف المرام كما لا يخفى على اولى الافهام (قوله تحكم فيها على اخص من موضوعها) بالاحوال التي هي محمولات في الفروع لا بموضوع القضية الكلية واراد بالاخص جزئيات موضوع القضية الكلية التي هي القانون كما مر (قوله بان يحصل موضوع تلك القضايا) متعلق بتعرف والاولى موضوعات تلك القضايا محكوما عليها (قوله وهذا هو المراد) والمحشى صرح بالمراد جريا على وتيرة الصناعة اي صناعة التعريف فانها تقتضي ان يذكر في التعريفات ما هو ظاهر الدلالة على المراد ولا يذكر فيها ما هو ظاهر في خلافه ولو قال قضية حلية موجبة كلية آه لكان اولى (قوله امر كلي) اي قضية كلية وقدر تفصيله (قوله يطبق على جزئياته) اي يشمل بالقوة على احكام جزئيات موضوعه فيتعرف تلك الاحكام من الامر الكلي اي من القضية الكلية بالفعل على الوجه الذي مر تقريره (قوله لكن نص رئيس القوم) ولما كانت القضية المذكورة المعرفة شاملة بظواهرها القضية الكلية السالبة من الحلية والشرطية الكلية موجبة كانت اوسالبة ولم يكن شيء منها في الاصطلاح قانونا ولم يكن ذلك اي عدم كونها قانونا عرفا ظاهرا نقل عن مقتضى القوم وهو ابن سينا انها ليست بقانون في العرف * اذا قالت حذام فصدقوها * فاذا وحب اخراجها عن التعريف فنقول في توجيه

التعريف فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات لها زيادة تعلق
 وارتباط بتلك القضية بان يتوقف صدقها على وجود تلك الجزئيات
 اما في الخارج ان كانت القضية خارجية اوفي الذهن والخارج ان
 كانت حقيقية اوفي الذهن فقط ان كانت ذهنية فخرجت السؤال
 لان صدقها لا يتوقف على وجود الموضوع فان قلت ان كان المراد انها
 لا تتوقف على وجوده في الخارج فهو مسلم والموجبة قد تقتضي ذلك
 فلا فرق وان قلت انها لا تتوقف في الذهن فهو ممنوع لان القضية
 تقتضي الحكم ولا حكم بدون وجود الموضوع في الذهن لانه لا بد وان
 يتصور اجزاء القضية واطرافها فلا تخرج السالبة قلت الفرق بين
 توقف الحكم على الموضوع وبين توقف صدق القضية وتحققها ظ ولا
 يتوقف صدق السالبة على وجود الموضوع نحو العناء ليس بطائر دائما
 فان هذه القضية صادقة مع انتفاء موضوعها وهو ظاهر (قوله السالبة
 لا تستدعي) اي صدق السالبة لا تستدعي بحذف المضاف وكذلك
 الكلام في الموجبة فالمراد بالاستدعاء في السالبة والموجبة هو
 استدعاء صدقهما بالاستدعاء الحكم فيهما فانه يقتضي وجود
 الموضوع في الذهن فهو مشترك في الموجبة والسالبة كما مر (قوله
 والا فالموجبة) اي ان لم يكن المراد بالاستدعاء هو الاستدعاء بحسب
 الصدق لا يصح قولهم الموجبة تستدعي لان كون الموجبة قضية
 لا يقتضي وجود موضوعها لان الموجبة الكاذبة نحو العناء طائر
 قضية حالية موجبة وبالجملة ماهية القضية لا تقتضي وجود الموضوع
 فالموجبة الصادقة تقتضي وجود الموضوع دون السالبة الصادقة
 فافترقا وهو ظاهر (قوله فلانه لا موضوع لها) فخرجها عن
 التعريف ظ لا يحتاج الى التأويل كما يدل عليه سبق كلامه (قوله
 فالمسائل التي تترى) اي واطلاق المسئلة على الشرطية مجاز لكونها
 دالة عليها والا فالمسئلة بمعنى القاعدة كما مر وهذا التأويل ان كان

المراد بالعلوم في كلام الشيخ مطلق العلوم حكيمية او لا يجب وان كان
 المراد بها العلوم الحكمية يناسب كما لا يخفى (قوله ان كان المبدأ آه)
 فاعل وقع وتأويل ذلك هكذا كل مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام
 واجب التقديم على الخبر وكل منفصل واقع في الكلام عند تعذر
 المتصل (قوله فتأول) هكذا في النسخة الممولى عليها وغيرها صوابه
 فتأولة (قوله هذا) فصل خطاب (قوله سميت هذه القضية) ولما فرغ
 عن تحريرها وتمييزها من بين القضايا وصارت المسمة ظاهرة متميزة
 عما عداها اشار الى وجه التسمية بالقانون وما يرادفه لان القانون حين
 النقل اليها مجاز فلا بد من بيان العلاقة وان كانت حقيقة عرفية بعد
 ذلك و اشار ايضا الى ان لها اسما غير كما مر غير مرة واعلم ان تسمية تلك
 القضية بالقانون وما يرادفه انما هي باعتبار هذه الصلاحية فتكون
 من الامور التي اعتبر فيها الاضافة وان نسبة الفروع الى الاصول تشبه
 نسبة الجزئيات الى كلياتها المحمولة عليها فان الانسان مثلا يتناول
 زيدا وعمرا وغيرهما يحمل عليهما وقوانينا كل انسان حيوان يشتمل
 بالقوة على احكامها واما المفردات الكلية التي تستنتج منها احكام
 على ما يساوي موضوعاتها او على ما هو اعم منها فلا يسمى بالاصطلاح
 اصولا بالقياس الى تلك النتائج وان كان مبدأ لها (قوله فهو قانون
 يعرف) اي فاذا علمت معنى القانون فالمنطق قانون يعرف به آه فالقانون
 بمنزلة الجنس والباقي بمنزلة الخاصة فيكون هذا التعريف رسما له
 فيكون معلوما بالتعريفين فيحصل اكل تمييز عما عداه فيحصل زيادة
 البصيرة لان العلمين خير من علم واحد كما لا يخفى (قوله يعرف به)
 اي يعرف بالمنطق ولا يكفي في تلك المعرفة بديهية العقل لانه لو كفى
 لا يقع الخطأ عن العقلاء الطالبيين للصواب الهاربيين عن الخطاء
 والاضطراب واللازم ظاهر البطلان لاختلافهم في المطالب بل
 لاختلاف الفكرين الصادقين عن شخص واحد في زمانين فان
 العاقل المفكر اذا قش عن احواله وجد نفسه يعتقد امورا متناقضة

٩ وجه التأمل انه يمكن
التوجيه بحذف المضاف اى
حصول آخر المبادئ ثم حركة
منه فى المبادئ الى المطلوب
منه

بحسب اوقات مختلفة اى يفكر فى وقت ويعتقد حكماً ثم يفكر فى وقت
آخر ويعتقد حكماً آخر مناقضاً للحكم الاول فالوقتان انما هو
لفكرين واما النتيجةان فشمكتان على اتحاد الزمان المعبر فى
التناقض والى هذا اشار بقوله اذ لا تكفى الفطرة (قوله بالفعـل
ومفصلة) معطوف على قوله بالفعل اى يعرف معرفة حاصلة بالفعل
ومفصلة فتأمل ٩ واعلم ان المحشى حل الفكر على الامور المترتبة
فتكون الافكار الجزئية داخلية تحت موضوع الفن دخول الجزئ
تحت الكلى نحو القياس المركب من موجبتين كليتين ينتج موجبة
كلية فاذا ورد على الفكر الناظر قياس واحد بعينه وكانت
الحاجة ماسة الى تمييزه عن الخطأ يقول هذا قياس كذا وكل قياس كذا
ينتج فهذا ينتج فهذا القياس معلوم بالقوة فى ضمن القاعدة اجمالاً لكونه
فرداً من افراد موضوعه فاذا علم بهذا الوجه يكون معلوماً بالفعل
فيكون علمه خارجاً من القوة الى الفعل فتحصل المعرفة المفصلة
وقس عليه الباقي (قوله لكون الفكر المطلق) علمه لقوله يعرف اى الفكر
الكلى بمعنى الامور المترتبة موضوع وافكار الجزئية داخلية تحتها
فاذا امتدت الحاجة الى المعرفة يؤخذ صغرى سهلة الحصول
فيركب قياس منتج للمطلوب كما مر (قوله موضوعاً لتلك القضايا)
فيه نظر لان موضوع المسائل قد يكون الاعراض الذاتية ونوعها
كما مر فتأمل (قوله وضبط الانظار الجزئية) ولما اشعر الكلام ان
الفرض من البحث عن احوال الانظار الكلية معرفة احوال الانظار
الجزئية كان مظنة ان يقال ان القوم لم لم يبحثوا عن احوال الانظار
الجزئية المقصودة بالذات اجاب بان البحث عنها على الوجه
الجزئى ممتنع لعدم تنهايه الان المواد النظرية غير متناهية كما لا يخفى
(قوله متعسر) يشعر امكان البحث عنها وهو ليس كذلك فالوجه
اسقاطه من البين كما اسقطه سيد المحققين (قوله بل لعدم تنهايه)

اى لعدم وقوفها عند حد كما يقتضيه التعليل فلو فرض عدم التلاحق
 لو قفت وفيه نظر لان البحث انما هو عن افراد الفكر مطلقا
 وتلك الافراد غير متناهية لشمولها الوجود والمعدومة على ان
 النفوس على قاعدتهم غير متناهية ومطالبهم كذلك فالتعذر مقطوع
 به فأمل (قوله والاشخاص) ارد بها المفكرين واو حذفه لكان
 اولى (قوله فالمقصود الاصلى آه) فاذا علم من مامران الافكار الكلية
 وسيلة الى معرفة الافكار الجزئية علم ان المقصود الاصلى معرفة آه
 (قوله اذهى المقصود لناظر المفكر) ففيه نظر لان فيه شائبة
 المصادرة وفيه استدراك ايضا لانه علم ممامر (قوله لكان لما
 لم يتيسر للقوم) بل لما لم يمكن البحث (قوله وعدم كفاية الفطرة
 الانسانية بذلك) تطغى العلة على المعلوم (قوله موضوعها) الاولى
 موضوعاتها (قوله واثبتوا لها) اى لموضوعها فالضمير راجع الى
 الموضوع باعتبار ان المراد به الموضوعات لان لكل قضية موضوعا
 واردا بالاثبات مجرد حل الاحوال والاعراض الذاتية لالبيان
 بالذليل كما هو المتبادر (قوله فصارت قضايا كسبية) اى فصارت
 تلك القوانين كسبية وهذا بناء على الاغلب فصحة الافكار الواقعة
 فى انساب القوانين بما اذا تعلم وفيه نظر آخر لان كونها كسبية
 ليس بمرتب على الاثبات بل الامر بالعكس فتبصر (قوله من حيث
 انها موصلة) ايصالا قريبا او بعيدا او ابعد فاربده مطلق الايصال
 لا الايصال بالفعل كما مر (قوله ابنو سئل) متعلق بوضعوا (قوله
 فجاء المنطق) اى فصار المنطق قوانين آه (قوله فكل فكر
 لا يتزن بهذا الميزان) تفريع على ما ذكره من قوله يتعرف منها
 صحة الافكار الجزئية قوله لا يتزن على صيغة المبني للمفعول من
 اتزنه اذا وزنه نفسه (قوله فهو فاسد العيار) والعيار هو الوزن يقال
 ذهب صحيح العيار اذا كان جيدا فى نفسه خاصا عن الغش وفاسد

العيار اذا كان بخلافه ثم الاولى ان يقول بدله يبرز في معرض البطلان
ثم اعلم انه ان اراد ان الافكار الصحيحة مستفادة من تلك القوانين
باستخراجها عنها كما يدل سياق كلامه عليه فهو ممنوع لما صدر
من ائمة الدين من الافكار الصحيحة من غير استعانة منها وهو ظاهر
وان اراد ان الافكار الصحيحة يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين
بحيث اذا عرضت عليها كانت مندرجة تحتها وتلك مطبقة
عليها فهو مسلم لكن لا يثبت احتياج جميع الناس حينئذ مع ان ذلك
هو المدعى اذ كل حزب بما لديهم فرحون والحق ان الناس اصناف
ثلاثة اصحاب النفوس القدسية واصحاب ٩ البله والمتوشطون والكلام
في المتوسط فتأمل ٦ (قوله فالمنطق وان وضعت) تصریح بما علم في
ضمن قوله فكل فكر لا يترن وتأنيت الضمير باعتبار القوانين والاولى
وان وضع (قوله للعلوم الحكمية) القياس في لفظ الحكمية تسكين الكاف
لكن المستعمل تحريكها بالفتح كما في الارضية (قوله فان وقع بدونه)
تصریح بان صحة كل فكر موقوفة على استعمال المنطق وقد
عرفت ما فيه (قوله فرمية من غير رام) او كما واة العجوز
(قوله ومن ههنا تطابقت الآراء) اي من توقف معرفة
صحة كل فكر على المنطق حكم فحول الاعلام بوجوب معرفة
المنطق اما فرض عين لتوقف معرفة الله عليه كما ذهب
اليه جماعة واما فرض كفاية لان اقامة شعائر الدين بحفظ عقائده
لا يتم الا به كما ذهب اليه آخرون على ما في شرح المطالع وحاشيته قبل
المنطق نعم العون على ادراك العلوم كلها اذ هو آلة عاصمة عن الخطاء
فيها ولذا سماه ابو علي خادماً للعلوم وسماه ابو نصر رئيس العلوم بأسرها
لتفاد حكمه فيكون رئيساً حاكماً عليها وكلاً للنظرين صحيح كما ترى
على ما قال سيد المحققين في حاشية المطالع ايضا وتم التوقف لكان
التارك آثماً وهو يحتاج الى النقل عن الفقهاء والظاهر انهم

٩ فان المؤيد من عند الله
بأقوة القدسية لا يحصل
العلوم بالنظر على ما قال سيد
المحققين

٦ وجه التأمل ان الاحتياج
في جميع انظار المتوسط غير
ثابت لان صحة بعض الانظار
بدیهى فالاحتياج في الجملة
ثابت لانزاع فيه

لا يقولون بتوقف علم الدين على علم الفلاسفة فتأمل (قوله والفكر)
ويرادفه النظر ٤ (قوله عند المتقدمين) اتفق العقلاء على ان الفكر
والنظر فعل صادر عن النفس لاستحصال المجهولات من المعلومات
ولاشك انا اذا اردنا تحصيل مجهول مشهور به من وجه انتقات
النفس منه وتحركت في المعقولات حركة هي من باب الكيف الى ان
تجد مبادئ هذا المطلوب ثم تتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص
وتنتقل منها الى المطبقات انتقالات ويلزم الانتقال الثاني ترتيب
المبادئ فذهب المحققون الى ان الفعل المتوسط بين المعلومات
والمجهولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالات اذ به يتوصل
من المعلومات الى المجهول توصلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام
فهو الفكر واما الترتيب المذكور فهو لازم له بواسطة الجزء
الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب الحاصل اى
من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادئه بدور عليه
وجودا وعدما واما الانتقالان فهما خارجان عن الفكر الا ان
الثاني لازم له اذ لا يوجد بدونه قطعا والاول لا يلزمه بل ٩ هو اكثر
الوقوع معه فالتراع انما هو في اطلاق لفظ الفكر ٧ لا بحسب المعنى
ومختار الاوائل البق بهذه الصناعة والحركتان مختلفتان في المسافة
لكن منتهى الاولى مبدأ للثانية ومبدأ الاولى منتهى للثانية
واختلف الحركة وان اختلف الجهة فالحركة الاولى تحصل المادة
اى ما هو بمنزلة المادة اعنى مبادئ المط التي يوجد معها الفكر بالقوة
والثانية تحصل ما هو بمنزلة الصورة لان الفكر عرض لامادة له
ولا صورة على ما قال سيد المحققين (قوله حركة) اى للنفس من المط
(قوله مناسبة) لانه كما لا يتوصل الى كل مطلوب في الخارج بكل
شئ ٥ الامتناسب فانه يتوصل الى حرارة الماء بالنار دون التراب كذلك
لا يتوصل الى المجهول التصوري المعين بكل شئ ٦ من التصورات

٤ في المشهور قال بعضهم
الفكر هو الانتقال المذكور
والنظر ملاحظة المعقولات
الواقعة في ضمن الانتقال مثله
٩ لان كلمة لكن لدفع التوهم
الناسي من الكلام السابق
فكلمة لكن افادت لان الامام
ع قد ورد من المتأخرين لهم
بل هو رئيس لهم مثله
٧ لان الانتقالين والترتيب
لا خلاف بينهما فيهما مثله

وكذلك الكلام في المجهول التصديقي بل لا بد من المناسبة وهو
 (قوله ونهايتها حصول المبادئ) وحركة من المبادئ وفيه نظر لان
 الحركة الثانية واقعة فيها وقد عرفت ان منتهى الاولى مبدأ الثانية
 ٩ (قوله وعند المتأخرين) اي عند جهور المتأخرين (قوله
 اللازم للحركة الثانية) اي الفكر موضوع بازاء الترتيب المذكور
 اللازم للانتقال الثاني عند هم فان قلت هذا مخالف لما في كلام
 السيد السند قدس سره من انه جعل الانتقال الثاني لازما للترتيب
 قلت قد مر فيه ايضا انه قال الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني
 فهذا صريح في ان الانتقال الثاني منشأ الترتيب فالترتيب لازم الثاني
 فهما متلازمان (قوله لكن ذهب الامام الرازي) اي ذهب الامام
 من المتأخرين ولذا قال لكن بطريق الاستدراك (قوله هو الامور
 المرتبة) اي القضايا بناء على ما اختاره من امتناع الكسب
 في التصورات واعلم ان السيد السند قال في شرح المواقف عرف اي
 الامام النظر بترتيب تصديقات يتوصل بها الى تصديقات اخر
 انتهى لا يقال الكلام في الفكر لاني النظر وقد قال الامام في المحصل
 الفكر المفيد للعالم موجود انتهى فالمفيد هو الامور المرتبة لا تانقول
 لانم ذلك لان النظر المفسر بالفكر بوصف بالافادة وهو ظاهر
 فتفسير الامام بذلك ممنوع وقد قال الشارح في فصول البداه
 في تعريف النظر قبل النظر هو الفكر الذي يطلب به علم او ظن
 وعند الآخرين الامور المرتبة بجعل المصدر بمعنى المفعول وضافة
 الصفة الى موصوفها انتهى وهو المنقسم الى الجلي والخي في فعل
 تقدير تسليم تفسير الامام به انفراده به ممنوع وكذلك دعوى عدم
 التلقي بالقبول ممنوع ايضا وقد قال الامام في شرح الاشارات الناس
 اختلفوا في تفسير الفكر هل هو نفس الانتقال من هذه الضرورات
 الى النظريات او حالة منفصلة عن ذلك الانتقال مقتضية له وافظ

٩ وجه التأمل انه معطوف
 الحقيقة على التعلق ففي
 وصف المعرفة بالمفصلة
 نوع خفاء اذا الجمل والمفصل
 هو المعلوم منه
 ٤ لانه اي يجوز ان يكون
 المبادئ حاضرة في ترتيب
 الذهن تلك المبادئ بدون
 الانتقال الاول منه

الكتاب كأنه مشعر بان هذا الفكر امر مغاير الانتقال مقارنة له
 حاصل معه والا قرب ان الفكر ليس هو الا ذلك الانتقال انتهى وقد
 نقله السيد السند قدس سره ايضا في حاشية المطالع فهذا نص في
 ان الفكر ليس بمعنى الامور المرتبة حقيقة بل مجازا فان اطلاقه
 عليه شائع كاطلاق النظر عليه صرح به لمولى حسن الفتارى
 في حاشية المواقف فاذا ذكره في شرح الاشارات يدل على سياق كلامه
 على انه المختار عنده لانه قال والا قرب في نقل اختلاف الناس وما
 يوهمه من عباراته من انه الامور المرتبة ذاتية فيجب تأويله فتبصر
 وبالله التوفيق (قوله لم يتلفوه بالقول) لان الفكر مصدر فهو
 امر قائم بالفكر وفيه نظر لانه لا مشاحة في الاصطلاح فدعوى عدم
 موافقة احده ممنوع لما مر من النقل عن الشارح (قوله وان وافق
 القول باشتغال التعريف) اى وان وافق كلام الامام هذا القول
 موافقة ظاهرة والا فالقول لمختار موافق ايضا كما لا يخفى وانما كان
 كلام الامام اوفق لان اشتغال الفكر على قوله المادة والصورة ظاهرة
 لان الامور مادة الفكر بها كان الفكر بالقوة وباللهيئة ٩ الاجتماعية
 كان بالفعل واما على قول انقوم فغير لان نفس الحدث الخصوص
 الغير الموجود البسيط لا يتصور له مادة وصورة اذ هما لا يتصوران في
 المركب الاعتبار متعلقه وهو الامور المرتبة والمراد باشتغال ٦ لتعريف
 عليها ان المعرف يعرف بمحمولات مأخوذة بالقياس الى العلة
 لا باعمال انفسها فانها مبينة للمعلوم كما لا يخفى (قوله وصحته استلزامه)
 فالفكر والنظر ينقسم الى صحيح وهو الذى يؤدى الى المطلوب
 وفاسد يقابله اى لا يؤدى الى المطلوب فالصحة والفساد وصفان
 عارضان للنظر حقيقة لا مجازا على ما في المواقف وشرحه ولا شك
 ان الاستلزام لا ينفك عن الصحة في الوجود اما كونها عينه فم لان
 الاستلزام يدور على الصحة وجودا وعدمافه وغيرها (قوله وهو منوط

٩ فالامور تجري مجرى المادة
 والهيئة الاجتماعية العارضة
 لها تجري مجرى الصورة
 المركب منها مثله
 ٦ جواب سؤال مقدر تقريره
 ان العلة مبينة للمعلوم
 والتعريف بالمباين لا يصح
 مثله

بصحة المادة والصورة) اى الاستلزام حاصل بسبب صحتهما اما في
التصورات فقل ان يكون المذكور في موضع الجنس مثلا جنسا لا عرضا
عاما وما وقع في موضع الفصل فصلا لا خاصة ولا في موضع الخاصة
خاصة شاملة بينة واما في التصديقات فقل ان يكون القضايا المذكورة
في الدليل مناسبة وصادقة قطعا او ظاهرا او تسليما اما صحة الصورة
فحاصله باعتبار الشرائط المعتبرة في ترتيب المعارف والادلة فصحة الفكر
حاصله بسببهما معا (قوله اذ لو فسدتا) حاصله ان فساد الفكر يحصل
بفسادهما معا او بفساد احدهما وهو ظاهر (قوله لم يستلزم المط)
فاذا فسد المادة مثلا لا يستلزم المطلوب فيه نظر لان قولنا نريد
خمار وكل حمار جسم فزيد جسم لا شك في استلزامه فتأمل (قوله
وصحة المادة) قدم الكلام في صحة المادة والصورة (قوله كونها مناسبة)
ي بعد كونها صادقة فتأمل (قوله بالقياس الى الذكي والفهي) ولما كان
العلوم بالقياس الى الالذهان متفاوتة الحصول بحسب العلم والحدس
والنظر كان الاحتياج الى المنطق يتفاوت بحسب التفاوت فن كان
تعليمه او حدسه اكثر كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان
احتياجه اوفر فتوهمه العبارة من تسوية الناس في الاحتياج اليه
فليس بمقصود فتأمل (قوله طوبى آه) وقد جرت العادة على المبالغة
في المدح فطوبى لمن كان له حظ اوفر في العلوم النافعة ٩ ومباديها
(قوله ينساقان) اى يجبران الى معرفته برسمه حاصل الكلام ان
التصديق بغاية الفن والتصديق بالموضوعية اذا قدما يستفاد من كل
منهما بآدنى تصرف تعريف الفن وقد بعكس الامر فيقدم التعريف
المأخوذ من الغاية ويقدم التعريف المأخوذ من الموضوع فيستفاد
منهما التصديقان اى التصديق بغاية العلم المترتبة عليه والتصديق
بموضوعية الموضوع فيحصل الاستفاد عن التصريح بهما كما وقع في الكتاب
ولا يتوهم ان العادة قد جرت بتقديم الامور الثلاثة معرفة العلم المشروع
فيه بتعريف واحد ففي هذا الكتاب وقع تقديم تعريفات ثلاثة ولم يوجد

٩ اى التفسير والحدوث
والفقه وعلم العقائد الدينية
ولا يشك في احتياجها الى
المنطق فيهما ونفيهما
بالنسبة الى النفوس المتوسطة
كما لا يخفى على الذكي المنصف
مجد

تقديم التصديق بالغاية وتقديم التصديق بموضوعية الموضوع
وحاصل الدفع ان العادة انما جرت على التقديم مطلقا ٩ لا على
التصريح بهذه الامور كما مر من النقل عن الشارح العلامة (قوله
اراد الشارح) جواب لما اى قد اراد (قوله فى التعريف الاول)
ويجوز ان يكون المراد بالاول شعور المسائل بالتعريف فتأمل ٧ (قوله
باعتبار الجهة الواحدة الذاتية) هكذا فى النسخة المعول عليها
وصف الجهة بالوحدة الذاتية مسامحة ظاهرة وحق العبارة جهة
الوحدة الذاتية وهو ظاهر (قوله على المذهبين) وقد مر ان موضوع
المنطق عند اكثر المتأخرين المعلومات المذكورة وعند المحققين
المعقولات الثانية المذكورة (قوله اى التصديق) فالمراد بالمعرفة
هو التصديق الخاص الذى له تعلق به لا تصور الموضوع فان المتبادر
من العلم المتعلق بالمفرد هو التصور الساذج فيه على المراد (قوله
حيث حصل من التعريف) تعليلية وبيان لوجه الاندراج وحاصل
الكلام ان من علم مفهوم الموضوع ومفهوم الغاية اصطلاحا يفهم
من التعريفين موضوع المنطق ويصدق بان موضوعه هذا على
مذهب وذلك على مذهب آخر فلما كان انفهام ذلك سهلا على
التصور بمفهوميهما قال اندرج مبالغة فى مدخلية التعريف فيهما
(قوله مقدمة) هى الصغرى (قوله ان المعلومات) ناظر الى ما ذهب
اكثر المتأخرين كما مر غير مرة (قوله او المعقولات الثنية) ناظر
الى ما ذهب المحققون من القدماء وبعض المتأخرين كما مر
(قوله ولنا مقدمة معلومة من الخارج) هى الكبرى فالتصديقان
المذكوران معلومان من الدليل المركب منهما لا من التعريف
والكبرى معلومة من خارج لا من عبارة الشارح واما الصغرى فمعلومة
من عبارة التعريف (قوله فيحصل من هاتين المقدمتين) فتركيب
القياس هكذا ان المعلومات او المعقولات الثانية على الوجه المذكور

٩ اى سواء كان التعريف
واحدا او اكثر وسواء كان من
الامور مصرحاً به او لا منه
٧ وجه التأمل ان ما يفيد
البصيرة هو العلوم بالذات
وبواسطتها يكون المعاني
المفيدة اياها فاجب تقديمها
اما المجموع من المفيد والمفاد
او المفاد فعلى هذا بنا سب
تقديم الشعور فتبصر منه

ما يبحث في المنطق عن اعراضها الذاتية وكل ما يبحث في العلم عن
 احواله فهو موضوعه فهذا موضوع المنطق (قوله التصديق
 بموضوعية موضوع المنطق) وههنا تصديقان متلازمان مثلا
 لو قلنا الكلمة الواقعة في التراكيب العربية موضوع النحو او بالعكس
 حصل هناك تصديقان وليس احدهما عين الآخر لان العكس
 لازم الاصل واللازم غير الملزوم والموضوع في التصديق اللازم
 عن الدليل المذكور محمول لاموضوع وعبارته لا تخلو عن المسامحة حيث
 لم يفرق اللازم من الدليل عن لازم اللازم فتبصر (قوله فالتصديق
 بهلية ذات الموضوع) اي اذا كان التصديق المعدود من المقدمة
 هكذا علم ان التصديق المعدود من اجزاء العلم هو التصديق بوجود
 ذات الموضوع مثلا بوجود الكلمة فانه لا بد من هذا التصديق ايضا
 لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له فان خارجا فخارجا وان
 ذهنا فذهنا فلا بد من تصديق وجود موضوع المنطق في الذهن لان
 قضايا المنطق كلها ذهنية كما مر واو قال واما التصديق بوجود
 الموضوع فن اجزاء العلوم اكان اولى (قوله من اجزاء العلم) وهي ثلاثة
 المسائل والموضوع والمبادئ اما المسائل فهي المطالب التي تبرهن
 عليها فيه اي في العلم ان كانت كسبية وهو الاغلب والموضوع ما يبحث
 عن اعراضه الذاتية كما مر اما المبادئ فهي التي يتوقف عليها
 مسائله وهي تصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها
 واعراضها الذاتية او تصديقات فهي اما علوم متعارفة واما اصول
 موضوعات واما مصادرات وسيجيء اطلاقات المبادئ (قوله وتصور
 مفهوم الموضوع) اي مفهوم هذا اللفظ (قوله لكونه موضوع
 تلك القضية) اي لكونه من مقدمة الشروع على وجه البصيرة
 فتدبر (قوله فههنا امور اربعة) اثنان من التصديق واثنان من
 التصور (قوله ربما يقع بينهما) اي بين الامور يعني يقع الاشباه

بين الاولين وبين الاخيرين لظهور المراد تسامح في العبارة (قوله
 اذ حصل منه) اي من التعريف اي فهم من التعريف ان من
 راعى ٧ قواعد الفن سلم عن الخطأ في الفكر فيترتب عليه معرفة صحة
 الفكر وفساده فهي العاصمة عن الخطأ بشرط المراعاة فالغاية هي
 المعرفة او العصمة والثاني هو المشهور كما سيحكي والاول هو الظاهر
 من اللفظ فان شئت طبق على المشهور لانهما متقاربان كما لا يخفى
 (قوله وكل ما يترتب) وقد عرفت ان الغرض والعللة الغائية اخص
 من الفائدة والغاية والكلام في الاخص لا في الاعم كما يشعر به العبارة
 فتأمل ٩ (قوله مقدمة كلية) هي صغرى الدليل وفي كونها كلية
 نظر لان الموضوع في هذه القضية هي الطبيعة الكلية لان غاية
 المنطق امر واحد وكذلك موضوعه فتكون تلك القضية بمنزلة
 الشخصية نعم الموضوع في نفسه كلي الا انه ليس الحكم على افراده
 فتأمل (قوله لانه بمجرد التعريف) كما يوهمه ظاهر اللفظ (قوله على
 ان ذلك مما لم يقم آء) فلا محذور في اكتساب التصديق من النصور
 لانه يجوز وهذا كله دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم اكتساب التصديق
 من النصور وهو محال فالجواب الاول يمنع الملازمة ٦ والثاني تسليمي
 يعني سلمنا انه يلزم نقول لان سلم الامتناع هذا ولو قرر السؤال انه يفهم
 من هذا الكلام انه اكتسب التصديق من النصور وجوازه غير معلوم
 لا يتم الجواب الثاني وهو ظاهر فتأمل ٣ (قوله بذكر كون لا ارتباطه في
 الجملة باقن) سواء كان من المقدمات التي يتوقف عليها الشروع
 فيه على وجه كمال البصيرة ووفور الرغبة في تحصيله بحيث
 لا يكون عبثا عرفا او في نظيره اولم يكن (قوله ما يسمونه باروئس
 الثمانية) الاول التسمية وهي عنوان العلم وكان منه تعريف العلم
 برسمه او بيان خاصية من خواصه ليحصل للطالب علم اجمالي
 بمسائله ويكون له بصيرة في طلبه والثاني الغرض من تدوين العلم

٧ فيه اشارة الى ان المنطق
 ليس بعاصم بنفسه بل
 بشرط المراعاة وهو ظاهر
 سدد

٩ وجه التأمل ان المقام
 قرينة على المراد وهو
 الاخص سدد

٦ والسند ان ذلك حاصل من
 الدليل لا من التعريف سدد
 ٣ وجه التأمل انه قد تقرر ان
 وقوع ذلك غير معلوم
 وان لم يعلم البرهان على
 امتناعه فالتقرير الثاني اول
 من الاول سدد

وتحصيلة اى الفائدة المترتبة عليه لئلا يكون تحصيله عبثا في نظره
والثالث المنفعة ٣ اى ما يشوقه الكل وهى الفائدة المعتبرة بها بالنسبة
الى مشقة تحصيله لئلا يعرض له فتور في طلبه وتحمل تعب فيه فيكون
عبثا والرابع تعيين المؤاخذ ليطمئن قلبه في قبول كلامه
بالاعتماد عليه سيما اذا كان عارفا للحق بالرجال والمرضى هو والعكس
عند ارباب التحقيق والكمال والخامس انه من اى علم هو اى من
اليقينيات او الظنيات من النظريات او من العمليات من الشرعيات
او غيرها ليطلب ما يليق به من المسائل المطلوبة ومن المقدمات
والسادس انه فى اى مرتبة هو اى بيان مرتبته فيما بين العلوم اما
باعتبار عموم موضوعه او خصوصه او باعتبار توقفه على علم آخر
وعدم توقفه او باعتبار الاهمية والشرف ليقدم تحصيله على ما
يجب ويستحسن تقديمه عليه ٧ وبؤخر تحصيله عما يجب او يستحسن
تأخير عنه والسابع الانحاء التعليمية وهى امور مستحسنة في طرق
التعليم احدها التقسيم وهو التكميل من فوق اى من اعم الى ما هو
اخص منه كافي تقسيم الكلى الى الجزئيات وثانيها التحليل وهى
عكس التقسيم اى التكميل من الاخص الى ما هو اعم منه كتحليل
زبد الى الانسان والحيوان وتحليل الحيوان الى الجسم وثالثها بيان
التحديد اى ابراد حد الشئ ورابعها بيان البرهان اى الطريق
الموصل الى الوقوف على الحق والعمل وانما ذكرناها ازاخرة للدغدغة
عن ارباب التحصيل اما الحصر فاستقرانى فن وجد امرا آخر
وراء ذلك فليذكر ومن ترك فلا بأس عليه لانه امر استحسن انى وبالله
التوفيق (قوله اراد الشارح) اى ذكر الشارح واحدة وهى
القسم دون ماعداها اختصارا وفيه تأمل لان الاول والثانى بل
الثالث مذكورة (قوله ثم نقول) معطوف على مقدر قبل اعلم
فكانه قال نقول اعلم ان الى آه ثم نقول الغرض آه اما عطفه على

٣ والفرق بين الثانى
والثالث ان الاول يصح به
المشروع مثلا او علم ان فائدة
المنطق العصمة فى باب القول
الشارح يصح وبكون باعثا
لتحصيله الا انه عبث
فى العرف والباعث له هو
العصمة فى باب القول الشارح
والقياس مثلا
٧ اى تقديم العلم المشروع
فيه وهو فاعل يجب
ويستحسن لطريق التنازع
والضمير را جم الى ما
الموصول مثلا

نقول المذكور فلا يخلو عن كدر لانه لا يتفرع على ما قبله (قوله من تدوين المنطق) قدر المضاف لما مر من ان الغرض ما كان باعثا على اقدام الفاعل على الفعل والمنطق بجميع معانيه ليس من قبيل الافعال ٩ (قوله معرفة الناظر) فهذا كما انه غرض للتعليم غرض للتدوين ايضا وما اشتهر من ان الغرض هو العصمة لا ينافي به ايضا لانهما متلازمان فهو امر اعتباري (قوله حين نظر) ظرف للوارد ويجوز كونه ظرفا للمعرفة كما لا يخفى على اهل المعرفة (قوله في مبادئ معينة) نحو الحيوان الناطق والعالم متغير وكل متغير حادث والنظر فيها ترتيبها (قوله اما تحصيل الجهولات) هذا الترتيب على قول الجمهور لان التصورات كلها بديهيية عند الامام فلا اكتساب عنده الا في التصديقات وما قال مولانا داود في حاشية شرح الشمسية من انه تشكيك من الامام ليس بمذهب فهو تشكيك منه في المسلم الثابت لان الامام صرح بذلك في كتبه قال في المختص وعندى ان شيئا منها اى من التصورات غير مكتسب لوجهين الى آخر ما قال فهو هذا عجيب منه او بمجرد التخمين كيف حصله على التشكيك لانه لو تعلق نظره الى نصوص الامام لا يقع في ادنى شبهة في مذهبه وقد صرح بكون ذلك مذهب الامام سيد المحققين في شرح الموافف كما مر واعلم ان الجهل قد يكون بسيطا وهو عدم العلم وقد يكون مركبا وهو ان يحصل مع عدم العلم اعتقاد مضاده وكل واحد منهما مقابل للعلم الا ان الاول يقابل تقابل العدم والملكة والثاني يقابل تقابل التضاد وهم ارادوا ههنا بالجهول المجهول بالجهل البسيط لا الجهل المركب فان صاحب الجهل المركب يستحيل ان يطلب العلم لانه يعتقد ان العلم حاصل له ومع هذا لا اعتقاد لا يمكنه الطلب وبالله التوفيق (قوله من جهة التصور) لقائل ٦ ان يقول لماذا قاسوا المجهول على المعلوم في انقسامه الى القسمين ولم يقولوا المجهول قد يكون مجهول

٩ لانه اما المساثل المخصوصة واما التصديقات بها عن الادلة واما الملكة الحاصلة من تكررها على ما هو المشهور وكل منها ليس بفعل اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه من قبيل الكيف وكذلك الثالث

٦ هذا اراد على المقام لاعلى قوله من جهة التصور

التصور وقد يكون مجهول التصديق والجواب انه قدم ان المراد بالجهل الجهل البسيط وهو امر عديم فلا يمكن اراد القسمة عليه الا ب اراد القسمة على الملكية ٦ المقابلة له فأمل (قوله لا التصور والتصديق) معطوف على قوله هو المجهول لان كلامهما قسم للعلم المفسر بالصورة الحاصلة عند الذات المجردة فاكتسابهما اكتساب الصورة الحاصلة وهو تحصيل المحاسل وهو محال كما قال لانهما قسم آه فالمراد بالمجهول ما لم تكن صورته حاصلة فان كان الحاصل بعد ما كان معلوما للتصور فالمجهول مجهول تصوري وان كان الحاصل التصديق بعده فالمجهول مجهول تصديق فالمجهول التصوري يحتمل احتمالين احدهما ما كان علمه تصورا اذا صار معلوما وثانيهما ٤ الصورة المخصوصة التي لم تكن حاصلة بعد وكذا الكلام في المجهول التصديق هذا ثم اعلم ان الحاصل بعد الكسب امر ان حاصل بنفسه وهو الصورة العلمية وحاصل بصورته وهو المعلوم والاول مرآة للاحظة الثني ثم قد عرفت الاختلاف في المعلوم بالذات فيحتمل المكتسب ايضا لانه المعلوم بالذات والظاهر من كلامهم من الاحتمالين ان المكتسب ما كان ملتفتا اليه بالذات وهو معلوم لا ما جعل مرآة للاحظة امر آخرو هو العلم ولذلك كان الكاسب الموصل الى المجهول التصوري مر كبا من الجنس والفصل مثلا وكان الكاسب الموصل الى المجهول التصديق مر كبا من الفضائل التي هي معلومات فالمجهولات التصديقية عبارة عن النسب الخيرية التي كانت غير مصدق بها فأمل (قوله فالغرض) اي اذا كان الغرض من تدوين المنطق معرفة صحة الفكر الجزئي فالغرض من وضع المنطق في التحقيق بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى المجهولات التصورية والتصديقية في ضمن بيان القواعد الكلية لان بيان الجزئيات الغير النهائية ممتنع لعدم مساعدة الطوق البشري له وهذا محصول كلامه وهو (قوله الا انه كانت

٦ وتلك الملكية المقابلة
للمجهل البسيط اما تصور واما
تصديق فقسم المجهول
بالجهل البسيط اليه ما فقبل
المجهول التصوري
والمجهول التصديق ٤
و هذا الترديد مبني على
الترديد في المعلوم وهو ان
المعلوم بالذات اما الصورة
الحاصلة عند الذات المجردة
من الشيء واما الشيء كما مر
في المباحث لان تقسيم
المجهول انما هو باعتبار
المعلوم ٤

مع تلك الكثرة) اى الا ان الشان كانت الافكار الجزئية مع كثرتها الغير
 المتناهية آه (قوله فلا جرم حصروا جواب لما) اى قد حكموا
 بتحصير تلك الجزئيات الغير المتناهية في النوعين حصرا استقرائيا
 والحاكم هو الجمهور دون الكل ٩ كما مر ودخول الفاء في جواب لما تادر
 فأمل (قوله لينسرا لهم بيانها على الوجه الكلى المضبوط ايعنى
 اولم يعرفوا اندراج تلك الجزئيات الموصلة الى المطالب الجزئية
 تحت الاقوال الشارحة والاقضية لم ينسرا لهم بيانها على الوجه
 الكلى المضبوط قبل اندراجها تحت الكليات سهل البحث عن احوالها
 وبيانها ايضا فان قلت لا يتوقف سهولة البيان على اندراجها
 تحت النوعين كما يدل عليه كلامه لانه لو اندرج الكل تحت نوع
 واحد سهل ايضا قلت مراده ان معرفة الجزئيات هي المقصودة
 بالذات اكن بيانها بالذات لم يمكن بل الممكن هو البيان في ضمن الكليات
 وهو ظ (قوله حصل) اوصار فأمل ٨ (قوله طرفان) طرف الشئ
 ناحيته (قوله عن احوال الافكار الموصلة الى الجهول التصورى) اراد
 بالفكر الامور المرتبة على ما نقل عن الامام فيبحث في المنطق عن
 صحتها وفسادها وعن كيفية ترتيبها ففيه نظر لان المبحوث عنه في هذا
 الجانب اعم منها على قول من يجوز التعريف بالمفرد ومن الكليات
 الخمسة فأمل ٣ (قوله فذلك الطرفان) ففيه نظر لان ذلك مفرد
 لا يوصف بالتثنية فالصواب فالطرفان او فذان الطرفان فان اللام
 للعهد الخارجى ثم في قوله تصورات او تصديقات مجاز ان احدهما انه
 ذكر المشتق منه واريد المشتق وهو ظ وثانيهما انه ذكر الجزء واريد الكل
 والمحشى جزم بذلك ففيه نظر لانه يحتمل ان يكون المضاف محذوف اى
 مباحث التصورات اى التصورات فيكون فيه مجازان ايضا احدهما
 المجاز في الاعراب والثاني في الكلمة كما مر (قوله احدهما المباحث
 المتعلقة بالمعلومات) وهى اعم من الافكار الموصلة وهذا اولى (قوله

٩ كما مر من ان الامام
 لا يقول بالكسب في
 التصورات مثلا

٨ في الترجيح فان الفضل
 للنقدم مثلا
 ٣ وجهه ان الموضوع
 في هذا الجانب التصورات
 مطلقا الا ان العمدة هو
 المركب وهو القول الشارح
 مثلا

هي المسائل (خبر لقوله فالتصورات (قوله اى من التصورات
 والمصدق بهما) اراد بالتصورات المباحث الباحثة عن احوالها وكذا
 الكلام فى المصدق بهما لما مر من ان التصورات والتصديقات اريد بهما
 المسائل مجزا وقوله او من الطرفين اشارة الى جواز ارجاع الضمير الى
 البعيد ولا يخفى ما فيه من البعد لان الضمير اذا دار بين القريب والبعيد
 فالقريب متعين فبرد عليه انه ليس لمباحث الكليات الخمس مبادى
 الكليات الخمس وكذلك ليس لمباحث الاقوال الشارحة مقاصدهى
 الاقوال الشارحة اذ لا تصور المبادئ والمقاصد الا فى الموصل فان
 الاقوال الشارحة لترتب المطلوب عليها هى المقاصد اما الكليات الخمس
 فهى المبادئ لتوقف الموصل عليها واما المسائل فكلها مقصودة
 بالذات والجواب عنه ان الالم فى اكل منهما بمعنى فى فيكون المعنى وفى
 كل من المباحث الباحثة عن احوال التصورات مبادى ومقاصد وان
 الاضافة فى المواضع الاربعة الآتية بمعنى فى فيكون فى تقرير المحشى
 تكلفات خمسة وسبشبر المحشى فى كل من المواضع ان الاضافة بمعنى فى
 والمباحث الى ارتكابها ان مسائل الفن كلها مقاصد بالذات لا يطلق
 عليها المبادئ وفيه نظر لان الاشتراك فى اصل المقصودية لا ينافى لان
 يكون بعضها لترتب الفائدة عليها ابتداء مقاصد وبعضها مبادى
 لعدم الترتب عاينها ابتداء فينقسم المسائل الى المبادئ والمقاصد كما
 ينقسم موضوع وطائها اليهما فالمسائل فى الانقسام اليهما تابعة
 للموضوع فالمسائل وان كانت مقاصد بالذات بالنسبة الى مقدمة الفن
 منقسمة الى المقاصد والى المبادئ ولا يخدور فيه وبهذا الاعتبار
 يصح اطلاق المبادئ الا انه يحتاج الى حذف المضاف فى تلك المواضع
 الاول فى قوله مبادئ التصورات الكليات الخمس اى مباحث الكليات
 وكذا الكلام فى الباقي وهذا اظهر ولذا اختار هذا التوجيه مولانا
 قول احمد ربح وبهذا التقرير ظهر المراد من العبارات الضيقة فالاولى

ما اختاره مولانا قول احمد لان التكلف فيه اقل من التكلف الذي ارتكبه المحشي فتأمل (قوله وهي تطلق) والمذكور في هذا المقام اربعة (قوله في اوائل الكتاب) هكذا في النسخ الاولى في اوائل الكتب (قوله فهي اعم من المقدمة) لان ما يبدأ به يجوز ان يكون اعم مما لا يتوقف عليه الشروع اصلا ولكن ينتفع به في لمقاصد ويؤيد ذلك ان القاضي ضد الدين قال الموقف الاول في المقدمات واكثرها ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل من المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس بمقدمة العلم فاطلاق المبادئ عليها بالطريق الاولى (قوله اما المقدمة بمعنى ما يعين في تحصيل الفن) المتبادر منه انه ليس من اجزاء الفن ولم يؤخذ في تعريفها التقديم فيجوز ذكرها في اثناء الفن (قوله وقد يطلقون المبادئ) هكذا في النسخة المعول عليها وكأنه تفنن في العبارة (قوله ما يعدونه جزءا) لم يقل على جزء الفن مع انه اخصر اشارة الى انه بطريق المسامحة كما قال بعض الافاضل (قوله هليتها) اي وجودها وقدم التفصيل والمعدود من اجزائه هي القضية الدالة على وجود الموضوع (قوله يرون بها) هكذا في النسخ وهو سهو من قلم الناسخ كما هو الظاهر صوابه يريدون بها اي بالمبادئ حدود الموضوعات اي تعريفات موضوعات المسائل (قوله والمقدمات) بالنصب معطوف على حدود الموضوعات (قوله تتركب) جملة مستأنفة والظاهر ان يقال التي تتركب وحذف الموصول ضعيف (قوله لاثبات مسائله) اي مسائل العلم المذكور في ضمن العلوم والظاهر لاثبات مسائلها وهو ظاهر (قوله تطلق على ما يتوقف عليه الشيء ذاتا) هكذا ذكرها سيد المحققين في حاشية المختصر (قوله وهذا اعم) لدخول الموضوع فيها وتناولها معرفة آه ففي ما ذكر من التعليل نوع قصور فتبصر ٩ (قوله تطلق على معنى آخر) وهذه الاطلاقات

٩ وجه التبصر ان قوله معرفة الغاية يشعر بان الاطلاق ههنا على الادراكات وحديث العموم يشعر بان ذلك على المدرجات فيجب انصرف عن الظاهر بان المراد بالمعرفة ما يفيدها من المعاني فالمراد بالمبادئ في كلا المقامين المعلومات

اما بطريق الاشتراك او المجاز في بعضهما (قوله ما لا يكون مقصودا بالذات في الفن) وهذا لا يمنع الصدق على اجزاء الفن لتفاوت الاجزاء بتفاوت موضوعاتها (قوله مقصودا اصليا) سهو صوابه مقصودة اصلية (قوله لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات) وهذا مسلم لانها مقصودة بالذات على معنى انها ليست مقدمة فيجوز ان التفاوت بناء على تفاوت موضوعات المسائل (قوله كالكيان الخمس) مثال للمبادئ وليست هذه الكليات مقصودة اولية في الفن لعدم ترتيب حصول المطلوب عليها ابتداء نعم لها دخل فيه فيكون هذا في كون المسائل الباطنة عن احوالها غير مقصودة اولية فلا بأس في اطلاق المبادئ عليها كاطلاق عضد الدين على اجزاء الفن المقدمة كما مر غير مرة (قوله ليست مقصودا اصليا) سهو ايضا (قوله فهي ما يكون النظر) تفسير للمقاصد التي هي جزء المسائل عند المحشي (قوله فان غاية المنطق التي هي العصمة) وهذه غير المعرفة المذكورة لاختلاف محلها (قوله اقسام الفن) التام للعهد الخارجي اي اقسام المنطق وهذا تصوير المعنى لبيان رجوع الضمير فلا يتوهم انه لم يسبق الفن (قوله المبادئ والمقاصدين) اي مباحث المبادئ والمقاصدين لان المبادئ والمقاصد لا يطلقان على اجزاء الفن عند المحشي دون غيره وهذا هو الفرق في هذا المقام كما مر فلا تغفل (قوله اي المبادئ الكائنة في جانب) يعني المراد بالاضاف اليه اعني التصورات المسائل والمباحث فاضافة المبادئ اليها بمعنى في لان الكل ظرف الجزء وكذا الكلام في الباقي كما مر (قوله فاحد اقسام الفن) فاذا علم ان المسائل كلها مقصودة بالذات دون المبادئ فانها ليست كذلك فليبادى ليست جزءا من الفن وقد عرفت ما فيه ٦ (قوله في جانب التصورات) كرر الاشارة الى ان الاضافة بمعنى في مبالغة في الرد على المحشي الاول (قوله فاحدا قسامدا ايضا المباحث)

٩ قال صاحب المواقف
فهى اي تلك المبادئ المبية
فيه اي في الفن مساثل له
من هذه الحيثية والمبادئ
لمسائل اخر فيه لا تتوقف
تلك المبادئ عليها اي على
المسائل الاخر
٦ من ان كونها مقصودة
بالذات انما هو بالنسبة الى
المقدمة فيجوز ان يكون بعض
المساثل مبادئ بالنسبة الى
البعض الآخر

كرر التنبيه على المراد ايضا لما مر حاصل كلامه ان المبادئ لا تطلق على المباحث وقد عرفت انه لا بعد فيه لما مر من اطلاق عضد الدين المقدمة على المسائل (قوله لامباحثه) اي مباحث القول الشارح اذا المقاصد لا تختص بهذه المباحث لما مر من ان المباحث كلها مقاصد ولان المقابلة بالمبادئ تفوت حينئذ (قوله بانواعها) من الجمالية والشرطية واقسامهما (قوله اي العكسان) عكس ٩ المستوى وعكس ٦ النقيض (قوله ولو ازم الشرطيات) اي الشرطيات اللزومية والمرأ بالنفصلة في هذا الباب العنادية ففي صدق اللزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم مثلا نحو ما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يوجد النهار (قوله وسيت) اي سيمت تلك القضايا احكام القضايا اي احوال القضايا لاستلزامها احوالا واحكاما فيقال القضية آه (قوله باعتبارها) اي باعتبار العكس و النقيض واللوازم فجعل ما أخذ الاحكام عين الاحكام (قوله تنعكس) اي منعكسة الى موجبة جزئية (قوله وانما افردتها بالذ كرمع اندراجها) اي وانما افرد الشارح العلامة الاحكام التي هي القضايا ايضا مع دخولها تحت القضايا للتنبيه على انهم جعلوا الاحكام في باب مستقل وانما جمعها الشارح لاشتراكها في كونها مبادئ وفيه نظر لان الاندراج انما يتم اذا كان المراد بالاحكام هي القضايا وليس كذلك فأمل (قوله اراد التنبيه على ذلك) اي على كون الاحكام مذكورة في باب مستقل (قوله فاقسامه) اي اقسام الفن المباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها اما القضايا واحكامها نفسها فهي المبادئ كما مر غير مرة (قوله اي الموضوعات الذرية) بكسر الذا ل في هذه المباحث انواع القضايا واحكامها فانه يقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية وهذا مبني على ان المراد بالاحكام القضايا التي

٩ هو تبديل الطرفين مع بقاء
الايجاب والسلب والصدق
ايضا نحو كل انسان حيوان
فتعكس الى موجبة جزئية اي
بعض الحيوان انسان مثلا

٦ وفيه اختلا في لا يحتمل
المقام ذكره فلنكتف
بالمثال نحو كل ما ليس بحيوان
فهو ليس بانسان مثلا

٩ والحاصل ان القضايا
واحكامها موضوعات
المسائل المذكورة في
الباب الثالث كالكتابات
الخمس والاقوال الشارحة
منه

٨ ولا يذهب عليك
ان المقاصد لا تنحصر
في القياس بحسب الصورة
لان القياس بحسب المادة
من المقاصد ايضا عند المحشي
واما عند المحشي الاول
فالمقاصد هي القياس بحسب
الصورة في نظره لان الصحة
في نظراهل الفن هي الصحة
بحسب الصورة ولذا قالوا
متى سلمت وهذا مذکور
في المفصلات فتأمل في هذا
المقام فانه من من القى الاقدام
منه

تجعل موضوعات في المسائل ٩ لالاحوال كما زعمه المورد (قوله
فلا يرد الخ) اذا كان المراد بالاحكام القضايا التي هي المأخذ
لتلك الاحوال لا يرد الخ (قوله اي المقاصد في جانب التصديقات)
فاضافة المقاصد الى التصديقات بمعنى في القسم الرابع من الفن
مباحث القياس لا المقاصد فانها انواع القياس وتلك الانواع
موضوعات المسائل المذكورة في هذا الباب (قوله كانت) اي
القياس فانها بمعنى الاقيسة ولذا حل على المقاصد (قوله لا القياس
من حيث الصورة) رد على المحشي الاول (قوله ان القياس مطلقا)
سواء كان بحسب المادة او الصورة مقصود بالذات لان صحة النتيجة
موقوفة على صحة مادة القياس وعلى صحة صورته معا فيكون
القياس مقصودا بكل الاعتبارين معا والجواب ان صحة القياس
والدليل عند ارباب الفن بحسب صحة الصورة فقط وتلك الصحة
توقف على مقدمات الاشكال وشرائطها ولا تتوقف على صدق
المقدمات ولا على مناسبتها ولذا قالوا متى سلمت لزم عنها قول آخر
ولم يقولوا قول مؤلف لزم عنه قول آخر على ما تقرر في موضعه
فالمقاصد الكائنه في جانب التصديقات هو القياس بحسب الصورة ٧
واما القسم الرابع فهو المسائل الباحثة عن احوال القياس المأخوذ
بحسب الصورة على زعم المحشي والمقاصد عند المحشي الاول هي
هذه المباحث والمسائل والمضاف محذوف اي مباحث القياس هذائم
قال المحشي في نسخة اخرى ومقاصدها اي المقاصد في جانب
التصديقات القياس اي من حيث الصورة واما القسم للصناعات
الخمس فهو القياس من حيث المادة فلا يلزم تعدد المقسم
على الاقسام ولا يختلج في وهمك ان القياس مطلقا من مقاصد الفن
في جانب التصديقات وينظر في احوالها بكل الاعتبارين فلا وجه
للتخصيص لان مباحث الصورة بلغت في الكثرة مبلغا كافيا فيها المقاصد

انتهى وما ذكرناه اولى من هذا لانه اطبق بقواعد الفن ولكن هذه
النسخة اولى كما لا يخفى (قوله واما اعادته مظهرا) يرتبط بما ذكرنا من
اصل النسخة ودفع لما يتوهم من ان التوجيه المذكور ٩ لا يصح لان
ايراد المظهر في موضع المضمير يدل على المغايرة فلا يصح اعتبارك
القياس مطلقا بل المراد به في الاول القياس بحسب الصورة وفي الثاني
القياس بحسب المادة واجاب بان الاصل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فالثاني عين الاول والامر ههنا كذلك وانت خبير بان العدول
عن الضمير لكونه خلاف مقتضى الظاهر يستدعي نكتة وهي المغايرة ٦
(قوله وان كان قد يعدل عنه كثيرا) ففيه ما لا يخفى من المناقاة وجوابه
ظ (قوله ولا يحتلج في وهمك الخ) وحاصل الكلام ان الصناعات
الخمسة اقسام المقيد وهو القياس بحسب المادة لا اقسام المطلق فالمراد
بالثاني غير الاول لانه مطلق وحاصل الجواب ان اقسام المقيد اقسام
المطلق ايضا لان قسم القسم قسم وفيه نظر لان في هذا المقام تقسيمين
الاول بحسب الصورة والثاني بحسب المادة فالمغايرة ظاهرة (قوله فكلما)
حرف ردع وهو ظاهر اى هذا التوجيه غير صحيح لان كثرة احوال
القياس بحسب الصورة لا يقتضى اسقاط القياس بحسب المادة عن
الاعتبار لا اشتراك توقف صحة المطع عليهما معا وفيه نظر لان الاسقاط انما
هو في التسمية لا في البحث والكثرة موجبة لترجيح الاسم لا للترك (قوله
وبيان المراد من العبارات الضيقة) بمعنى من حل الاضافات في المواضع
الاربعة على معنى في وانما كانت ضيقة لان المتبادر منها كون الاضافة
بمعنى اللام فتأمل (قوله من تصدى لشرح الكتاب) وهو مرادنا قول
احمد (قوله منحرف عن سمت الصواب) وقد عرفت صحة كلامه (قوله
وان قرب عما ذكرنا) والقرب يستعمل بكلامه من نحو ان رحمة الله قريب
من المحسنين (قوله فالحق الحق بالاتباع) وفيه تنبيه لارباب التحصيل
على ان اللائق باتباع الحق وترك التقليد لعلو كعب القائل لان لمسلك

٩ وهو حل القياس على
الاعم فالعدول عن المضمير الى
المظهر يدل على ان المراد به
هو القياس بحسب الصورة
في الاول والقياس بحسب
المادة في الثاني وحاصل
الدفع ان الاصل ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة فالثاني
عين الاول فالقياس
في المقامين بمعنى واحد
٦ فلا يفيد القول بان
الاصل هو العينية لان
العدول يستدعي نكتة

النظر انسا عا فان الجواد قديكبو والصارم قدينبو وان الفضل
 بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله ولو لا تراكم
 العلائق الخ) ولو شاهد تعاقب المصائب وتلاطم امواج الفتن في
 زماننا هذا لم يكتب سطرا ولم يقرأ حرفا * اللهم خلص امة محمد عنها
 بكرمك وبحرمة الانبياء عليهم الصلوة والسلام قال مؤلف هذه
 الكلمات قدمت هذه الحاشية في ايلة القدر في النصف الاخير من
 خمس ومائة والف اللهم اجعلها نافعة لقارئها

ولنا ظرها نظرا لانصاف واحفظها عن

الناظر فيها نظرا لاعتساف

والحمد لله رب

العالمين

م

طبع في المطبعة العاصرية في ٦ محرم الحرام سنة ١٢٨٨

